رياض نجيب الريّس

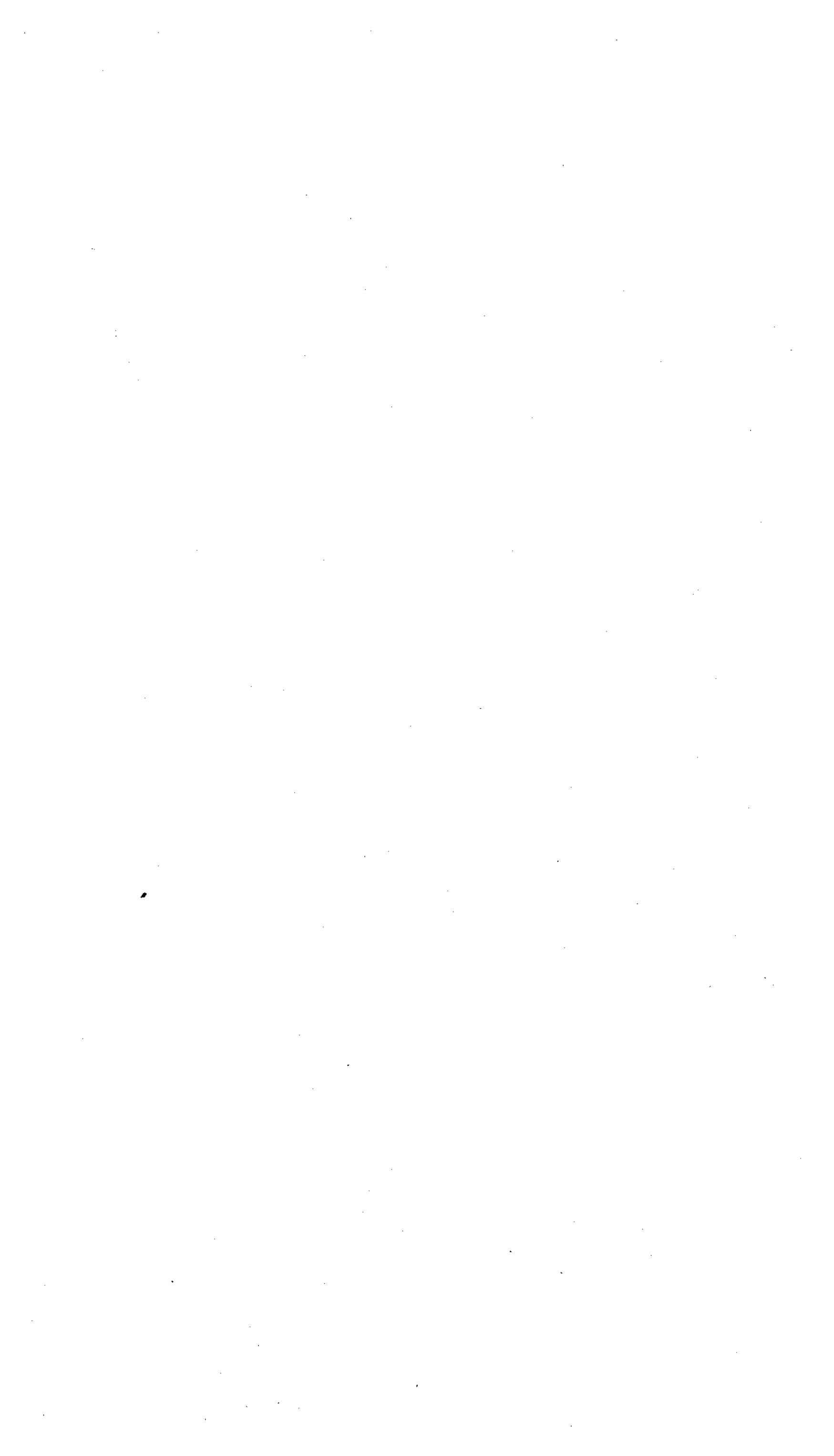
رياح الخليج

بدايات مجلس التعاون والصراع العربي - الإيراني

١٩٨٠ ـ ١٩٩٠



رياح الخليج



رياض نجيب الريّس

رياح الخليج

بدايات مجلس التعاون والصراع العربي ـ الإيراني

١٩٨٠ ـ ١٩٩٠



GULF WINDS

THE BEGININGS OF GULF COOPORATIVE COUNCIL (1980-1990)

Riad Najib El-Rayyes

First Published in January 2012

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb • www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978-9953-21-527-3

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٢

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المحتويات

«إن ممارسة السياسة في الشرق
يمكن تحديدها بكلمة واحدة: الرياء»

لورد دزرائيلي
رئيس وزراء بريطانيا
في القرن التاسع عشر



ما قبل المقدمة

بدايات الصراع المستمر

هذا هو كتاب **«الرياح»** الخامس، في سلسلة كتب **«رباعية الخليج»** «رياح السموم» و«رياح الشمال» و«رياح الشرق» و«رياح الجنوب» يصدر هذه الأيام متأخراً عن موعده الافتراضي لسبب أساسي، هو أن مجلس التعاون الخليجي وقد مر على تأسيسه زهاء ربع قرن، قد اكتملت عناصره واستنفدت مفاهيمه وتغيرت ظروفه وتبدلت تطلعاته، وقد نسي معظم المراقبين بداياته وظروف الصراع الإقليمي والدولي الذي نشأ فيها ومسبباتها، وأهمها الصراع العربي - الإيراني والدور المستجد لتركيا في المنطقة.

وهذا الكتاب يضع حكاية مجلس التعاون الخليجي

بأبطاله وسياسيّيه. عرباً وأجانب، في إطاره التاريخي منذ سقوط «الراج البريطاني» وانسحاب بريطانيا من شرق السويس ومن الخليج العربي، وماذا جرى في كواليس مؤتمراته وأحاديث زعمائه والأدوار التي لعبها كل منهم، والتغيير الهائل الذي حصل في مواقف كل منهم عبر هذه السنوات.

والكتاب يعتمد بالدرجة الأولى على ما سجلته من ملاحظات في أوراقي وكتبته من مقالات وتعليقات، عندما كنت مراسلاً ومراقباً متابعاً دؤوباً لشؤون الخليج وشجونه، دولاً وأفراداً، لمدة تزيد على عقدين من الزمن، زرت فيها كل بقعة على امتداد دول الخليج، دسكرة دسكرة.

وهذا الكتاب لا بد من أن يلقى أضواء جديدة على المنطقة الخليجية ليعود منها إلى ما يحدث اليوم في الجزيرة العربية، فيجد في المقارنة بين الأمس واليوم، الكثير من الشبه، بحيث تكون العلاقات قد تغيرت، حتى من دون أن يتغير الأشخاص.

يسلط هذا الكتاب الضوء على ما حدث في الخليج وما حدث في العالم عشية وإبان وغداة تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصراع الدول

الإقليمية وتنازع الزعامات الخليجية، قبل حرب «عاصفة الصحراء»، وما انطلق معها من تعبيرات شاعت ودلّت على الوجهة التي سوف يسلكها العالم بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، كحقيقة واقعة فرضتها أميركا باحتلالها العراق في العام ٢٠٠٣.

في هذا الكتاب وجهات نظر وانطباعات وآراء عدد من اللاعبين في الساحة الخليجية، الذين شغلتهم الحرب في الخليج كحدث دراماتيكي عاصف سبقته ومهدت له ورافقته أحداث كبرى، تركت آثارها المختلفة على تطور المجتمعات في العالم، بدأ بعضها يظهر منذ الآن.

إن موت الفكرة القومية وسقوط الشيوعية، وتفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وما سبق أو تلا من قيام الاتحاد الأوروبي وإنشاء منظمة العملة الموحدة «اليورو» وانتقال دول عربية من موالاة الماركسية إلى اعتماد النظام الاقتصادي الحر كل هذا وغيره من أحداث جسام شهدها العالم، عكس نفسه ظلالاً رمادية على الوطن العربي الذي استيقظ غداة قيام مجلس التعاون على واقع جديد ينذر بأوخم العواقب، ليس أقلّها تفكّك ما تبقى من عرى الوحدة المعنوية

للعرب وسقوط فكرة وحدة المصير.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن بعض فصول هذا الكتاب نشرت في صحف ومجلات مختلفة وشكلت مادة للنقاش، عبرت عن نفسها أحياناً في مقالات مضادة أو مخالفة أو موافقة، وأهميتها تنبع اليوم من كونها بانوراما حية لما جرى في كواليس الدوائر الخليجية، استباقاً لوقوع الحدث ومواكبة لمساره ومحاولة للتوقف عند نتائجه.

ر. ن. ر

خريف ٢٠١١

«محدثي الخليجي»: شكراً

كان لي في الخليج خلال السنوات العشرين التي قضيتها في الكتابة عن شؤونه والسفر إلى بلدانه، «وحيان» أو مصدران أستوحي أفكارهما وأعبُّ من معينهما وأتزود من معلوماتهما وأقرأ في أوراقهما غير المكتوبة وأعود إلى الكتب التي يتحدثان عنها وإلى المراجع التي يذكرانها، مستخدماً كل مهاراتي الصحافية لأكون على قدر معيّن من الاستيعاب. ومع تلاحق الأحداث ومرور السنوات، لم تعد العلاقة بيننا علاقة صحافي بمصدر من مصادره، إذ تحولت إلى ألفة فكرية ومناظرة ثقافية دائمة وحوارات سياسية ساخنة وجلسات طويلة من التحليلات الراقية التي تتمنى أية ندوة من ندوات مجتمعاتنا اليوم أن تحفل بمثلها، توّجها الزمن بصداقة طويلة، أعتقد أنها حميمة، فخور بها أنا اليوم. الأول **يوسف**

الشيراوي من البحرين، والثاني **عبد العزيز الرواس** من عُمان.

كان يوسف الشيراوي الأسبق زمناً والأكبر سناً. كانت بلاده البحرين أول مكان في الخليج وطأته وعرفت ناسه ورجالاته. كان ذلك في العام ١٩٦٦، وبريطانيا الدولة المستعمرة تفكر بالرحيل وإيران الشاه تفكر بغزو البحرين أو ضمها إليها بكافة الحيَل. كان مطار المحرّق في المنامة العاصمة، مطاراً صغيراً متواضعاً لا يمكن تصوره اليوم مقارنةً بمطارات بلدان الخليج. الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، شيخ البحرين (قبل أن تصبح إمارة ومن ثم مملكة) لم يمضِ على توليه الحكم إلّا سنوات قليلة (١٩٦١)، والسير تشارلز بلغرايف Sir Charles Belgrave، هو الحاكم البريطاني الفعلي بصفته مكلفاً بالإدارة. ولم يكن هناك حكومة بالمعنى الفعلي، بل كانت تسمى «سكراتاريا» يتولى بلغرايف رئاستها، فيها دوائر ولكل دائرة رئيس بحريني، أصبحوا كلهم وزراء عندما تمَّ تشكيل أول حكومة بحرينية قبيل الاستقلال في العام ١٩٧٢. وكان يوسف الشيراوي هو سكرتير «السكراتاريا»، أو الموظف البيروقراطي أو الإداري الأول. في تلك الأيام عرفته، ومن تلك الأيام كان بوصلتي البحرينية.

كان يوسف الشيراوي شخصية عجيبة، لم أعرف مثله ذهناً متوقداً، يلم بمعظم الأمور ويتحدث في كل شيء من

التاريخ إلى النفط إلى الفلك إلى المتنبي، مع أن شاغلنا الأساسي كان السياسة والتاريخ. وكنت أقول له باستمرار إن في ذهنه «مدينة ملاءٍ» ـ أي المكان الذي يحتوي على ما يشتهيه الشغوف بالمعرفة والحياة. وكان حديثه الأثير معي عن راس بيروت وعن «عجائز البروتستانت» اللواتي أحبّهن وأحببنه عندما كان تلميذاً في الجامعة الأميركية في بيروت، التي تخرج منها في العام ١٩٥١. وكان يوسف الشيراوي في طليعة الدفعة الأولى من البحرينيين الذين جاؤوا إلى لبنان في الأربعينيات والخمسينيات طلباً للعلم في الجامعة الأميركية. وكانت، وظلت بيروت مدينته الأثيرة. وكانت صداقتي مع يوسف الشيراوي من النوع التحريضي الخلّاق، حيث كنت أقوم باستمرار بدور المشاكس لآرائه والمستفز لطروحاته.

ففي أحاديثه معي عن السياسة والاقتصاد والنفط والصناعة، كان يوسف الشيراوي يستعين بمجموعة أوراق وأقلام «يخط» عليها أرقاماً و«يخربش» عليها رسوماً بيانية ما زلت أحتفظ ببعضها بين أوراقي. كلما التقيته في البحرين كان يدور بيني وبينه نوع من حرب الشوارع الفكرية. هو يركض إلى شارع ليطلق منه فكرة وأنا أتصدى لها من نافذة من النوافذ. هو يهاجمني من وراء متراس مكتبه، وأنا أرد من على الكرسي المواجه له. فما إن أطلق قولاً حتى يرد عليّ بقول معاكس. وما إن أرفع شعاراً حتى يكون قد رفع شعاراً

مناقضاً، وما إن أدخل عليه برأي حتى يغلق الباب في وجهي برأي آخر.

كان النقاش يدور بصوت عالٍ حول شؤون الخليج وشجونه والربط التحليلي بين تاريخ الخليج وحاضره، وبين ماضي الخليج ومستقبله. وعادة ما كنت أبدأ بالتحدي لكي يبدأ هو بالكلام. وتنطلق عملية الاستفزاز لفكرة ما، وتمتد جولة الأفق الخليجية هذه ساعات طويلة توزع بين مواعيد المراجعين واجتماعات مجالس الإدارة ومؤتمرات المنطقة ومحاضرات المراكز والمؤسسات الفكرية.

كان يوسف الشيراوي يتمتع بعلاقات طيّبة وديّة مع معظم الأنظمة الخليجية وحميمة مع عدد غفير من الشخصيات السياسية والاقتصادية في الخليج، إلى جانب شبكة من المعارف نسجها في بريطانيا والولايات المتحدة والعالم. كان حديثه الممتع يجرّ الجميع إلى التجوال خارج الحديث السياسي المباشر، إلى أمور أخرى بعيدة. وكان يردد أمام العديد من الشباب الخليجي الطالع أنهم لم يعيشوا الزمن الذي عاشه جيله، حين كانت قبضة الاستعمار البريطاني قوية لا تتيح لأحد مكاناً للتنفيس عن آرائه، بينما (أنتم) تعيشون في أوطان تتيح لكم اليوم الإدلاء بآرائكم في معظم الأمور.

هكذا كان يوسف الشيراوي، وهكذا كانت وطنيته ومتعة

جولات حرب الشوارع الفكرية معه. استراح محارب لا يتعب ورحل في لندن، المدينة التي يحبها، وهو على أبواب الثمانين، في شباط ٢٠٠٤. وإذا فقدت البحرين رجل دولة لا يعوّض وفقد الخليج مفكراً فريداً في طرازه، فقد فقدت أنا صديقاً لا بديل له. سيبقى في البال ما دام دفق حنين الذكريات معيناً لا ينضب.

□ □ □

لم أعد أذكر تماماً متى عرفت بالضبط عبد العزيز الرواس. أعتقد عند زيارتي الثانية لسلطنة عُمان في العام ١٩٧٠ أو ١٩٧١، بعد زيارتي الأولى إلى مسقط في آب ١٩٧٠ إثر تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد بأيام، حيث كنت أول صحافي عربي يصل إلى البلاد منذ أكثر من ثلث قرن، حين أجريت حديثاً صحافياً مع السلطان نشر في «النهار» كان الأول لجريدة عربية. كانت الثورة في ظفار قد بدأت تشتعل في جنوب البلاد. وطرت إلى صلالة حيث كان في استقبالي شاب أسمر البشرة وضاح المحيا، في وسطه خنجر وعلى رأسه عمامة ملونة. كان هذا الشاب الظفاري مسؤولاً عن الإعلام في المنطقة الجنوبية. ولم يكن ما يمكن أن يسمى بالإعلام في ظفار إلّا هذا الرجل، سليل أهم البيوتات الظفارية في صلالة. ومنذ ذلك اللقاء الأول في تلك البلدة الساحلية

المفتوحة على المحيط الهندي وفي ظلال أشجار النارجيل (جوز الهند) وعلى قمم الجبال الجرداء العارية في الشتاء والخضراء بسبب الأمطار الموسمية في الصيف (يسمونه في ظفار الخريف)، توطدت «كيمياء» الصداقة بيننا تدريجياً حتى أصبحت مع مرور السنوات من متع العلاقات البشرية. وأصبح عبد العزيز الرواس هو بوصلتي إلى فهم عُمان وتاريخها وسياستها. عن طريقه عرفت شخصياتها، وبواسطته تعرفت إلى معالمها، وبفضل حواراته الطويلة الذكية وتعليقاته اللماحة أحطْت بالكثير من شؤون الخليج وتاريخه.

وتنقل عبد العزيز الرواس في مناصب إعلامية متعددة عندما بدأت مؤسسات الدولة العُمانية تنمو وتتخذ أشكالاً حديثة. وتابع عدة دورات تعليمية مكثفة في شؤون الإعلام والإدارة والتاريخ في بريطانيا والولايات المتحدة، حتى وصل إلى منصب وكيل وزارة الإعلام. وفي العام ١٩٧٩ عيّن وزيراً للإعلام وشؤون الشباب. وأشفقت عليه عندما أصبح وزيراً، وقلت له إن هذا منصب لا يحسد عليه في الظروف السياسية العربية والدولية في تلك السنوات وبالنسبة لموقع السلطنة الفريد من الأحداث العاصفة في المنطقة. لكن الوزير الجديد كان شخصية فذة ونادرة بين الإعلاميين الخليجيين، وما زال إلى اليوم وإن ترك في العام ٢٠٠١ منصب وزير الإعلام ليصبح مستشاراً لسلطان عُمان للشؤون الثقافية.

يمثل عبد العزيز الرواس في نظري نموذجاً لصراع الشباب العُماني وطموحاته منذ أن انفتحت بلاده على العالم في العام ١٩٧٠، ولعل في قصة عبد العزيز الرواس ما يستحق أن يروى منذ أن بدأها مشياً على الأقدام من بلدته صلالة في ظفار إلى حدود اليمن الجنوبي هرباً من طغيان السلطان السابق سعيد بن تيمور وطلباً للحرية ونهماً للعلم وسعياً وراء الرزق، الأمور التي حرم منها في بلاده. كان ذلك في منتصف الستينيات عندما بدأ تشرده في بلدان الخليج العربي الواسعة، وكان شاباً يافعاً. ومن حدود بلاده إلى حضرموت ومنها إلى عدن (قبل الاستقلال) بدأ عبد العزيز الرواس رحلة التيه الأولى. ومن هناك إلى السعودية، ومن السعودية إلى البحرين ومنها إلى الكويت حيث استقر به المقام بعض الزمن ومن المشي سيراً على الأقدام إلى الإبحار في مراكب الخليج الشراعية التقليدية إلى ركوب الشاحنات، قطع عبد العزيز الرواس مئات الأميال وهو يحلم بالعودة إلى الوطن. الوطن المنفتح والوطن الحضاري والوطن الذي يتسع لأمثاله من شباب عُمان المشردين من ظلم العصور الوسطى.

وفي سنوات الهجرة والاغتراب أخذ هذا الشاب الظفاري يثقف نفسه بنفسه ومن دون معلم وهو يعمل ليعيش. ومن رحلات التيه هذه تعلم عبد العزيز الرواس أن رحلة الألف ميل في مسيرة الطموح تبدأ بخطوة واحدة. وقطع هذه الخطوة

عندما عاد إلى بلاده في بداية السبعينيات وقد فتحت أبوابها وشرّعت نوافذها لرياح التغيير.

وبدأ عبد العزيز الرواس حياته المهنية موظفاً في الإعلام، قبل أن تصبح وزارة لها جهاز إداري طويل عريض وتلفزيون ملوّن وإذاعة تبث إلى كل مكان وصحافة ومطابع، قبل أن يصبح وكيلاً لوزارة الإعلام. كانت أول معرفتي به في صلالة، وقد كان مسؤولاً عن الإعلام في ظفار حين كانت عُمان في بداية انشغالها في حربها مع الثوار، وكنت في بداية اهتمامي بثورة ظفار كما كانت بداية علاقتي كصحافي مع عُمان. وتكررت زياراتي للبلاد سنة بعد سنة، وازدادت معرفتي بتاريخها ورجالاتها وعاداتها ومشاكلها وطموحاتها. وعندما ساقتني الأقدار المهنية لأقف على أبواب سور مسقط الكبير سنة ١٩٧٠ كأول صحافي عربي يشاهد سقوطه، وجدتني أتوغل جنوباً في ذلك الجزء من السلطنة الذي اسمه ظفار، باحثاً في أرضها ومتفرساً في وجوه أهلها وساعياً وراء أخبارها. وعند كل منعطف كانت أجد عبد العزيز الرواس في لقائي وأقرأ على وجهه قصة بلاده(*).

(*) راجع كتاب «آخر الخوارج» ــ أشياء من سيرة صحافية» ــ لرياض نجيب الريّس، «رياض الريّس للكتب والنشر ــ بيروت ٢٠٠٤».

لذا ليكن هذا الكتاب هدية تقدير:

إلى ذكرى الصديق الراحل يوسف أحمد الشيراوي،

البحريني الذي أعطاني الكثير من زخم فكره النيّر وحماسته.

وإلى عبد العزيز بن محمد الرواس،

الظفاري ـ العماني الذي زوّدني أيام كنا أصدقاء، بمعين لا ينضب من ذهنه اللمّاح وأفقه الواسع.

تحية لصداقة مشتركة عاشت سنوات طويلة لم ولن تتكرر.

رياض نجيب الريّس

بيروت / شتاء ٢٠١٢



مدخل:

من هنا كانت البداية 1

المكان البحرين ـ قصر العوالي، مقر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين.

الزمان: ١٦ كانون الأول ١٩٧١، في احتفالات استقلال البحرين.

الأشخاص: روجر ديفيس نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وسفير الولايات المتحدة في قبرص فيما بعد الذي قتل هناك عام ١٩٧٤ إثر الاضطرابات التي عمت الجزيرة، وكانت هذه السطور.

كانت البحرين تحتفل باستقلالها وبمجلسها الوطني الجديد وبالديموقراطية التي انفتحت نحوها بملء إرادتها

وبخيار شعبها الواعي المثقف. وكانت بريطانيا تلملم أمتعتها وأمامها أيام معدودة للرحيل بعد إقامة طالت أكثر من مئة سنة. وأصبح الباب مفتوحاً أمام تغيّرات أساسية ومؤلمة في خريطة الخليج العربي السياسية. وأخذ الناس يتساءلون: من سيرث «السلام البريطاني» في المنطقة. وكانت إيران قبل أسبوعين تماماً قد احتلت الجزر العربية الثلاث ــ الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى.

وقفت مع روجر ديفيد في قاعة قصر العوالي المتواضعة، المبنية على الطراز شبه الهندي القديم الذي انتشر في الخليج والجنوب الغربي خلال الوجود البريطاني، أحاول أن أعثر على أجوبة عن أسئلة كثيرة تراكمت في تلك الفترة من الزمن.

سألت روجر ديفيد إذا كانت زيارته ــ وكانت أول زيارة لمسؤول أميركي في أعقاب الغزو الإيراني للجزر العربية وقبل أسبوعين من رحيل بريطانيا الرسمي من الخليج ـ تحمل معاني الاهتمام الأميركي في واحدة من أخطر مناطق العالم.

ضحك روجر ديفيد وقال لي:

«ليست البحرين وحدها أو دول الخليج هي التي استعادت حريتها، بل الولايات المتحدة نفسها تشعر للمرة

الأولى بأنها استعادت حريتها الاقتصادية والسياسية والدفاعية في الخليج بعدما منعتها بريطانيا من العمل طوال قرن. ذلك أن الحصار البريطاني الذي كان مضروباً حول الخليج، كان يشمل الولايات المتحدة بقدر ما كان يشمل الاتحاد السوفياتي والصين».

قلت لروجر ديفيس:

ولكن هل الحصار البريطاني الذي سقط، والذي تمثل في علاقات خاصة مع دول الخليج وفي معاهدات ومناطق نفوذ، لن يحل محله حصار أميركي، أو علاقات أميركية خاصة، أو وجود أميركي له طابع الصداقة؟

استرد ديفيس ابتسامته الأولى وقال:

«الولايات المتحدة لا تنوي إطلاقاً أن تحل، في شكل من الأشكال، محل بريطانيا. ولا هي تعترف بأن الانسحاب البريطاني سيشكل «فراغاً» تملؤه هي. واشنطن لا تعترف بنظرية «الفراغ» ولا تؤمن بتحديد مناطق النفوذ». (كان ذاك أيام وليم روجرز وقبل أيام هنري كيسنجر).

عاندت المبعوث الأميركي وقلت له:

ولكن إذا كانت واشنطن لا تؤمن بنظرية «الفراغ»، فإن دول الخليج تشعر بهذا «الفراغ».

اقترب روجر ديفيس مني وكأنه يريد أن يهمس في أذني بشيء للمرة الأخيرة وقال:

«في قناعة واشنطن أن الرياض وطهران قادرتان بما لديهما من نفوذ في المنطقة على ملء أي فراغ. وإن واشنطن ستبذل بما لديها من صداقة في العاصمتين السعودية والإيرانية، أقصى الجهد للمحافظة على التوازن في الخليج، وحلّ أي خلاف قد ينشأ بالطرق السلمية».

□ □ □

تذكرت هذا الحديث مع أول رسمي أميركي يزور الخليج بعد الاستقلال، وقد مرّ عليه قرابة ثلاثين سنة حين وقفت العلاقات العربية ـ الإيرانية على مشارف منعطف جديد بعد أن غادر شاه إيران بلاده في إجازة إلى المنفى. وظل هذا الحديث بين أوراقي من دون أن ينشر، لأنه لم يعطَ أساساً للنشر. أما اليوم، وبعد مرور زمن وقد مات صاحبه في قلب عاصفة من عواصف الشرق الأوسط، فلم أجد أوضح من هذا الحديث، ليشير إلى الخلل الذي حصل في الموازين التي أرادت الولايات المتحدة أن تحافظ عليها عندما واجهت

الفراغ البريطاني قبل حوالى عقد من الزمن. لكن كيف تواجه الولايات المتحدة اليوم ـ ومعها دول الخليج ـ الفراغ الإيراني؟ بل لعل سقوط عرش الطاووس اليوم هو أكثر من خطورة في نتائجه على حزام شبه الجزيرة العربية، من سقوط «الراج البريطاني» بالأمس.

□ □ □

هنا نقف. وهنا نبدأ؟ ولا بد أن تكون البداية من وضع محاولات دول الخليج للتلاقي في إطار واقعها التاريخي بالنسبة إلى الجواب الجغرافي المباشر. إذاً لا بد من إيران.

لم يكن يربط بين الشاه وحكّام الخليج صداقة صميمية أو حتى شبه شخصية، كالذي يربط بينهم وبين زملائهم من الحكّام في المنطقة. ظل التعامل في حدود الرسميات، وظل الغرور والصلف الفارسي مسيطرين على تصرفات الشاه، وظلت عقدة الإمبراطور ـ الطاووس تتحكم به تجاه الأعرابي ـ البدوي. إلّا أن هذه العقيدة كان مردها إلى شعوره بالنقص وها هو ابن العسكري القوقازي الذي اغتصب حكم القاجار وعرش الطاووس منهم، تجاه من هم أعرق منه حسباً ونسباً وحقاً واستمراراً بالحكم. ظن أن ريش الطاووس قد يخفي تحليق الصقر. وكان أكثرهم وأقدمهم معرفة به الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي، وأقربهم إليه شخصياً وسياسياً

السلطان قابوس، سلطان عمان. وبالرغم من البرود الذي سيطر على العلاقة الشخصية إلّا أن الواقعية في التعامل سيطرت على العلاقة السياسية.

كل هذا لم يمنع حكّام الخليج العربي من الشعور بالخوف عند سقوط الشاه.

□ الخوف الأول من التغيير. أي تغيير. من قبل، كان الخوف من إيران وما يمكن أن تقوم به إيران في المنطقة، إلى أن اعتادوا عليها. الآن أصبح الخوف على إيران وعلى المفاجآت التي لا بد من أن يحملها هذا التغيير. وأضيف إلى هذا الخوف كثيراً من الانزعاج لسقوط نظام ملكي وراثي، وكلهم أصحاب أنمطة أسروية وراثية. لم يكن أحد منهم معجباً بأمبراطورية الشاه، إلّا أنهم كانوا يدركون أن في سقوطها بعض البذور التي قد تعرّض إماراتهم ومشيخاتهم لمصير مماثل. الذي نجح في طهران قد ينجح في عجمان.

□ الخوف الثاني من البديل. أياً كان هذا البديل. إذا كان البديل دينياً، فعند كل منهم أقلية شيعية قد تكبر وتصغر بحجم التحريض الذي تتعرض له. وإذا كان البديل يسارياً ــ شيوعياً ففي كل دسكرة من دساكر الخليج خلية من المثقفين التي انتمت ــ في فترة من فترات تاريخها ــ إلى أحد الأحزاب العربية، والتي تعتقد أن خلاصها هو في الثورة

الشاملة. وإذا كان البديل عسكرياً يمينياً، فعند كل منهم هاجس الغزو الإيراني بالبحر والجو واحتلال ما ادعته فارس لمئات السنين. فالعسكري الحاكم قد يلجأ إلى مغامرة خارجية هرباً من متاعبه الداخلية ـــ وفي أحيان كثيرة ـــ تنفيساً عن كبت الغرور القومي لشعبه، وعند الإيرانيين من هذا الشيء الكثير. كذلك عند كل حاكم خليجي خوف من عسكري في قواته قد يرى في شخصه خلاص العالم.

□ الخوف الثالث من التدويل. مجرد الوقوع في ساحة الصراع الأميركي ـــ السوفياتي بشكل مباشر يقلق من اطمأن طوال السنوات العشر الماضية على الأقل، إلى حماية الغرب له بطريقة أو بأخرى. والتدويل يعني بالنسبة إلى هؤلاء إقحام الاتحاد السوفياتي الذي يخافونه في سياسة بلادهم وإدخال الصين التي لا يعرضونها إلى حظيرتهم. الخوف من أن تزحف الثلوج السوفياتية نحو رمال الصحراء الدافئة، من دون أن يستطيع ما يسمى بالإرادة الدولية ـــ بما في ذلك واشنطن وبيكين ـــ وقفها. عندئذٍ لكل قوة عالمية دولة ورجال.

في عمق كل هذه المخاوف اعتراف حقيقي بأن الشاه كان شرطي الخليج، الذي لم يحبه أحد منهم، إنما كانوا يخشونه كثيراً ويحتاجون إليه أكثر لحمايتهم، وأن واشنطن ملأت فراغ «الراج البريطاني» بدعم وتشجيع وتسليح، وفي

أحيان كثيرة بتحريض، من «الأسد الفارسي» وشمسه للقيام بالنيابة عنها بدور تريده هي ولكن لا قدرة لديها ــ لاعتبارات كثيرة ــ على تنفيذه. ومن المؤسف أن هذا الفراغ الخليجي لم يملأه طرف عربي، بل ترك بأكمله للطرف الإيراني بالوكالة والأصالة.

□ □ □

لكن دور الشرطي حامي الحمى في الخليج، ما هو إلّا حديث العهد في عمر السنوات، إذا ما قيس بالدور الصدامي التاريخي الذي أهّلته له الظروف السياسية في المنطقة. فجذور الخلاف العربي ــ الفارسي قائمة في الأصول الثقافية والحضارية والقومية المتباعدة والمختلفة للشعبين. والمشاركة والمساهمة في الحضارة الإسلامية لم تغيرا من أحقاد العرب والفرس وتباعدهم قبل الإسلام. والشخصية الفردية للأمتين لم يلغ الإسلام منها شيئاً ولم يذبها. ولم يحقق العرب عن طريق الإسلام اندماجاً عضوياً أو حتى وحدوياً مع الفرس. بل استطاع الفرس أن يغيّروا الكثير من المفاهيم الأولية والأصلية للإسلام كما جاء به العرب. فقد كان لبلاد فارس عبر التاريخ شخصية مميزة وحضارة مستمرة وحدود مستقرة إلى حد ما، ذلك أن الفرس كأمة ليست كالعرب ممزقة بين الشعور الوطني القومي والإغراء الإسلامي الأوسع. لقد تخطى

الانفصال الجغرافي، مع اللغة والثقافة المميزة للفرس، على الشعور الديني المشترك مع العرب وغيرهم من مسلمي العالم. وجاءت المفاهيم السياسية الحديثة لتصعّد من حدة الخلافات بين الفرس والعرب، مكرّسة عدم الثقة المشتركة ومعمقة هوة الخوف والاحتقار المتبادلين.

لا شك في أن الصراع على احتلال المركز الأقوى والأهم في الخليج ليس وحده العامل الحاسم في كل الذي يحدث اليوم بين العرب والفرس، وإن كان الخلاف العربي ـ الفارسي حول الخليج يعود إلى القرن الرابع عشر. إن ما يحدث اليوم ما هو إلّا استمرار لذلك المدّ التاريخي، ولا بد من العودة إلى بعض التاريخ للمساعدة في فهم السياسات والاتجاهات الإيرانية الحالية. إذ ليس صدفة أن يكون الاعتقاد التاريخي السائد لدى الإيرانيين أن الخليج «بحيرة فارسية» وأن يصر هؤلاء بالتالي على أو دورهم الحالي ما هو إلّا تتمة لدورهم التاريخي السابق. كذلك ليس صدفة أن تكون احتفالات إيران لمناسبة ٢٥٠٠ سنة على تأسيس الإمبراطورية الإيرانية أو بداية الحضارة الفارسية، التي اعتبر الشاه نفسه تتويجاً لها، قد جرت في السنة نفسها التي شهدت نهاية الإمبراطورية البريطانية في الخليج. فالفكرة القومية عند العرب، المتصفة بالتسامح الديني والتآلف العرفي والتآخي المذهبي والتعددية الشخصية، غير مفهومة إطلاقاً لدى الإيراني صاحب

القومية الفارسية المغلّفة بالعرقية التي غذّاها الشاه بالطابع الآري وبالشوفينية المعادية لكل ما هو غير فارسي. إن أحد أول الأعمال التي قام بها رضا خان والد الشاه الحالي عندما تولى الحكم من أسرة القاجار بعد ١٢٠ سنة من الملكية المستمرة في الأسرة الواحدة، هو «تنقية» اللغة الفارسية من الكلمات العربية المستعارة فيها. واستمر هذا التقليد المعادي لكل ما هو عربي في أسرة البهلوي التي حكمت إيران حتى الآن ــ بين الأب والابن ــ ٦٠ سنة.

كان لحكّام إيران طموح دائم إلى لعب دور أساسي في الخليج، وكثيراً ما كانت شخصية الحاكم الإيراني هي التي تقرر دور بلاده في الخليج، من داريوس الكبير والملوك الساسانيين في التاريخ القديم إلى الشاه عباس الكبير ونادر شاه ومحمد شاه في التاريخ الحديث.

وشخصية الحاكم الإيراني كانت تقوى وتضعف بنسبة ما يقوى ويضعف جيشه. فالجيش هو العمود الفقري للاستقرار الداخلي، دفع عند تقويته كل حاكم إلى التطلع نحو الخليج. وإذا كانت الظروف الداخلية المريحة هي التي كانت تقرر ــ إلى حد ما ــ ما إذا كانت إيران تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً في الخليج أو لا، فإن الظروف الخارجية كانت تحد من حرية الحركة لدى الإيرانيين بمقدار ما كانت

تساعد هؤلاء وتشجعهم على العمل في الخليج والاضطلاع بدور أساسي وفعّال.

لا تحتاج اليوم إلى أكثر من التذكير بأن دور إيران في الخليج ما زال يعتمد على عوامل مشابهة وفّرها نظام حكم الشاه الحالي.

□ □ داخلياً: الهدوء والاستقرار الكافيان اللذان كان يتمتع بهما نظام حكمه، والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي حققه، مع تنامي القوى العسكرية في طفرة هائلة لم تعرفها أية دولة من دول العالم الثالث.

□ □ خارجياً: الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وضع إيران في موقع البديل، إضافة إلى تردد الولايات المتحدة في ملء الفراغ وإلى انشغال الاتحاد السوفياتي في بناء قوته البحرية في المتوسط بعيداً عن الخليج، وضعف العالم العربي وحربه المستمرة مع إسرائيل.

كل هذه العوامل لم تعد متوفرة اليوم. فقد فقد النظام الإيراني ــ بالشاه أو من دونه ــ الهدوء والاستقرار الداخليين، وفقد ظروف الفراغ الخارجي. ولم يعد «شرطي الخليج» قادراً على فرض سلطته خارج حدوده الإقليمية. إلّا أن هذه العوامل نفسها قد تفرض في ظروفها المعاكسة مغامرة خارجية.

فالجيش الإيراني إذا هزمته المعارضة السياسية في الداخل، قد يلجأ إلى عمل انقلابي يتولى فيه السلطة ويقف معها عاجزاً عن حل أي من المشكلات التي دفعت إلى تغيير الوضع. هنا قد تندفع الآلة العسكرية الهائلة نحو «مغامرة خارجية» لتسكت جوع الفشل الداخلي، فتحل بالاحتلال خارج الحدود، ما فشلت بإصلاحه داخل الحدود. ويتحول الشرطي إلى مغتصب.

ذهب الشرطي المعيّن من الخارج وبقي الخليج من دون حراسة من الداخل. ذهب الشاه، فأي شاه آخر سيأتي يا ترى؟ أميركا لا تعرف وهي تتقلب بين تأييد الشاه الذي رحل حتى اللحظة الأخيرة، وبين تأييد حكومة بختيار وبين فتح حوار مع الخميني. الاتحاد السوفياتي، الذي بدأ مؤيداً للشاه وانتقل متردداً إلى تأييد الخميني لا يدري. بريطانيا وفرنسا لا تدريان. والعرب آخر من يدري. لا عتب.

تبقى احتمالات مواجهة الوضع الإيراني الجديد في الخليج الذي لم يتنبأ به روجر ديفيس قبل سنوات، ولا تعرف الإدارة الأميركية اليوم كيف تعالجه. واشنطن كانت تنتظر انقلاباً عسكرياً على الطريقة التركية. وفي أسوأ الاحتمالات على الطريقة الأميركية ـ اللاتينية، وموسكو كانت تنتظر انقلاباً عسكرياً على الطريقة العربية، وفي أسوأ الاحتمالات

على الطريقة الصومالية. وكلتا العاصمتين لم تعرفا حتى الآن كيف ترصدان الرياح الإيرانية. فلا أحد يهلل للانقلاب العسكري القادم حتى يفشل الانقلاب المضاد، ولا أحد يؤيد الانقلاب الحالي حتى يعرف انقلاب من على من هو.

أما «الفراغ» الذي يواجه به الخليج العربي الوضع الإيراني الجديد، فيحتاج إلى مواجهة واقعية وموضوعية لحقيقة الظروف التي تمر بها هذه المنطقة الهائلة الأهمية والحساسية للعالم. وما دامت الرمال متوفرة في الخليج، فدفن الرؤوس فيها أسلم الحلول مرحلياً، وما زالت الجرأة الخارجية لدى حكّام الخليج طموحاً يرتجى.



2 هواجس الفكرة

■ بلقيس، ملكة سبأ لسليمان الحكيم:

ـ «كيف حالك أيها الملك العظيم؟»

□ سليمان الملك رداً على سؤال بلقيس:

ـ «كما تكن العدالة في مملكتي، تكن حالي!»

من رواية «سليمان وبلقيس»

للكاتبة الأميركية فاي ليفين

كان ذلك كله في غياب التاريخ والأسطورة وكان ذلك كله يوم كانت السياسة مجرد حلف بين ملك قوي حكيم وبين ملكة ذكية محنّكة، غلب فيها العشق على المنطق وتغلبت فيها النزوات على المصالح.

اليوم لم تعد السياسة تقوم على قصة حلف بين ملك هوى وبين ملكة زلّت. أصبحت شيئاً مركباً ومعقداً، ليس العشق والهوى من مستلزماته أو ضرورات قيامه. في ذلك الزمان كانت العدالة هاجس الملوك والحكّام، في هذا الزمان أصبح الأمن قلقهم اليومي.

بين هذا الزمان وذلك الزمان تذكرت سؤال بلقيس وجواب سليمان الحكيم، وأنا أتابع ما اتفق عليه وزراء خارجية دول الخليج العربي في مؤتمرهم في الرياض في شباط ١٩٨١. لأن ما اتفق عليه في اجتماع الرياض يعدّ بداية تطورات سياسية أساسية وهامة لا بد من أن تغيِّر الكثير من المسلمات التي تعاملت بها دول الخليج العربي طوال السنوات الماضية، كما لا بد من أن تغيِّر من أسلوب واستراتيجية العمل السياسي التي تنوي دول الخليج أن تفتتح به عقد الثمانينيات.

□ □ □

لنعرض ما اتفق عليه وزراء خارجية دول الخليج العربي في مؤتمر الرياض من تشكيل هيئة لتنظيم التعاون بين دول الخليج في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والصناعية والثقافية، على شكل مجلس يسمى «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ويتكون من:

١ ــ مجلس أعلى يضم رؤساء الدول الخليجية.

٢ ــ مجلس وزاري يضم وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم.

٣ ــ أمانة عامة للمجلس برئاسة أمين عام متفرغ.

كل هذه المقررات كانت نتيجة ورقة عمل كويتية تقدم بها الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير خارجية الكويت، (الأمير في ما بعد) كجزء من مشروع وحدوي كويتي أعد في تشرين الأول ١٩٧٩ بدأت الكويت في استمزاج الآراء حوله منذ شهر شباط ١٩٨٠، وتوّج بالاتفاق حول بحثه في القمة الإسلامية الثالثة في الطائف في كانون الثاني ١٩٨١. ولعل أهم نتائج مؤتمر الرياض ــ إلى جانب خلق البنية الشكلية والإدارية بتشكيل المجالس المذكورة ــ أن الوزراء الخليجيين بحثوا موضوع الأمن الخليجي «لحماية هذا الجزء من العالم من أي تدخل أجنبي» ــ حسب ما صرّح به المؤتمرين في الرياض. كذلك بحثوا في مشروع سعودي يستهدف «توحيد القدرات العسكرية» لدول الخليج، وفي المشروع العماني بإنشاء «قوة بحرية مشتركة» لحماية مضيق هرمز ومداخل الخليج. إلّا أن كل هذه المشاريع تصب في القاسم المشترك الأعظم لها وهو «أمن الخليج» فكل الروافد منه وإليه.

كان مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج الست في الرياض هو الثاني بعد مؤتمرهم الأول في الطائف في تشرين الأول ١٩٧٩. وكان من المقرر بعد مؤتمر الطائف أن يعقد المؤتمر الثاني في أبو ظبي في كانون الأول ١٩٧٩، ثم أجّل إلى شباط ١٩٨٠. ثم لم يعقد لاشتداد أزمة الحكم في دولة الإمارات التي أدّت إلى تشكيل الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي لحكومة الإمارات. ثم سقطت فكرة انعقاده كلياً بعد تأزيم الوضع الداخلي في إيران وفشل المحاولة العسكرية الأميركية لإنقاذ الرهائن الأميركيين ثم اشتعال الحرب العراقية ــ الإيرانية.

بعد مؤتمر الطائف بدأ الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي بإعداد مشروع ــ سمّي «المشروع الوحدوي» تجاوزاً ــ تعاونه في ذلك مجموعة من الخبراء القانونيين والسياسيين، كانت قد طرحت فكرته عنه نهاية مؤتمر الطائف إثر لقاء بين الأمير فهد ولي العهد السعودي (الملك في ما بعد) والشيخ صباح الأحمد، عندما تحدث الأمير فهد عن ضرورة قيام نوع من مجلس أعلى للمسؤولين الخليجيين، تبحث من خلاله أطر التعاون والتنسيق بين دول الخليج. وتبلور المشروع في ذهن الشيخ صباح حتى أسفر عن مشروع متكامل، يحمل في ثناياه إطاراً وحدوياً ــ اتحادياً ــ فيديرالياً ــ كونفيديرالياً للتعاون بين مجموعة دول الخليج

العربي. ووزعت الكويت في بادىء الأمر نسخاً من مشروعها إلى كل من السعودية والبحرين والإمارات فقط، لاستمزاج رأيها وانتظار ملاحظاتها. وتحمّس له الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بعدما اطلع عليه. وتقرر أن تطرحه الكويت في اجتماع وزراء خارجية دول الخليج في أبو ظبي.

ولما لم يعقد مؤتمر أبو ظبي في حينه، طوي المشروع الكويتي موقتاً. ثم انسابت الأحداث في المنطقة بدءاً بتأزيم أزمة الرهائن الأميركيين في إيران ومروراً بالوجود السوفياتي في أفغانستان حتى موعد انتخابات الرئاسة الأميركية وفوز رئيس جديد، ونهاية بالحرب العراقية ـ الإيرانية، وضرب منشآت النفط والتهديدات الأميركية بالتدخل إلى الخلافات العربية المتراكمة والمتأزمة التي انفجرت في قمة عمّان. كل هذه الأحداث أخذت تصب في المشروع الكويتي وضرورة طرحه في أقرب فرصة ممكنة. وتوفرت الفرصة خلال مؤتمر القمة الإسلامية الثالث في الطائف. وكانت قد اتضحت في حينه عدة أحداث سهلت من مهمة الطرح الكويتي وأقنعت من كان متردداً من الأطراف الخليجية بضرورة بحثه، كما أثبتت صحة مضمونه الأساسي وضرورته الملحة.

وهكذا كانت الأحداث التي دفعت بالمشروع الكويتي إلى السطح وبمؤتر وزراء خارجية دول الخليج للانعقاد:

□ تولي رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة بعد انتخابه رئيساً، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على المجابهة مع الاتحاد السوفياتي والدفاع عن مصالح أميركا الحيوية.

□ الإفراج عن الرهائن الأميركيين في إيران في الساعات الأخيرة من حكم الرئيس كارتر، وتنفيس هذه الأزمة الأميركية ـ الإيرانية بالذات بما كان لها من تأثير ومضاعفات في الخليج العربي.

□ طرح ليونيد بريجنيف للمشروع السوفياتي لأمن وسلامة وحياد الخليج، من دون أية ردود فعل إيجابية له في المنطقة.

□ استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية من غير انتصار عسكري عراقي واضح على الأرض، وإعلان العراق عن رغبته بوقف القتال إذا وافقت إيران على استعادة العراق لحقوقه المشروعة في شط العرب وإعادة الجزر الثلاث المحتلة في مدخل الخليج العربي إلى أصحابها الشرعيين.

□ رفض إيران للوساطة الإسلامية وتخلفها عن حضور مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف، وازدياد التفكك في الصراع الداخلي على الحكم بين مراكز القوى في طهران.

□ عودة الديموقراطية البرلمانية بمواصفات جديدة إلى

الكويت في الانتخابات النيابية التي حدثت في شباط ١٩٨١ مع بداية تحرك واسع في دول الخليج للبحث عن صيغ ديموقراطية تكفل المزيد من الشورى في الحكم والمزيد من المشاركة في اتخاذ القرار، مما لا بد أن يعزز بعد الانتخابات الكويتية، الممارسات الديموقراطية في الخليج.

□ تجميد الخلافات الشخصية داخل بعض الأنظمة الخليجية، والتغاضي عن الخلافات الحدودية بين دول الخليج، بحيث لا تكون الأولى سبباً في إثارة الثانية.

□ تصعيد الخلافات العربية وتأزيم العلاقات العربية إلى درجة المواجهة والعنف وخاصة بعد الحرب العراقية ــ الإيرانية والقمة العربية في عمّان، مما زاد في هوة الانقسام العربي إلى درجة أصبح من الصعب تجاوزها بسهولة.

□ بداية تحرك أوروبي جديد في قضية الشرق الأوسط، بحيث يتيح للمبادرة الأوروبية فرصة للنجاح، والقضية على أبواب الانتخابات الإسرائيلية في أيار ١٩٨١ وفي قمة اهتمامات الإدارة الأميركية الجديدة ووزير خارجيتها ألكسندر هيغ.

□ وصول الاتحاد السوفياتي إلى مشارف المياه الدافئة في الخليج، عن طريق وجوده العسكري في أفغانستان. وسياسة الاحتواء السوفياتية في القرن الأفريقي واليمن الجنوبي. مما يقلق

الكثير من خواطر الخليج، ويزيد من هواجسه الأمنية.

في ظل هذه الأحداث وجدت الكويت في قمة الطائف الإسلامية المناخ الصالح لطرح مشروعها أو ورقة عملها. وسجل مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج الست إصابته الأولى، في إعلانه قيام «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، الذي هو أول هيئة رسمية إقليمية يجري تنشأ منذ استقلال هذه الدول لعشر سنوات خلت. وإذا كان في أسس قيام هذا المجلس، بذور كيان شبيه بمجلس التعاون الأوروبي الذي أنشىء في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وكان بداية قيام مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، تكون دول الخليج قد حققت أول عمل «وحدوي» حقيقي وواقعي. وإلى أن تتضح معالم هذا المجلس، وما سيترتب عنه، وبالتالي ما سيسفر عنه مؤتمر مسقط المقبل في ٨ آذار ١٩٨١، يكون الخليج قد وصل خلال عشر سنوات إلى مرحلة النضج السياسي.

□ □ □

النضج السياسي المطالَبة دول الخليج بإثباته في هذه المرحلة الخطرة من التطورات العالمية، يواجه النوايا الأميركية في الخليج التي بدأت تتضح أكثر فأكثر بعد تربع ألكسندر هيغ على مقعد وزارة الخارجية الأميركية. الرئيس ريغان ووزيره هيغ تحدثا مراراً عن ضرورة إثبات القوة الأميركية في

العالم ـ وهذا يشمل منطقة الشرق الأوسط والخليج، لكنه يعني أيضاً زيادة القوة العسكرية الأميركية ـ براً وبحراً وجواً ـ والتهديد باستعمالها، مما يزيد من مخاوف دول الخليج أكثر مما يساعد على تطمينها. ومنطقة الخليج ـ كما تعتبرها إدارة ريغان، وكما اعتبرتها إدارة كارتر من قبل ـ هي منطقة حيوية وأساسية للولايات المتحدة.

والنوايا الأميركية الجديدة كما أعلنها ريغان هي عرض القوة العسكرية الأميركية والاستعداد لاستعمالها بشكل يردع الاتحاد السوفياتي عن القيام بأي تحرك في الخليج والقوس المجاور له، مما قد يؤدي إلى مجابهة عسكرية حقيقية بين واشنطن وموسكو. لذلك يجيء القرار الخليجي الجديد بإنشاء «مجلس التعاون»، والاستمرار في بحث تطوير هذا التعاون في اجتماع آخر لوزراء خارجية الخليج في مسقط بعد أربعة أسابيع فقط من انعقاد مؤتمر الرياض، بمثابة إعجاز وخاصة أنهم لم يجتمعوا كوزراء خارجية لدول الخليج في مؤتمر إلّا ثلاث مرات في عشر سنوات. وفي هذا إثبات لجدية التحرك الخليجي الأخير، هذا التحرك الذي سيقف في وجه عدم إدراك إدارة ريغان لحساسية دول الخليج تجاه سياسة المواجهة الجديدة التي تنتهجها.

صحيح أن دول الخليج، صار لها سنوات وهي تتحدث عن

أمن الخليج، وتبحث في الوسائل العملية للتوصل إلى سياسة مشتركة حوله. وصحيح أيضاً، أن كل التنسيق الأمني الذي كان قائماً قبل مؤتمر الرياض لم يكن ذا قيمة، بالمقابل للخطوة التاريخية العملية التي تمَّ اتخاذها هناك في كانون الثاني ١٩٨١. وصحيح أيضاً أن بعض دول الخليج لا تمانع في زيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، لكنها تمانع في أن يؤدي هذا الوجود إلى إحداث خضات داخلية هي في غنى عنها. لذلك تفضل دول الخليج أن يكون أمنها من صنع يدها، ونابعاً من احتياجاتها وليس مفروضاً عليها على شكل مظلة واقية من الخارج. ولا مانع أن تكون هذه المظلة موجودة على شرط أن تكون بعيدة، وأن لا يكون وجودها تحدياً للاتحاد السوفياتي وحافزاً لموسكو لاستفزاز دول الخليج، بحيث يزيد الوجود العسكري الأميركي عبر الأفق من حالة اللاإستقرار التي تعيشها المنطقة بدلاً من أن يزيلها.

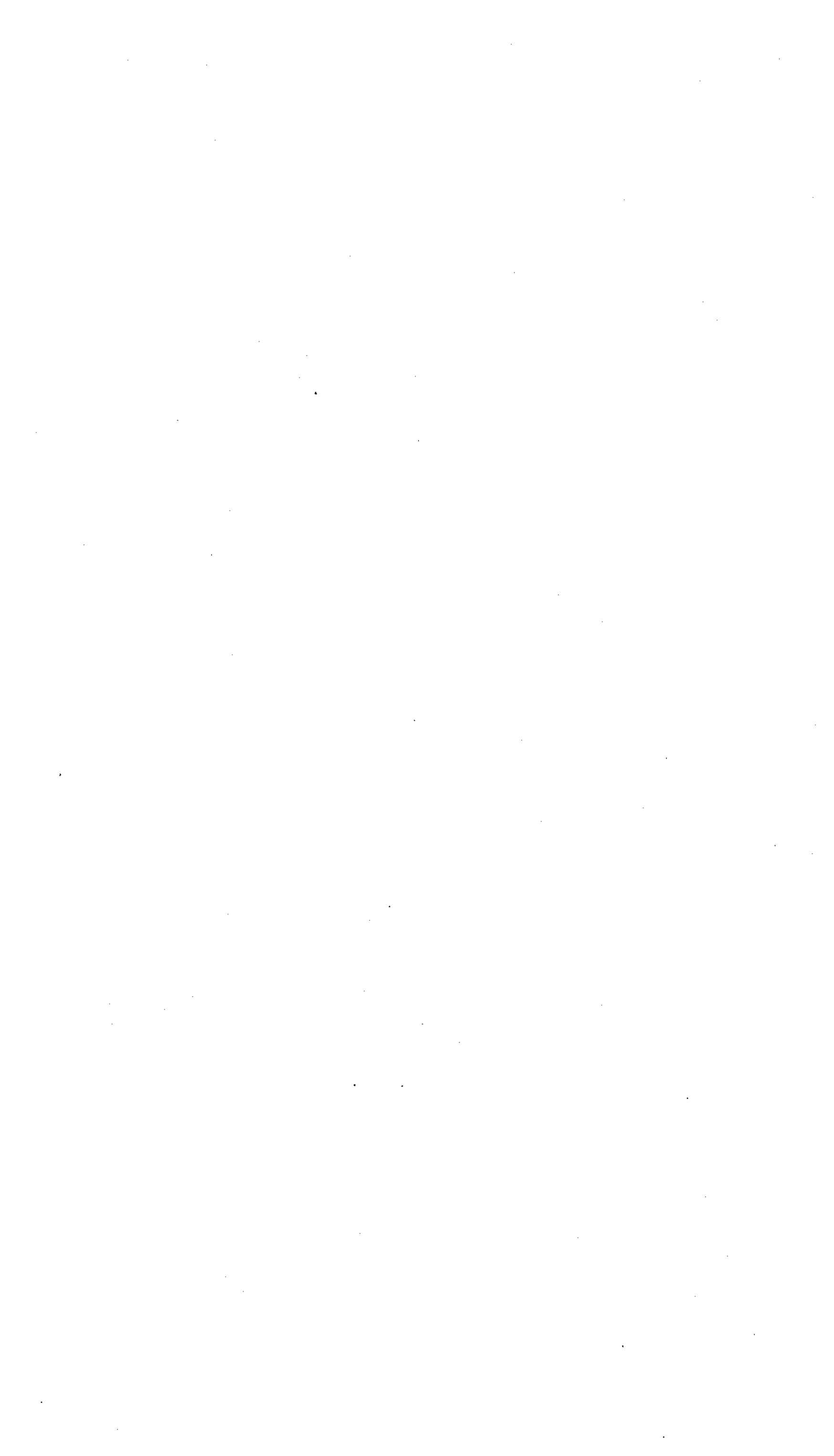
تبقى إشارة أساسية إلى أن ورقة العمل الكويتية قد استطاعت في الرياض أن تستوعب المشروع العماني لحماية مضيق هرمز الذي طرحته مسقط في العام ١٩٨٠، وهو مساهمة الدول المنتجة للنفط في حماية الممرات المائية العُمانية التي تمثل الشريان الحيوي لنقل النفط من الخليج وإمداد الغرب واليابان به. وبذلك تنتفي سياسة الأساطيل بوجود قوة بحرية مشتركة لدول الخليج، تكون بمثابة المظلة

التي يجتمع تحتها الخليجيون لحماية مصالحهم فتوفر دول الخليج التمويل اللازم الذي لن يزيد على ١٥٠ مليون دولار، وتوفر عمان الرجال. ومن هنا يكون الإدراك أن أمن الخليج وحدة لا تتجزأ، تبدأ في مضيق هرمز وتنتهي في شط العرب. لذلك لا بد أن يكون مؤتمر مسقط المقبل حاملاً في جنباته حداً فاصلاً بين «الجد واللعب»!

□ □ □

تذكرت مجدداً وأنا أقلب في بعض الأوراق الصفراء القديمة قولاً للملك «تُبّع»، آخر ملوك التبابعة الذين كانوا يحكمون اليمن قبل الإسلام، هو بالأحرى شيء من «النبوءة»، إذ يقول: «نار من عدن سوف تظهر يعمّ لهيبها كل البوادي»!.

كان هذا قبل ألفي سنة لكن ما أخشاه إذا لم ينجح الحكّام الخليجيون في نقل ما أنجزوه من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق، أن يكون جوابهم إذا ما سألهم مواطن من عندهم: كيف حالكم أيها الحكّام؟، أن يأتي الجواب: «كما يكون الأمن يكون حالنا!». ما أخافه أن لا يكون الأمن عندهم وقتها في حالة تسمح بالجواب!



بداية المسيرة العرجاء 3

أمسك بي ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك في ردهة قصر «الغبْرة» في مسقط، ووزراء دول الخليج الست مجتمعون وراء الأبواب المغلقة يقررن مصير أهم حدث في تاريخهم المعاصر، وقال لي: «أليست هذه اللحظات هي الفترة الحرجة في حياة الخليج التي تتحدث عنها منذ سنوات؟ أليس هؤلاء المجتمعون في تلك القاعة أمام الامتحان العسير لنواياهم بالتعاون ورغباتهم في التقارب، بل وفي تأكيدهم على وحدة مصيرهم المشترك؟».

ابتسمت وقلت لذلك الدبلوماسي الخليجي الذي كان يقطع الردهة ذهاباً وإياباً كأي أب ينتظر وصول مولود جديد: أتريد صبياً أم بنتاً؟

قال: «لا فرق أريد ولادة طبيعية. وأريد طفلاً صحيحاً معافى».

قلت: إذن لا تستعجل المجتمعين. الفترة الحرجة بدأت الآن. السنوات العشر التي مرت كانت المخاض الطويل. الخطر يكمن في عملية قيصرية قد تحتاج إلى استدعاء طبيب من الخارج.

ما أسهل ما مرت به دول الخليج في العقد الماضي أمام حراجة ما ستمر به في العقد الحالي. من وراء هذه الأبواب يبدأ التحول.

□ □ □

... عندما فتحت أبواب قاعة الاجتماع في مسقط في آذار ١٩٨١ وخرج وزراء خارجية السعودية والكويت وعُمان والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، اكتشف المراقبون أن الوزراء كانوا جالسين على شكل حلقة مستديرة من الطنافس الجلدية الوثيرة وليس على طاولة أجتماع تقليدية بما عليها عادة من أعلام وأوراق وأقلام وملفات، تفرض جواً معيناً ورسميات معقّدة، وكان الوزراء الخليجيون يريدون أن يؤكدوا بعضهم لبعض، على الأقل، أن هذا الاجتماع ما هو إلّا ديوانية تقليدية ومجلس أسروي عادي، وأن ليس هناك

أطراف متعددة في هذا اللقاء بل طرف واحد.

وخرج المؤتمرون الخليجيون وقد أتموا الاتفاق على الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وهو النظام الأساسي للمجلس وطريقة التصويت وعملية الانتخاب ودورية الاجتماعات، ووقّعوا بالأحرف الأولى على ٢٢ مادة أساسية وبحثوا في فكرة تفويض المجلس الأعلى المؤلف من ملوك وأمراء ورؤساء الدول الخليجية الست وناقشوا بنية هيئة تصفية المنازعات بينهم والمجلس الوزاري والأمانة العامة وصلاحيات الأمين العام وأقروا موعداً للقمة الخليجية المقبلة «أي المجلس الأعلى» في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات في ٢٦ و٢٧ أيار ١٩٨١، على أن يسبق ذلك مؤتمر تحضيري للمجلس الوزاري، أي وزراء الخارجية في ٢٤ و٢٥ أيار ١٩٨١، ويُرفع النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي إلى المجلس الأعلى في اجتماع أبو ظبي ليتم إقراره والتوقيع عليه في بروتوكول نهائي، يبدأ العمل به منذ حينه. واتفق على عقد يتم اجتماع المجلس الأعلى مرتين في السنة والمجلس الوزاري أربع مرات في السنة. وتكون اجتماعات الدول الخليجية دورية بالأحرف الأبجدية، لذلك تبدأ بالإمارات والبحرين والسعودية والكويت وقطر وعمان وهكذا دواليك.

وقد استقر الرأي أن يكون الأمين العام كويتياً، بعدما اتفق

على أن يكون مقر الإمانة العامة في الرياض. وكان في أذهان الكويت ثلاثة أسماء مرشحة. عبد العزيز حسين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي، محمد العدساني رئيس مجلس الأمة الجديد وعبد الله يعقوب بشارة مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة. وكانت هذه الأسماء مطروحة للبحث قبل الانتخابات الكويتية الأخيرة وقبل تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة. وعندما انتهى مؤتمر مسقط كان عبد العزيز حسين قد عاد إلى الوزارة في حكومة الشيخ سعد العبد الله الجديدة وأصبح محمد العدساني نائباً ومن ثم رئيساً لمجلس الأمة الكويتي الجديد. وبقي عبد الله بشارة مرشحاً، بعد أن توافق مجموعة الدول كلها على ترشيحه ليتم تعيينه من قبل المجلس الأعلى في قمة أبو ظبي المقبلة.

وكان قد تردد أنه لولا لم يعطَ منصب الأمين العام للكويت بصفتها صاحبة فكرة مجلس التعاون الخليجي وصاحبة المبادرة في السعي نحوه والدعوة إليه، لجرى ترشيح أحمد خليفة السويدي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة السابق للأمانة العامة. إلّا أن أحمد السويدي اعتذر عند استمزاجه رأيه في ذلك لرغبته في الاستمرار بالعمل مستشاراً سياسياً للشيخ زايد رئيس دولة الإمارات، ولطموحه أن يبقى صمام الأمان قريباً من مجريات الأمور السياسية في دولته.

□□□

كان كل هذا في الشكل، أما المضمون فتحوم التساؤلات حول هويته، فمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما أقر اسمه رسمياً هو في أهدافه المعلنة والمعروفة مظلة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والإنمائية وما شابه، لكن في صلب قيامه قراراً سياسياً. وسيبقى القرار السياسي هو الذي يتحكم به. لذلك قال يوسف العلوي وكيل وزارة الخارجية العمانية رداً على سؤال عما إذا كان مجلس التعاون الخليجي هذا معنياً بالمجال الأمني، وهو المجال الأخطر في العلاقات الخليجية: «إن العمل الأمني لا يدخل ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، بل سيبقى إطاره ضمن التعاون الثنائي بين الدول. فليس من مهام المجلس تنسيق العمل الأمني أو العسكري».

وقال يوسف العلوي أيضاً رداً على سؤال عما إذا كان مجلس التعاون الخليجي هذا سيقتصر على الدول الخليجية الست الحالية أم أن الباب سيكون مفتوحاً أمام دول أخرى (والعراق في البال عند طرح هذا السؤال): «إن مجلس التعاون الخليجي قبل كل شيء ليس منظمة إقليمية بحيث يمكن لأية دولة في المنطقة أن تنضم إليه. إنما هو مجلس يضم دولاً متشابهة في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى لأن يكون هذا المجلس بمثابة هيئة تنسق بينها في المجالات المتشابهة.

من خلال هذين الموقفين تتبيّن أوجه الصراع التي سيعاني منها المجلس خلال سنوات طفولته.

الأول: القرار المرتبط بما يسمى سياسياً بأمن الخليج.

الثاني: القرار المرتبط بفتح الباب مستقبلاً ـــ وتحديداً عندما تريد وتطالب بغداد بذلك ـــ لانضمام العراق إلى الفريق السداسي الحالي.

الجواب سيبقى سلبياً وضبابياً حيث ما زال المجلس يتلمس معالم طريقه مستعداً لألغام مزروعة على بابه. فهو ككيان ما زال يبحث عن ذاته في إطار تنظيمي يفتقر إلى التجربة. وهو يخاف أن يبحث في موضوع أمن الخليج حيث ما زال هذا الموضوع موضع تباين كبير في وجهات النظر بين الدول الخليجية الست الأعضاء. وهو يخاف أن يوسع بيكاره ليضم العراق، حيث ما زالت الحرب العراقية ـــ الإيرانية مشتعلة وحيث ما زال يخاف إيران الثورة كما كان يخاف إيران الشاه، بقدر ما يخاف أن يكون اختلاف طبيعة أنظمة ودول الأعضاء المنتسبة إليه وطبيعة النظام العراقي الحزبي المرشح للانتساب إليه، من التباعد بمكان، بحيث يسبب ارتباكاً لكل فكرة مظلة التعاون الخليجي. وارتباط موضوع أمن الخليج بنتائج الحرب العراقية ـــ الإيرانية ومن ثم إمكانية انضمام العراق المنتصر إلى مجلس التعاون الخليجي،

يجعل من الفكرتين أو الموقفين فكرة واحدة وموقفاً واحداً ذا ارتباط وثيق.

أمام هذه المعضلة قد لا يجد المجلس بداً من تأجيلها إلى أن يكتمل بناء هيكله وتتوضح معالم طموحات منظماته المختلفة. في هذه الأثناء قد لا تبقى المعادلة السياسية هي نفسها التي كانت عندما أسرع الخليجيون في مؤتمر قمة الطائف الإسلامية إلى إعلان مشروعهم ومن ثم أسرعوا إلى الرياض ومسقط ليضعوه موضع التنفيذ.

لكن من الواضح أن النظام الأساسي للمجلس، قد أكد في مقدمته على أنه نادٍ مغلق محصور بالأعضاء الخليجيين الستة وأن لا مجال لدخوله لمن كانت أنظمته غير متشابهة، أي العراق، وقد ألغى نظام المجلس من صلبه كونه منظمة إقليمية حتى لا يفسح في المجال للعراق مستقبلاً الدخول فيه.

أما الموضوع الأمني الذي ناقش العُمانيون أنه لا يدخل في إطار عمل مجلس التعاون الخليجي، وأنه يقع ضمن طبيعة العلاقات الثنائية، فقد اضطر وزراء الخارجية أن يجتمعوا وحدهم دون أي مستشارين أو مساعدين لمدة ساعتين في إحدى الجلسات في محاولة لتوضيح الصورة الأمنية بالذات والمواقف التي يجب التنسيق بينهم فيها في ما يتعلق بالوضع

الأمني ذي الارتباط الدولي.

كانت ولادة أخطر حدث خليجي منذ الاستقلال طبيعية والمولود في صحة لا بأس بها. وليس من المنتظر أن تسوء أو تتحسن صحة هذا «المولود الحدث» قبل لقاء قمة أبو ظبي بعد، وقبل اختيار الأمين العام للمجلس والاتفاق نهائياً على طريقة وأسلوب تطبيق أنظمته بعد الاتفاق على نصوصه.

□ □ □

عندما غادر الصحافيون قاعة قصر «الغَبْرة» في مسقط بعد انتهاء المؤتمر ودخل وزراء خارجية دول الخليج إلى الغداء، لمحتُ ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك، لا يزال يقطع الردهة ذهاباً وإياباً، وهو يلتقط حبات سبحته بعصبية ظاهرة. وعندما اقتربت منه مودعاً وقائلاً:

ــ مبروك لقد وصل المولود فلماذا لا ترتاح؟

شدّ على يدي وقال:

ــ الآن بدأت متاعبي ــ وربما متاعبك ــ وكيف نرتاح؟ فإذا كانت الولادة سريعة وسهلة فإن عملية التربية والتثقيف والإنجاز عملية عسيرة وطويلة وصعبة. إنها بداية المرحلة

الأخطر في تاريخ الخليج. وقد أعطي لك مادة ولا أخصب لتكتب بها فصلاً جديداً من الفترة الخليجية الحرجة.

.. ما رأيته في مسقط ليس سوى هوامش على السياسة الخليجية. وإذا كان للكلام المباح آذان وللحديث المسموح عيون فإن رواية الفترة الحرجة للخليج العربي اليوم لا بد من أن تنتظر.



مظلة كثيرة الثقوب 4

□ «أندريا: تاعسة الأرض التي ليس عندها أبطال.

■ غاليليو: لا. تاعسةِ الأرض التي تحتاج إلى أبطال»

برتولت برخت

«حياة غاليليو»

عشر سنوات كاملة مرت على استقلال دول الخليج وهي من دون بطل. ربما لم تكن في حاجة إلى بطل يوحّدها ويدعو لها ويضرب بسيفها. وفي مطلع السنة العاشرة بدأ تحرك الرمال السياسية في القوس المحيط بالجزيرة العربية ــ من أفغانستان إلى تركيا، ومن عدن إلى مقاديشو ــ يثير من الغبار ما جعل الرؤية سيئة والانقشاع قليلاً. وكلما ازدادت

عواصف الغبار السياسي، كلما تطلع الخليجيون إلى ذلك البطل الذي يريدونه ولا يريدونه. يريدونه لأنهم يبحثون عن منقذ من خطر داهم. ولا يريدونه لأنه سيجردهم من الكثير من استقلاليتهم ونزعاتهم الفردية. وإذا كان من الصعب على البطل الفرد أن يظهر في خضم رياح الكثبان العاتية، فقد كان من الممكن ــ وليس من السهل ــ أن يكون البطل فكرة تجمع ما يمكن جمعه من أحلام وطموحات.

وإذا كان حلم البطل الخليجي قديماً، فإن وعي الفكرة ليس جديداً أيضاً. فالفكرة الاتحادية بمختلف صيغها وأشكالها كانت هي الأساس الذي تمّ التفاوض حوله عند الاستقلال عن الوصاية البريطانية. وكانت أيضاً بمثابة من يريد أن يفرض على نفسه قناعة معينة تتناقض كلياً مع شخصيته وتراثه وتاريخه. وفشلت المحاولة بين ١٩٦٧ و١٩٧١، وانتهت باستقلال البحرين وقطر، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة تحت مظلة اتحادية شبه فيديرالية كثيرة الثقوب، عاجزة عن الوصول إلى الحد الأدنى الذي يجب توفره في مؤسسات ورموز الدولة الواحدة.

وظلت الأفكار الاتحادية تراوح مكانها منذ الاستقلال إلى اليوم. وكانت الكويت الأقدم بعشر سنوات كاملة في الاستقلال عن باقي الدول الخليجية، والمنفردة في التجربة

البرلمانية وفي الديموقراطية الدستورية، صاحبة مبادرات ووساطات بين دول الخليج من قبل الجلاء البريطاني إلى يومنا هذا. وكانت هذه المبادرات والوساطات تتعثر باستمرار، من دون أن تحرز أي تقدم محسوس. إلى أن كانت المتغيرات الجذرية التي تعصف بالعالم العربي كله. بدءاً باتفاق كامب دايفيد وسقوط الشاه وقيام الثورة الإيرانية وقضية الرهائن الأميركيين والاحتلال السوفياتي لأفغانستان وحادثة احتلال الحرم الشريف في مكة، ونهاية بالتشرذم العربي والحرب العراقية ـ الإيرانية وسقوط الجامعة العربية الجديدة ومؤسساتها في تونس وفشلها المريع في قمة عمّان.

عند هذه المنعطفات حدثت الصحوة الخليجية. وكان الخليجيون مرغمين فيها لا أبطالاً. فقد كان الخطر أكبر من أن يقاوموه منفردين. وعادت الكويت مجدداً لطرح أفكارها القديمة بصيغ جديدة. وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربي العلامة الفارقة في مسيرة هذه السنوات الطويلة والنجاح اليتيم للمبادرات الاتحادية الكويتية.

□ □ □

كان مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج الذي عقد في نهاية قمة الطائف الإسلامية في الرياض في كانون الثاني

١٩٨١، قد أقرَّ فكرة مجلس التعاون الخليجي وأعلن عن بداية العمل لتكوين هيكله وهيئة مؤسساته، التي اكتملت في مؤتمر مسقط في ٩ و١٠ آذار ١٩٨١.

ولما كان المشروع والفكرة كويتيين مئة بالمئة فقد كانت الكويت طامحة في لعب الدور الأساسي في تشكيل المجلس ومركزه وإدارته. وكانت الصدمة الأولى في مؤتمر الرياض اقتراحاً باختيار الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية مركزاً للمجلس وأمانته العامة. وحاولت الكويت أن تطرح البحرين بديلاً، إلّا أن الأكثرية وافقت على اختيار الرياض. وتمَّ التفاهم أن يكون الأمين العام للمجلس كويتياً، عندما وجدت الكويت أنها خسرت جولة مركز الأمانة العامة للمجلس بتأييد كل الدول الخليجية للرياض، اقترحت أن يكون الاجتماع الثاني ـ التأسيسي والأهم ـ في مسقط، في محاولة منها لاستقطاب سلطنة عمان إلى تأكيد الورقة الكويتية التي هي أساس فكرة مجلس التعاون الخليجي ورداً على عدم تأييد الدول الخليجية الباقية للكويت مركزاً للمجلس وأمانته العامة. واتفق على مسقط.

في مسقط تمّ الاتفاق والتوقيع بالأحرف الأولى على:

١: النظام الأساسي لمجلس التعاون.

٢: النظام الداخلي للمجلس الأعلى.

٣: النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

٤: النظام الداخلي للأمانة العامة.

واعتبر وزراء خارجية الدول الخليجية اجتماعهم تحضيرياً، وأوصوا بعقد اجتماعهم القادم في أبو ظبي في ٢٤ أيار ١٩٨١ تهيئة لعقد المجلس الأعلى لزعماء الدول الخليجية في ٢٦ و٢٧ أيار ١٩٨١، على أن يعقد المجلس الأعلى دورتين في السنة في مطلع كل من شهري أيار وتشرين الثاني من كل عام. وتركوا البت في النظام الداخلي للأمانة العامة ريثما يتم تعيين الأمين العام ليبدي رأيه بشأنه، كما أوصوا بعقد اجتماع للخبراء في ٢٠ أيار ١٩٨١، بهدف وضع نظام أساسي لهيئة تسوية المنازعات. كما أقرّ المؤتمر أن يجتمع وزراء الخارجية كمجلس وزاري للمجلس أربع مرات في السنة.

وكان أمام مؤتمر مسقط ورقتا عمل:

- ☐ الورقة الأساسية الكويتية.
- ☐ ورقة عمانية معدّلة.

وكان طرفا النقاش الجانب الكويتي والجانب العماني. ووجد الكويتيون أن الجانب العماني مفاوض صعب. وكان من رأي عمان أن يعقد اجتماع المجلس الأعلى مرة في

السنة بدلاً من مرتين، وأن يكون الحاضرون هم الملوك والأمراء أنفسهم بحكم كونهم أصحاب القرار، لا من ينوب عنهم. وأن يعقد اجتماع المجلس الوزاري مرتين أو ثلاث مرات في السنة لصعوبة الإعداد لكل هذه الاجتماعات خلال سنة واحدة. إلّا أن عمان تساهلت في هذا الموضوع تجاه رأي الأغلبية تاركة للظروف تحديد مسار هذه الاجتماعات بشكل عملي وواقعي.

واتضح من النقاش الذي دار بين الوزراء في مؤتمر مسقط، أمران:

□**الأول:** ما جاء في المقدمة من أن المجلس يضم فقط الدول الخليجية الست المتجانسة والمتشابهة والمتماثلة في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها ليست منظمة إقليمية مفتوحة لغيرها من الدول.

□**الثاني:** إن المواضيع الأمنية ذات الارتباط الدولي لا تدخل في اختصاصات هذا المجلس، ويبقى لكل دولة نظريتها الخاصة وطريقة معالجتها للأمور، إلّا في ما يتفق عليه في حينه. فليس من مهام المجلس تنسيق العمل الأمني أو العسكري.

في الأمر الأول كان هناك إجماع واتفاق تام بين

الدول الخليجية الست كلها على أن لا مكان للعراق هذا المجلس.

في الأمر الثاني عدم اقتناع سلطنة عمان في إدخال المواضيع الأمنية والعسكرية في إطار اختصاص المجلس، على الرغم من محاولة الكويت في الاجتماع المغلق الذي ضمّ وزراء الخارجية وحدهم، في تعديل الموقف العماني. وقد قبلت الكويت الحد الأدنى من التفاهم حول هذا الموضوع، تصوراً وطموحاً منها أنه متى قام المجلس وبدأ عمله، من الممكن مع الوقت التأثير على السياسة العمانية في هذا المجال واحتواؤها. كذلك جرّ واحتواء أية معارضة من قبل أية دولة خليجية تقف موقفاً معارضاً من سياسة ما.

وعلى أساس تصور «القدرة القائمة» التي يجب أن تكون لهذا المجلس في تعطيل أي خلاف أو انفجار في داخله أو بين دوله، نجحت الكويت في إلغاء ضرورة الإجماع عند التصويت على أي مقررات. فقد تمَّ الاتفاق على أن يكون التصويت بالأكثرية ـ بل بأكثرية من حضر. وإلغاء لفكرة الصوت المعارض في الداخل ـ أو التصويت ضد. تمَّ الاتفاق على أن الدولة التي لا توافق على مشروع ما مطروح في المجلس، تستطيع أن تمتنع عن التصويت عليه، وبالتالي

لا تشارك فيه ولا تساهم به كبلد مستقل. وبذلك تنتفي صورة الخلاف حوله. وفي تصور الكويت أن هذا الترتيب يلغي تعطيل أي مشروع يمكن الخلاف حوله، ويعطي المجلس الحيوية المطلوبة التي انتفت في مجالس متشابهة كمجلس الجامعة العربية. كذلك انتفت في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن بوجود حق النقض (الفيتو) للدول الخمس الكبرى. وبما أنه لن تكون هناك معارضة أو إجماع أو فيتو، فمن الممكن، في رأي الكويت، أن يخترق مجلس التعاون الخليجي أي حصار ممكن في المستقبل.

ولما كانت الكويت مهووسة أيضاً بفكرة وحدة الخليج بأي شكل من أشكالها، سواء الفيديرالي أو الكونفيديرالي أو الاندماجي ــ فقد صارعت طويلاً داخل اجتماع مسقط لإقناع الدول الخليجية الباقية بإدخال جملة في مقدمة النظام الأساسي تشير إلى أن هذا المجلس ما هو إلّا سعي لتحقيق فكرة الوحدة بين دول وشعوب الخليج. وقبلت دول الخليج هذا الطموح على مضض، على أساس أن الكلام عن الوحدة أمر سهل أما تنفيذها فصعب.

□ □ □

عند هذا المنعطف من الوقائع يجب التأكيد على عدم تحميل مجلس التعاون الخليجي أكثر مما يحتمل. كل ما

يمكنه القيام به هو إيجاد أرضية للتجانس والاتفاق بين الدول الخليجية. وصحيح أنه أهم حدث منذ قيام كيانات الاستقلال، وصحيح أنه تمَّ الاتفاق حوله بسرعة غريبة وفي ظروف دولية وعربية ينظر الكثير من المراقبين إليها بشيء من الريبة، إلّا أن أسس قيام مجلس التعاون الخليجي فيها الكثير من الواقعية والمنطق. لذلك يعتبر التعاون الأمني ــ العسكري (خارج النطاق المخابراتي ــ البوليسي التقليدي) في هذه المرحلة سابقاً لأوانه.

ولعل الخطوة الأولى الإيجابية للمجلس كانت في اختيار أبو ظبي مكان اجتماعه الأول (بصدفة ألف بائية، إذ إن دولة الإمارات تبدأ بحرف ألف) لأن تأسيس المجلس نفسه وبدء نشاطه سيزيد من انتشار أفكار التعاون والتنسيق وبالتالي الأفكار الاتحادية ــ الوحدوية بين دول الخليج، مما يعزز بالذات وضع مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة المهلهلة ودور الدولة الاتحادي المركزي. كذلك فإن اختيار أبو ظبي دعماً لوضع ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة على الصعيد الداخلي تجاه أقرانه حكّام الإمارات السبع التي يتشكل منها الاتحاد، وعلى رأسهم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء، الرافضين الانصهار في البوتقة الاتحادية والتسليم بمقومات الدولة الاتحادية. وكان بد لهذا الاجتماع من أن يعطي الشيخ

زايد المزيد من الثقة ونفساً جديدة لزعامته داخل الدولة نفسها وخارجها. ولا بد أن تكون الإمارات الدولة الخليجية الأكثر تأثراً بقيام المجلس ونشاطاته بحكم تركيبها السياسي والاقتصادي وتعددية مشيخاتها. وكان في هذه البداية الحسنة للمجلس ــ وهي وقف التسيب الداخلي في دولة كالإمارات من جهة، ومواجهة العالم من جهة ثانية بموقف موحّد ما يوقف قضم دول الخليج إفرادياً، دولة دولة وقطعة قطعة.

□ □ □

ما زال كل هذا الكلام في التفاصيل الشكلية إلى حد كبير. يبقى الدور. دور مجلس التعاون الخليجي في نقل هذه الصحوة الخليجية إلى حيّز العمل الفعّال. وهنا يعود البحث عن البطل الخليجي الذي يمكن أن يحقق حلم القفز فوق كل المعوقات التاريخية، ليصل بفكرة التعاون إلى حيّز الفعل وبفكر التجانس إلى الواقع الوحدوي. ففي وجه العاصفة السياسية التي تهب على الجزيرة العربية، لا يمكن لغير السدود الوحدوية ــ مهما تعددت واختلفت وميعت أسماؤها ــ أن تقف في وجه كثبان الرمال المتحركة التي تحيط بكل دولة خليجية.

ليس مهماً أن يكون البطل رجلاً فرداً. المهم أن يحافظ

مجموعة الرجال الخليجيين على فكرة العمل التعاوني الوحدوي، وأن الخطوة الأولى التي بدأت هي الأهم في مسيرة الألف خطوة المقبلة.



ما أصدق ذلك الشاعر المسرحي الألماني الماركسي برتولت برخت الممنوع تداخل أفكاره وكتبه في الخليج: تاعسة الأرض التي تحتاج إلى أبطال؟ لا. تاعسة الأرض التي لا تريد أبطالاً. بل تاعسة الأرض التي ترفض البطولة ـ ولو كانت في فكرة ..!؟



5 مجلس سيئ السمعة

بين البحث عن بطل في هوامش السيرة الخليجية، وبين الاطمئنان على صحة المولود الخليجي الذي اسمه «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، برز سؤال ما زال يخاف الكثيرون من طرحه في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزيرة العربية، وهو:

أثار تأسيس مجلس التعاون في حينه أكثر من سؤال:

ما رأي أقرباء هذا المولود الخليجي الذين استبعدوا من الاحتفال بمولده والاشتراك في تسميته؟

وأهمية رأي هؤلاء الأقرباء المُبعدين أنهم قد يقدرون في زمان لاحق طريقة نمو وتربية هذا المولود، فإما أن يتيحوا له

حياة عادية مريحة، أو أن يجعلوا حياته صعبة مرهقة بالأزمات والمشاكل.

السؤال الآخر الذي لا بد أن يسأله الأقرباء الآخرون هو:

هل يعني أن الدول الخليجية ستنصرف إلى الاهتمام بمولودها الجديد إلى درجة أنها ستفضله على كافة الاهتمامات الأخرى. وتحديداً أن القضية الأسياسية ــ قضية الشرق الأوسط ــ ستكون بالدرجة الثانية من الأهمية، وأن نشوء مجلس التعاون الخليجي سيكون أيضاً على حساب الجامعة العربية ومنابرها المختلفة. وبالتالي هل سيجد العرب الأبعدون أن قضاياهم لن تحوز على الاهتمام التقليدي الذي تعودوا عليه من قبل دول الخليج المختلفة، وعلى مستويات ودرجات عدة؟

هذان السؤالان يجب أن يطرحا من غير تردد ومن دون أية مواربة ــ على الأقل ــ حتى يطمئن قلب العرب. والسؤالان في درجة واحدة من الأهمية.

الجواب الصريح على السؤال الأول هو: إن مجلس التعاون الخليجي بتنظيمه الحالي قد أقفل الباب نهائياً في وجه العراق. والنظام الأساسي للمجلس لا يتيح لا للعراق ولا لأية دولة أخرى الانضمام إليه إلّا بتعديل أسس هذا النظام

بإجماع الأصوات الستة. لا بالأكثرية المطلقة التي تسري على بقية القرارات والمشاريع التي تعرض على المجلس. وقد تأكد هذا الموقف بالإعلان أن هذا المجلس ليس منظمة اقليمية مفتوحة لأعضاء آخرين.

إذن: العراق خارج اللعبة في رأي مهندسي هذا المجلس. لكن العراق هو في وسط اللعبة، لأن العراق ناضل ليثبت خليجيته ويقيم أطيب العلاقات وأمتن الجسور مع الأنظمة الخليجية الستة الأعضاء في هذا النادي المغلق.

وخليجية العراق أمر أقرّته بديهيات الجغرافيا، كما أقرته العلاقات التاريخية عبر مئات السنين وأثبتته الممارسات السياسية بين العراق وبين دول الخليج والجزيرة العربية خلال العشرات من العقود.

ولا يحتاج أي مراقب في هذا الموضوع إلّا إلى أن يقلب أي صفحة من صفحات التاريخ السياسي لهذه المنطقة ليتضح له أن لا خليج ـــ وخليجاً عربياً بالذات ـــ من دون العراق.

إذن، ليس هناك داع للخوض والجدل في البديهيات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

والعراق الذي حضر المؤتمر الأول لوزراء خارجية الخليج في مسقط عام ١٩٧٥، وحضرته إيران في حينه، هو العراق

نفسه الذي ينتمي إلى مؤتمر وزراء إعلام الخليج الذي كان يعقد مؤتمره السنوي السادس في مسقط في ١٠ آذار ١٩٨١، في الوقت الذي كان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي يقر نظامه الأساسي والعراق هو نفسه الذي ينتمي إلى مؤتمر وزراء الصحة والتربية والشباب والإعلام والثقافة و... و ... وغيرها من المؤتمرات الخليجية.

هذا العراق لا ينتمي إلى مجلس التعاون الخليجي. لماذا؟

لأن العراق ـ إذا صدقنا ما جاء في مقدمة النظام الأساسي للمجلس ـ لا يملك نظاماً متشابهاً ومتجانساً مع باقي الأنظمة الخليجية الأخرى. أي أنه سياسياً واقتصادياً لا يسير مسار الأنظمة الخليجية، وبالتالي فلن يكون ممكناً التنسيق معه في الأمور التربوية والصحية والإعلامية كذلك في الأمور السياسية والاقتصادية.

ولأن العراق دولة خليجية بقدر ما هو دولة مشرقية، فلم يمانع بفكرة مجلس التعاون الخليجي التي حملها الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت إلى بغداد. وقال العراق إنه لا يمانع أي تنسيق خليجي على أن لا يكون موجهاً ضده، ولا يمانع أيضاً أي مشروع تعاون خليجي شرط ألا يكون بديلاً للجامعة العربية أو لاتفاق الدفاع العربي المشترك أو أي اتفاقات عربية مماثلة. وبُلِّغَ العراق مجدداً في قمة

عمان بأن مشروع مجلس التعاون الخليجي قد قارب على الاكتمال. وعاد العراق ليؤكد من موقع المسؤولية السياسية أن من حق دول الخليج أن ترتب شؤون بيتها السياسي وأن تنظم أمورها الأمنية. وعند انعقاد قمة الطائف الإسلامية، اجتمع السلطان قابوس بالرئيس صدام حسين وأبلغه نيابة عن دول الخليج بأن مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وتسمية المجلس اقتراح من السلطان قابوس نفسه) قد اكتمل الاتفاق حوله، وأن الخطوة الأولى ستكون بعد انتهاء قمة الطائف مباشرة باجتماع وزراء الخارجية في الرياض. وبارك الرئيس العراقي هذه الخطوة وأخذ علماً بها.



وكان العراق في موافقته المبدئية على ما يجري على الساحة الخليجية، قد انطلق من أن كل دولة من دول الخليج قد ساعدته بشكل أو بآخر في حربه مع إيران، وفق قدرة وإمكانية كل منها. وهو ــ بسبب هذه الحرب المشغول بها ــ في حاجة إلى أكبر عدد من الحلفاء والأنصار والأصدقاء، كما أنه ليس في وضع يسمح له بالاعتراض على التجمع الخليجي، ما دام ليس موجهاً ضده، وما دام يزيد من إمكانية التضامن العربي في وجه الهجمة الإيرانية على الخليج. والعراق أيضاً بسبب هذه الحرب ليس في وضع يسمح له بدخول تكتل

كهذا، وبشكل رسمي. في الوقت نفسه تبرر الدول الخليجية عدم دعوتها العراق للانضمام إلى المجلس، بأن مثل هذه الدعوة لا بد أن تعني تلقائياً أن هذه الدول تتبنى الحرب العراقية ــ الإيرانية، وبالتالي فإن خطر اتساع رقعة الحرب من الجبهة العراقية ــ الإيرانية الحالية إلى جبهات خليجية ــ إيرانية جديدة في أسفل الخليج أمر وارد في أية لحظة.

وكان هم العراق بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي هو التأكد من أن ليس هناك تناقض بين هذا المجلس والمؤسسات العربية الأخرى. لأن العراق يعرف أن دول الخليج كانت في كل الأحوال ــ ومن قبل تشكيل مجلس التعاون ــ تتصرف ككتلة واحدة في مجلس الجامعة العربية وداخل مؤتمرات القمة. لذلك ليس هناك أي تعديل عملي في الموقف الخليجي بعد خطوة تشكيل المجلس. وبالتالي فإن العراق لا يستطيع في مرحلة انهماكه العسكري، إلّا أن يراقب ويرصد مسيرة المجلس الجديد، منعاً لإثبات نظرية «سيئي النية» القائلين بأن الدول الخليجية استغلت انشغاله بحربه مع إيران، فأسرعت إلى إعلان تكتلها الجديد، وأغلقت الباب في وجه مطالباته الدائمة بولوج كل الأبواب الخليجية التي لم تعصَ عليه حتى الآن.

□ □ □

لكن ما رأي الأقرباء الآخرين في ما يجري حولهم من

أمور سياسية حملت طابع السرعة ـ بالمقاييس الخليجية على الأقل ـ بقدر ما حملت معها بوادر تغييرات واضحة المعالم؟

الجواب الآخر عن السؤال الثاني هو الخوف من أن يكون مجلس التعاون الخليجي الجديد بداية خروج من الجامعة العربية وإضعاف لمؤسساتها، أكثر مما أضعفها الانتقال إلى تونس. هذا الخوف لن يزيله القول أن مجلس التعاون هو مجرد وعاء خليجي يوفر الإطار لدول الخليج للجلوس مع بعضها البعض والتفكير بصوت عال. بل ستزيله الممارسات السياسية لهذا المجلس، وأن لا يكون بمثابة أول تكتل إقليمي من نوعه، تتبعه تكتلات إقليمية تقضي على البقية الباقية من الخيمة العربية الوحيدة التي قبل العرب الاجتماع تحتها بالحدّ الأدنى من التضامن.

وهناك خوف حقيقي ليس من الحكمة تجاهله، من أن التكتل الخليجي هذا قد ينقل العرب من مرحلة الجامعة العربية إلى مرحلة التكتلات الإقليمية فيصبح من ردود الفعل الطبيعية مثلاً انبثاق تكتل لدول المغرب العربي، وتكتل لدول القرن الأفريقي، وتكتل للدول المشرقية المتوسطية، وتكتل آخر لدول وادي النيل ـ إلى جانب تفرعات التكتلات الحالية، وعند هذا المنعطف تتغير الخريطة السياسية العربية على نحو جذري لم يعرفه العالم العربي منذ عام ١٩٤٧.

ويعاد رسم شبكة العلاقات والمصالح العربية على أسس جديدة وبنتائج ومضاعفات غير معروفة.

□ □ □

من هنا ينبثق خوف آخر. خوف فلسطيني ــ سوري ــ أردني مشترك أن تصبح القضية الفلسطينية ــ وبالتالي قضية الشرق الأوسط برمتها ــ في المرتبة الثانية من الأولوية لدى دول الخليج، وأن تصبح قضية أمن الخليج وما يتفرع عنها من اهتمام دولي في المرتبة الأولى. وبالتالي تفقد القضية الفلسطينية قدرتها على فرض أهميتها على المحافل الدولية، وتصبح المبادرات بشأنها من أميركية وسوفياتية وأوروبية مبادرات خجولة، ويصبح ارتباطها العضوي بقضية النفط، ارتباطاً ثانوياً. وإذا أخذنا السياسة الجديدة لإدارة الرئيس الأميركي ريغان، وما تبعها من تأييد وتصريحات للحكومة البريطانية على لسان رئيستها مارغريت تاتشر عند زيارتها الأخيرة لواشنطن، نجد أن منابع النفط وسلامة ممراته واستقرار أنظمته أهم من كل ركام الحروب الصغيرة المشتعلة حالياً في طول وعرض العالم العربي وعلى حدوده الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية.

ولا بد أن ينعكس مصير هذا التجمع الخليجي على العلاقات الفلسطينية ــ السورية ــ الأردنية، بقدر ما سينعكس

على العلاقات العراقية. فسورية وهي تخوض حربها الإسرائيلية ــ اللبنانية محاولة حماية ظهرها المفتوح، لا بد من أن تشعر بأن التأييد الخليجي الذي اعتادت عليه في الماضي، سيصبح شحيحاً ومشروطاً أكثر وأكثر مع مرور الوقت. كذلك الأردن الذي اعتاد على أن يكون ذا علاقات خاصة مع كل دول الخليج، سيجد نفسه ذا دالة أقل على مجريات الأمور، وأن نفوذه قد يتضاءل بحكم الانتقال من العلاقة الفردية التي بنى عليها نفوذه، إلى العلاقة الجماعية التي سيجد المفاوض الأردني صعوبة أكثر في إقناعها بأولوياته ــ وتأثير هذه الأولويات على الأوضاع الخليجية.

أما منظمة التحرير الفلسطينية، فستجد نفسها في مواجهة التكتل الخليجي الجديد، وكأن رديفها القوي ــ وهو سلاح النفط وسطوة ونفوذ أصحاب هذا السلاح في الساحة الأميركية ــ الأوروبية ــ قد نقل سلاحه هذا من كتف إلى كتف. وبالتالي سيدفعها هذا الأمر إلى مزيد من الاستقلالية في العمل الفلسطيني والمزيد من الاعتماد على النفس، ما دامت الدول الخليجية قادرة وراغبة في دعم العمل الفلسطيني ما قدر له أن يبقى بعيداً عن حدودها.

□ □ □

يبقى العبء الأكبر على هذا التكتل الخليجي أن يزيل

كل هذه المخاوف التي يتناقل صداها العالم العربي كله، حتى لا يتحول إلى بيت سيىء السمعة. ولعل المهمة الأصعب أمام الأمين العام الجديد لمجلس التعاون الخليجي ليست إثبات جدارته فقط، بل كسب ثقة العرب في أن وجود هذا المجلس ونجاحه وعمله في اتجاه وتوحيد القوى الخليجية، لا بد أن يعطي للعرب، ككل، قوة أكثر فعالية ومصداقية في العالم أجمع.

ولعل التحدي الأكبر هو أن يحافظ البيت الخليجي على سمعته التقليدية التاريخية في الوطنية والأريحية، فإذا نادى العرب «واخليجاه»، جاء الرد حاسماً وسريعاً وأكيداً، كما جاء قبل ألف سنة من المعتصم في بغداد عندما صرحت تلك الفتاة القرشية التي أهانها وسباها الروم في الغرب: وامعتصماه!

أم أن من السذاجة أن نقارب؟

6

السوفيات في عدن والأميركان في مسقط

كان لا بد أن يحدث ما حدث ذلك الصباح من يوم الثلاثاء ١٠ آذار ١٩٨١، لو أراد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن يعطي صدقية للكيان الهش الذي كان قد تمَّ الاتفاق عليه نهائياً قبل دقائق. فالثوب لم يكن كثير الثقوب فقط يحتاج إلى رتق هنا وهناك، بل كان فضفاضاً إلى حد كبير. فالأسرة السداسية الخليجية التي اتفقت على عقد «زواج كاثوليكي» الشروط. لم تبحث حتى تلك اللحظة إلّا تلميحاً في المهر. والمهر هو موضوع أمن الخليج ومضاعفاته على كيان البيت الخليجي. حتى لا يبقى بيتاً من دون سقف مشرَّع الأبواب والنوافذ أمام هجمات العواصف السياسية العاتية القادمة من وراء الأفق.

وبينما كان النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي مع الأنظمة الداخلية الأخرى المتفرعة عنه يعد للتوقيع عليه بالأحرف الأولى، بعد المناقشات حوله والاتفاق عليه، كان وزراء خارجية دول الخليج الست قد أغلقوا الباب على أنفسهم في قصر «الغَبْرة» في مسقط ليبحثوا في ما لم يبحث. فقد قرروا فتح الملف الأمني وملف العلاقات الدولية الخليجية من دون أية ورقة عمل أو حتى تدوين كامل جدول الأعمال الوحيد الذي كان أمامهم. كانت رغبتهم في أن يتكلموا بصراحة، وهكذا أخرجوا كل الخبراء والمستشارين وبدأوا الخوض وحدهم بتهيّب مع شيء من الحرج في الموضوع الأهم الذي لم يتطرقوا إليه حتى تلك اللحظة بأي تفصيل يذكر.

وجلس حول تلك الحلقة المستديرة كل من:

□ الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودي.

□ الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت.

□ الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزير خارجية البحرين.

□ الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني وزير خارجية قطر.

□ راشد عبد الله النعيمي وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات.

□ قيس عبد المنعم الزواوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

□ يوسف العلوي عبد الله وكيل وزارة الخارجية (الوزير فيما بعد) العمانية، بطلب خاص من وزيره، ليقوم بتسجيل ما سيتم التوصل إليه من مشاورات.

افتتح الشيخ محمد بن مبارك وزير خارجية البحرين الكلام بقوله: إن حكومة البحرين وشعبها يتساءلان عن دور مجلس التعاون الخليجي في موضوع أمن الخليج. وإن الكثيرين من المسؤولين في البحرين يطالبون بضرورة بحث هذا الأمر وعدم الاستمرار بتجاهله، وإن قيام هذا المجلس هو الإطار الصالح لبحث موضوع هو في خطورة أمن الخليج وانعكاساته ومضاعفاته على الدول الأعضاء كلها.

وطلب الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت الكلام. قال إنه يريد أن يتحدث بصراحة ـــ بل بصراحة متناهية ـــ ومن دون أية حساسيات، لذلك يرجو أن يتقبل الجميع منه هذا الكلام ويتفهم مراميه. وقال الشيخ صباح ما معناه أنه سيجد صعوبة كبيرة في أن يدافع في مجلس الأمة

الكويتي الجديد عن مجلس التعاون ما دامت إحدى الدول الأعضاء تلتزم بسياسة مختلفة عن باقي الأعضاء. كذلك في أن يبرر ويقنع حكومته بالتناقض الحاصل بين ما اتفق عليه حول صيغة مجلس التعاون وبين سياسة تلك الدولة في النواحي العسكرية والسياسية. وكان الشيخ صباح الأحمد يقصد بالطبع سلطنة عمان. وتابع وزير الخارجية الكويتي موجهاً كلامه إلى قيس الزواوي وزير الخارجية العماني قائلاً: إن عمان خرجت عن مقررات قمة بغداد ولم تقطع علاقاتها بمصر، وإن اتفاق التسهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة أمر لا تجد الكويت ما يبرره. فإذا كانت عُمان تخاف تهديدات اليمن الجنوبي ــ والكلام ما زال للشيخ صباح الأحمد ــ فإن الكويت مع بقية الأعضاء المجتمعين على استعداد لممارسة أقصى الضغوط على عدن لحل هذه المشكلة. لذلك يرجو من عُمان أن تعيد النظر في سياستها هذه حتى يبقى المجلس منسجماً في سياسته الأمنية والعربية وعلاقاته الدولية مع بعضه البعض، وأن تعود عُمان إلى مقررات بغداد.

وطلب قيس الزواوي الرد وقال ما معناه أن سلطنة عُمان في ما يعني قطع العلاقات مع مصر قد أوضحت منذ البداية أنها لا تؤمن بهذا الأسلوب في العمل الدبلوماسي، وأنها استشارت السعودية خلال كل مراحل قمة بغداد ونسّقت

معها. وأضاف الوزير العماني أن جميع دول المجلس الأعضاء على علاقات واتصالات بمصر، وأن قطع العلاقات اقتصر على الشكل. في استمرار تبادل السفراء، وهذا نفاق يجب الخروج منه.

أما في ما يخص التسهيلات العسكرية الأميركية فإن ما أعطته عُمان علناً فقد أعطاه عدد من دول المنطقة من دون أن يعلن عنه. وإن عُمان كدولة صغيرة لا تملك في وجه خطر التخريب الذي تقوم به اليمن الجنوبي ضدها بما تملك من قوات وخبراء ألمان شرقيين وكوبيين وسوفيات، إلّا أن تعتبر أن اتفاق التسهيلات الأميركية والمناورات المشتركة نوع من الردع السيكولوجي ضد أي احتمال سوفياتي في استعمال اليمن الجنوبي ضدها. وأردف الزواوي أن بلاده على استعداد لأن تتخلى عن هذا الاتفاق إذا أرسلت الكويت، وغيرها من الدول الأعضاء بوارجها وأساطيلها وجيوشها إلى المحيط الهندي وبحر العرب ومضيق هرمز دفاعاً عن سلامتها وسلامة ممرات النفط!!!

وتابع قيس الزواوي كلامه قائلاً ما معناه: إن لعُمان تجربة مرّة مع الإخوان الخليجيين. فهي قد واجهت وحدها في حرب ظفار الغزو الماركسي، من الجنوب وكانت دولة ناشئة. وقد طلبت العون العسكري والمادي من الكل من دون أن يستجيب

أحد. كذلك فإن الكويت بالذات، ومعها الجامعة العربية كلها، قد حاولت القيام بوساطة مع اليمن الجنوبي لكنها باءت بالفشل. وظلت عُمان مستفردة طوال سنوات. لكن السلطنة على استعداد لأن تعيد النظر في سياستها إذا قدم أعضاء المجلس ضمانات حقيقية تطمئن عمان.

وردّ الشيخ صباح الأحمد مجدداً على قيس الزواوي قائلاً إن للكويت علاقات ديبلوماسية ودية مع الاتحاد السوفياتي، وهي على استعداد للتحدث مع موسكو في تخفيف ضغطها على مسقط بواسطة حليفتها عدن، إذا تخلت عمان عن علاقاتها الأميركية. كما أن الكويت، مع غيرها مع الدول الأعضاء في المجلس، على استعداد أيضاً لبعث الوساطة مع اليمن الجنوبي بشكل حاسم، تُمارس فيه الضغوط السياسية والاقتصادية والمالية إلى أقصى الحدود. وقال الشيخ صباح الأحمد أن عُمان من خلال علاقاتها مع أميركا تعطي الذريعة لعدن بالتمسك بسياستها الموالية للاتحاد السوفياتي.

وطلب قيس الزواوي الرد مجدداً قائلاً أن ليس لعُمان على الإطلاق علاقة خاصة مع الولايات المتحدة أكثر مما لكل دولة من الدول الأعضاء في المجلس المجتمعين هنا من علاقة مع واشنطن. كما أنه ليس للصغار القدرة على الحوار

والتوسط مع موسكو حيث فشل الكبار. وأن السياسة العُمانية هي رد فعل على المعاهدة السوفياتية مع اليمن الجنوبي وسياسة عدن العدوانية وليس العكس. وأسهب الزواوي في شرح الأخطار التي تحيط بالخليج وسياسة الاتحاد السوفياتي التوسعية في المنطقة. وقال وزير الخارجية العماني أن العلاقات مع أميركا ليست غاية تُرتجى بحد ذاتها. إلّا أنه في الوقت الذي تتواجد فيه قوات مغربية وقوات سودانية وقوات باكستانية في بعض دول المنطقة، لا يوجد جندي أميركي واحد على الأرض العمانية. وأكد الزواوي أن على دول مجلس التعاون أن تجد بدائل أمنية لأوضاعها الحالية، وأن تتفهم حقيقة الخطر الذي يتهدد الخليج وأبعاده الدولية، مكرراً استعداد بلاده لإعادة النظر في سياستها إذا أبدت دولة اليمن الجنوبي رغبة حقيقة ملموسة في تغيير سياستها وارتباطها الوثيق بالسياسة السوفياتية.

واستمر الحوار سجالاً بين الشيخ صباح الأحمد وقيس الزواوي. وظل الأربعة الآخرون مستمعين، إلّا من بعض التدخل الذي مارسه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بين الوقت والآخر لشرح بعض المواقف وتلطيف بعض الآراء! وبعد قرابة الساعتين تمَّ الاتفاق على ما يلي:

١ ـ تشكيل لجنة وساطة مؤلفة من السعودية والكويت ودولة الإمارات لزيارة عدن والقيام بمساعٍ جديدة مع حكومة اليمن الجنوبي لتغيير سياستها في الجزيرة العربية، وخاصة في ما يتعلق بالاستمرار في انتهاج سياسة عدوانية ضد سلطنة عمان. وإقناعها بنزع فتيل الاستقطاب الدولي في المنطقة تمهيداً للتدخل عن سياسة الاستعانة عسكرياً بأي من الجبارين الدوليين. والدول التي ستقوم بالوساطة هي الدول التي تملك علاقات ديبلوماسية مع عدن وتقدم لها مساعدات اقتصادية ومالية، وبالتالي تملك وسائل الضغط الكافي التي تأمل أن يؤدي إلى نتائج إيجابية.

٢ ـ تكليف سلطنة عمان بإعداد ورقة عمل تحليلية تشرح فيها التهديدات التي تحيط بالمنطقة وطريقة معالجتها، مع احتياجاتها في المجال العسكري والأمني، وما يترتب على ذلك من التزامات مادية وعسكرية. وستتوسع ورقة التحليل الاستراتيجي العمانية في البحث مفصلاً في التوازن العسكري في الخليج وسياسة كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي ودورهم ومصالحهم في الجزيرة العربية. وستعرض الورقة العمانية على المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي عند اجتماعه في أبو ظبي في ٢٤ أيار

١٩٨١ تمهيداً لاجتماع المجلس الأعلى. وسيرفع وزراء الخارجية الست توصياتهم حول المقترحات العمانية إلى القمة الخليجية في أبو ظبي في ٢٦ و٢٧ أيار ١٩٨١.

□ □ □

فتحت أبواب قصر «الغبرة» في مسقط، وخرج وزراء خارجية الدول الست أعضاء مجلس التعاون وعلى وجوههم شيء من التفاؤل. فالإنجاز كان محاولتهم «تربيع» المائدة المستديرة التي كانوا يتناقشون حولها. لكن هذا «الشيء من التفاؤل» لا يكفي ليزيل التشاؤم من تقديرات أكثر المراقبين، حول ما توصل إليه ذلك الحوار الصريح الصاخب، الذي هو فعلاً أول مكاشفة من نوعها بين الدول الخليجية. ولعل في هذا تسجيلاً لموقف صحي سليم يجب أن يشكل بداية مشجّعة للعمل داخل مجلس التعاون. أما ترجيحات التشاؤمن فتدور:

أولاً: الوساطة الثلاثية: حظها من النجاح ضئيل، على الرغم مما يملكه أعضاؤها الثلاثة من نفوذ سياسي ومالي واقتصادي يمكن استعماله كأداة ضغط على اليمن الجنوبي. ولكن الشيخ صباح الأحمد (الكويت) والأمير سعود الفيصل (السعودية) بالذات يدركان تمام الإدراك أن ارتباط عدن

العضوي بالسياسة السوفياتية لا يفكه ضغط أو إقناع من هذا النوع. والشيخ صباح الأحمد، أقدم وزير خارجية في العالم بعد أندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتية، رجل سياسي مخضرم، هو صاحب تجربة سابقة ومعروفة في الوساطة مع عدن، انتهت في الماضي بتسميته «الرفيق صباح الأحمد» في البلاغات الرسمية وفي وسائل إعلام اليمن الجنوبي عند زيارته الأخيرة لعدن. ولم تنته بتحقيق أي نتائج. وسياسة الكويت في هذا المجال تعتقد أنه من الممكن احتواء اليمن الجنوبي ونظامها الماركسي عن طريق المساعدات المالية والاقتصادية والتأثير عليها سياسياً بعدم حصارها أو قطع العلاقات معها. كما يدرك راشد عبد الله (الإمارات) أن أموال دولته على كثرتها لا تستطيع أن تقنع المتربعين سعيداً على سدة الحكم في عدن بالتخلي عن ارتباطهم بموسكو إكراماً لعيون الشيخ زايد.

ثانياً: ورقة التحليل الاستراتيجي العمانية هذه الورقة شبيهة بالمشروع الذي قدمه العُمانيون حول مضيق هرمز وسُبل حمايته، مع توسع وإضافات فيها حول الأوضاع المستجدة في المنطقة.

ولم يعلن رسمياً عن تشكيل لجنة الوساطة الثلاثية ولا عن موعد زيارتها لعدن ولا عما إذا كانت عدن على استعداد

لاستقبالها. كذلك لم يعلن رسمياً عن ورقة التحليل الاستراتيجي العُمانية، وعن النهج الذي ستنتهجه، بحيث تخلص إلى أن تصبح مشروعاً شبيهاً بالمشروع العماني لحماية مضيق هرمز. وبالتالي فإن زحزحة الباب العملاق ما زالت صعبة وبعيدة المنال.

□□□

إذا كان الزواج «كاثوليكي» الشروط منذ البداية، فلا بد أن يكون الطلاق صعباً إن لم يكن مستحيلاً، مهما كان المهر غالياً. لذلك يصبح من الصعب إغلاق الباب في وجه حلف الأمن والتعاون العسكري الخليجي. بل تصبح الصراحة التي مارسها الوزير الكويتي والوزير العماني تقليداً يصعب التخلي عنه. بل لعلها تصبح واجباً.

أما ذلك الباب العملاق، فلا بد أن يظل مشرَّعاً في وجه المتغيرات السياسية التي بدأت في مسقط ومفتوحاً أمام معادلات الواقع السياسي الجديد والتقوقع الاقليمي المحتمل. ويبقى هذا الباب صعب الإغلاق طامحاً إلى الحد الأقصى مقاوماً أصحاب الحد الأدنى وصولاً إلى الوحدة التي نصت عليها مقدمة إنشاء المجلس.

ما أصعب الطموح، وما أحلاه، عندما يكون بكراً!



7 الزمان الخليجي الرديء

بـادرني مـحدثي الـخليجي قـائلاً: مـجلس التعـاون الخليجي هذا متى يدرك أن صدر الغرب قد أصبح عارياً منذ اندلاع الحرب العراقية ـــ الإيرانية، بل وقبلها، وأن مهامه أمنية قبل أن تكون تنسيقية في «مختلف المجالات» التي تحدث مطولاً عنها، ولم يتحدث إطلاقاً في المجال الأساسي ألا وهو الوضع الاستراتيجي الدولي كما تشير إليه كل القرائن الحالية.

قلت له: مجلس التعاون الخليجي ما زال هيكلاً عظمياً يحتاج إلى الكثير من اللحم قبل أن يحيط بكل هذه الأمور التي تطالبه بها. لكن قل لي ما هو تقييمك لما يجري عن هذا المجلس؟

قال: بات من المؤكد أن الثورة الإيرانية قد أحدثت فجوة كبيرة في قلب الأمن الغربي في المنطقة، الذي كان يعتمد أساساً على إيران الشاه وعلى مجموعة من الدول في آسيا وأفريقيا، منها باكستان وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا. صحيح أن هذه الدول قد تعرضت لبعض الإرهاصات التي أفرزت زعماء جدداً إلّا أنها ظلت في الأساس أمينة لنظام الأمن الغربي.

الناس ـ والكلام ما زال لمحدثي المخضرم ـ لا ترى هناك خطراً سوفياتياً قريباً في الخليج. ولا غزو شيوعياً على بعد قاب قوسين أو أدنى، لأن من المعروف أن الزعماء السوفيات، وقد بلغ أكثرهم من العمر عتياً. يتصرفون بحذر شديد وتؤدة، إلّا أنهم لا يتركون نعرة في الجدار الخليجي إلّا ويستغلونها بكل طريقة ممكنة توصلاً إلى طموحاتهم في السباحة في المياه الخليجية الدافئة. لكن أحداً منهم لا يريد أن يمارس الغطس في الخليج قبل أن تبدأ حاجة الاتحاد السوفياتي للنفط. عندئذٍ، وعندئذٍ فقط، يجد خلفاء بريجنيف في الكرملين، العطاش للنفط، فرصة للتدخل لا تقاوم. ولن يجازف في مغامرة ضخمة تعرضه لمواجهة كبرى مع الغرب. الخطر يأتي عندما تخف حدة التوتر في أفغانستان وبولندا، ويتاح لهم في غياب سياسة أمنية دفاعية مشتركة لدول الخليج فرصة للتدخل في الخليج ليس هناك من يردعهم عنها.

سكت محدثي قليلاً من دون أن يتيح لي فرصة التعليق على كلامه، وتابع قائلاً: «إن الروس مجموعة من البشر لهم شهوتهم وعواطفهم مثلنا كلنا وأحدهم لن يكون روسياً مخلصاً إذا لم يتطلع بحسد كبير إلى الثروة الهائلة المدفونة في رمال الصحراء جنوب حدود بلاده، يدافع عنها قلّة من العرب بمساعدة التكنولوجيا الغربية. لقد وقع الانهيار التاريخي في إيران، وكان أحد الأسباب التي أقنعت موسكو أنها تستطيع أن «تزمط» بغزو أفغانستان. فليس هناك في كل دول الجزيرة العربية ما يردع موسكو إذا شاءت أن تغزو رمال الصحراء القريبة منها والتي تشتهيها.

لم أحاول أن أوقف صديقي المخضرم عن الكلام، فتركت له المجال لينساب في التحليل، آملاً أن يتيح لي في النهاية أن أضع بعض نقاطي على حروفه.

واستمر قائلاً: «إن الاتحاد السوفياتي سيرحب كثيراً بسقوط قطع «الدومينو» الباكستانية ـ الإيرانية وسيكون هناك بانتظارها عندما تقع ليلتقطها ويضمها إلى مجموعته. فالقواعد السوفياتية في اليمن الجنوبي، وتغيير الخيول العسكرية والسياسية في دول القرن الأفريقي لا توحي بأن موسكو لا تريد الخليج قد لا تريده عندما يستوي «فيهر» في حضنها عند أي انهيار تاريخي آخر في المنطقة.

الفارق بين الاهتمام السوفياتي والاهتمام الغربي في الخليج، أن الاهتمام السوفياتي اهتمام توسعي والاهتمام الغربي اهتمام مصلحي. الاتحاد السوفياتي يمكن أن يعيش من دون الخليج، لكن بالنسبة للغرب فهو حياة أو موت له. فالخليج يصدر ثلثي نفط اليابان وثلاثة أخماس نفط أوروبا الغربية وسُبع نفط الولايات المتحدة. لذلك تدرك دول الخليج أن مصلحتها أن تقف إلى جانب الغرب ولو كانت لا تثق بسياسته ولا بنواياه. لذلك لم تبدِ اعتراضاً جدّياً عندما أعلنت إدارة الرئيس كارتر السابقة عن إنشاء قوة التدخل الأميركي السريع.

«لكن قوة الدفاع الأميركي السريع لا تملك حتى الآن أكثر من ٧ سفن نقل و٢٠٠٠ من جنود المارينز محمولين على حاملتي طائرات في مياه المحيط الهندي، بينما يستمر تدريب الباقي في صحراء نيفادا وأريزونا، بأحوال مماثلة لأحوال وتضاريس الخليج. إنما تعتقد مصادر البنتاغون الأميركية أن من الممكن إرسال ٨٠٠ مظلي أميركي إلى الخليج خلال ٤٨ ساعة، وحوالي ١٣,٠٠٠ عسكري و٣٠٠ دبابة خلال ثلاثة أسابيع. كل هذه القوة تستطيع أن تتحرك من مجموعة قواعد وتسهيلات، بداية بجزيرة «دييغو غارسيا» البريطانية في وسط المحيط الهندي إلى مومباسا في كينيا وبربرة في الصومال ومصيرة في عمان.

لم يتوقف محدثي عن الكلام، الذي لم أتوقع أنه سيفيض إلى هذا الحد، بل استمر يتحدث وكأنه يريد أن ينهي مجموعة أفكار تلاحقه.

قال: «هل هذا يكفي للدفاع عن الخليج في غياب قوة ذاتية خليجية، ما زالت أضعف من أن تقوم بأي عمل عسكري حقيقي مهما ادعينا لفرض رفع المعنويات عكس ذلك؟ الرئيس ريغان، ووزير خارجيته الجنرال إلكسندر هيغ يريان أن هناك مزايا في إقامة قواعد أرضية أميركية في دول الخليج. بدلاً من بعض «التسهيلات»، لأن في القواعد العسكرية عاملاً أكثر فعالية في ردع أي هجوم سوفياتي محتمل بالإضافة إلى أن القوات الغربية تستطيع أن تعمل بشكل أفضل لو كان لها قواعد ومن ثم فإنها ستكون في الأرض نفسها التي قد يقع عليها الهجوم وليس في الأفق. فعامل الزمن أمر أساسي في حرب التكنولوجيا العصرية وقد انضمت إلى هذا الرأي مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، التي أثارت بتصريحاتها سخط بعض التعليقات الصحافية، التي لا تعبر عن رأي الأنظمة وحكّامها. لكن المسؤولين الخليجيين وجدوا في ردود التعليقات الصحافية هذه الخلاص غير المؤذي من حرج لا يريدونه.

«لا أحد يمكن أن ينكر أن كل الأنظمة الخليجية تتمنى

لو كان في مقدورها أن تمنح كل القواعد والتسهيلات التي يريدها الغرب. لكنها تعرف أن في ذلك إثارة للعواطف الوطنية المعادية للغرب وعودة لذكريات الاستعمار القديم. وبالتالي ستكون هذه القواعد مصدر القلق وعدم الاستقرار الذي هو عكس السبب الذي من أجله طرحت أفكار القواعد والتسهيلات. لذلك يرى الخبراء العسكريون أن البديل البسيط لذلك هو أن يبقى الجنود والدبابات والطائرات على سفن في عرض البحر. يسهل نقلها إلى اليابسة عندما تدعو الحاجة صحيح أن ذلك أمر بطيء ولكنه أسلم سياسياً لهذه الأنظمة.

«طبعاً إن قوة أميركية ـ غربية كهذه لا يمكن أن تمدّ جذوراً لها في أرض الخليج، ما دام أصحاب المصالح أنفسهم مترددين في قبولها ضمن إخراج لائق. فهم يريدون كل منافعها ولا شيء من مضارها. وهذا أمر صعب في عالم السياسة اليوم لكن أين المفر؟».

□ □ □

سكت ذلك الرجل بعدما أفرغ ما في جعبته وتطلع فيَّ وهو ينتظر جوابي على السؤال الأول الأساسي الذي طرحه من قبل أن يجيب هو على سؤاله وسؤالي معاً. قلت له هل تسمح ببعض الملاحظات على كل ما تقدم في محاولة لربط الأمور ببعضها ومن ثم محاولة تفسير ما يمكن تفسيره،

لم أنتظر أنا جوابه، بل تبرعت مباشرة بالكلام خوفاً من أن يتدخل ذلك الرجل بالحديث مجدداً، فيحرمني فرصتي.
قلت:

□ **أولاً:** يجب التأكيد أن هناك رفضاً حقيقياً لإقامة قواعد عسكرية ثابتة على الأرض الخليجية من قبل كل الأنظمة نظراً للمضاعفات السياسية المحلية التي يمكن أن يثيرها وجودها، بحيث تصبح هدفاً يلتقي حوله كل أعداء الأنظمة مستقطبين كل الغضب الوطني المعادي لعودة الاستعمار بأي صورة من صوره والغضب الديني الإسلامي الذي يحرص على أي شكل من أشكال الوجود الغربي.

□ **ثانياً:** إن اتجاهات مجلس التعاون الخليجي هي التوصل خلال فترة زمنية مقبلة إلى مشروع أمني موحد يهدف إلى حماية أمن الخليج بواسطة الدول الست نفسها دون الاستعانة بالقوة الأميركية بنوع خاص والقوة الغربية بنوع عام.

□ **ثالثاً:** خلال عشر سنوات لم تجرَ ولا مناورة عسكرية مشتركة بين دول الخليج، ولم تناقش ولا خطة دفاعية واحدة، ولم تجتمع ولا لجنة عسكرية واحدة. مصادر السلاح الخليجي متنوعة وغير متجانسة ومتضاربة ــ ولو كان كل مصدرها أميركياً ــ غربياً. والإنفاق العسكري متفاوتاً. وإن كان الأعلى في العالم كله. لذلك حديث التعاون والتنسيق

العسكري ما زال حديث خُرافة يحتاج إلى الكثير الكثير من العمل الواقعي التنسيقي الجاد.

□ **رابعاً**: هناك اتجاه واحد لدى بعض الدول الخليجية للتوجه نحو فكرة قيام قوة دفاع أوروبية مشتركة قوامها قوات بريطانية ـ فرنسية مع قوات ألمانية غربية ـ اسكندينافية ـ أيرلندية، لتحل محل قوات التدخل الأميركي السريع بحيث تكون القوة الأوروبية أكثر قبولاً لدى الرأي العام الخليجي، وأكثر تقبلاً لدى الروس بحيث يمكن إبعاد الدولتين عن مسرح المواجهة والصراع على الأرض وفي المياه والأجواء الخليجية. فأوروبا هي صاحبة المصلحة الأولى والمصيرية في الحفاظ على سلامة منابع وممرات النفط، التي تستطيع أن تكون حاجزاً مانعاً بين موسكو وواشنطن.

□ **خامساً**: ضرورة الاتجاه نحو مزيد من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي بين الأنظمة والناس، حتى لا تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها في عزلة حقيقية بين ما يقبل به الشعب ـ لا ما يريده ـ وبين ما تخطط له الأنظمة في معزل ـ وربما عن جهل ـ عما هو مطلوب. فالسير نحو شيء من الديموقراطية المدجّنة بأوسع أنواعها أمر أساسي إذا أراد مجلس التعاون الخليجي أن يحافظ على حدّ معقول من اللُحمة بين دوله، وحتى لا تبقى الديموقراطية البرلمانية التي

نجح النظام الكوتي في أن يعيدها إلى حيز الممارسة شيئاً نافراً ــ ولئلا تصبح الكويت في النهاية ــ وهي صاحبة فكرة المجلس أساساً ــ خارجة عن الشرط الأساسي لعضوية المجلس، وهو «الأنظمة المتجانسة والمتشابهة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، وحتى لا يضطر أحد أعضاء ذلك المجلس أن يشير بإصبعه إلى الكويت، وكان الكويت بديموقراطيتها البرلمانية قد أصبحت خارج ذلك الشرط الأساسي للعضوية.

□ **سادساً:** الاعتراف العلني من قبل كل الأوساط الخليجية أن الحرب العراقية ــ الإيرانية كانت صاحبة الفضل الأساسي في دفعهم نحو الإسراع في الاتفاق على العمل الجماعي ومن ثم الإقرار أيضاً أن مجلس التعاون الخليجي، يجب أن يبقى ضمن إطار الجامعة العربية في الوقت الحالي، إلّا أن تأثير هذا التجمع على معاهدة الدفاع العربي المشترك في المدى البعيد ما زال من السابق لأوانه التكهن به ولا تخفي أوساط وزراء خارجية دول الخليج الست أن مجلس التعاون سيزيد من ضعف كيان الجامعة العربية بشكله الحالي، إنما يعزون ذلك بالدرجة الأولى إلى الدور الفاشل الذي يقوم به الأمين العام للجامعة ولضعف الجهاز الإداري ــ السياسي للجامعة على رغم أنه أعطي الكثير من الأموال والصلاحيات ولا تخفي الأوساط السياسية الخليجية فرحها بفشله، لأن ذلك

في رأيها سيضعف من قوة «الابتزاز» التي تمارسها الجامعة تقليدياً على دول الخليج ولم تخف هذه الأوساط الخليجية استياءها من الدور المتأخر الذي أراد للجامعة، وهو دور الوساطة في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهو دور مرفوض بالدرجة الأولى عراقياً، ومرفوض عربياً، لأن الجامعة العربية، بحكم مواصفات تكوينها لا يمكن أن تكون حيادية في أي نزاع بين دولة عربية ودولة غير عربية، حتى ولو كانت إسلامية.

□ **سابعاً:** السعي إلى التخفيف مع مرور الزمن من خوف ـ أو مخاوف ـ الدول المشرقية، وخاصة سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، من ضعف قوتها التفاوضية في وجه التكتل الخليجي الجديد. وبالتالي إعطاء مطالب هذه الدول الدرجة الثانية من الأهمية.

□ **ثامناً:** محاولة التوصل إلى شيء شبيه بالصوت الواحد ضمن جوقة متعددة الأصوات. تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي أن تخاطب به دول العالم الغربي... من أميركا إلى بريطانيا إلى فرنسا وألمانيا واليابان، بما يتعلق بأمنها الدفاعي وحاجاتها إلى الخبراء والأسلحة والتدريب. طموحاً إلى التوصل خلال مراحل نشوء المجلس إلى استراتيجية موحدة بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

□ □ □

أمام هذه الملاحظات كان لا بد لمحدثي، ذلك الرجل العتيق الذي تقاعد إلى ظلال الهجير في تلك الرمال الحبلى بالنفط والغنية بالمخاطر، يوم تقاعدت امبراطوريته من الخليج وشرق السويس. من أن يعترف بأن دول الخليج العربي مقبلة على زمان غير زمانه.

وإذا كانت سيرة الزمان الخليجي القديم قد انتهت، فإن سيرة الزمان الخليجي الجديد، لا بد من أن تفتح في الهامش وفي المتن. فكل الذي نخشاه ونخافه هو أن لا تكون سيرة الزمان الخليجي المقبل، لا خليجية ولا عربية.

وعندئذٍ لن يبقى الخليج أكثر من دمعة باردة على خد ذلك الزمان الرديء!



أبو ظبي

ولادة قيصرية 8

حدّثني ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك، وقد التقيته مرة أخرى في ردهة فندق انتركونتيننتال ـ أبو ظبي، بعد لقائي معه في قصر الغبرة في مسقط ووزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي مجتمعون وراء الأبواب المقفلة داخل قاعة الاجتماعات.

قال: لقد قام مجلس التعاون الخليجي قانونياً وأصبح هيئة رسمية تمثل دول الخليج الست، وأصبحت أغنى دول العالم كتلة إقليمية لا يضاهيها أحد لا في الثراء ولا في الأهمية الاستراتيجية ولا حتى في الخطورة السياسية بالنسبة لأمن العالم كله.

وقلت لذلك الدبلوماسي الخليجي مبروك. لقد تحقق حلم الخليجيين الذين ظلوا سنين يبحثون عن صيغة تجمع بينهم. ولكنني أقول ذلك والقمة الخليجية ما زالت في يومها الأول، ومصير مجلس التعاون الخليجي مهدد بالنسف في أية لحظة حتى لو تمّ التوصل إلى صيغة تنظيمية هي الأسهل تعلن قيامه قانونياً، فالخلافات الأساسية ما زالت أكثر من أن تُعدّ وتُحصى والفكرة التعاونية الاتحادية الخليجية ما زالت تبحث عن مصيرها والألغام الكويتية ــ العمانية في كل مكان والمطافىء السعودية ــ الإماراتية لم تفلح في إطفاء مظاهر الحريق الخارجي.

قال لي: «لنكن واقعيين في ما حققنا وفي ما لم نحقق. إنها خطوة كبيرة بالنسبة لهؤلاء الناس ويجب أن تعطى تقديرها من الأهمية. منذ العام ١٩٦٧ وهم يحاولون البحث عن صيغة تعاونية اتحادية ثنائية أو جماعية من دون أن يفلحوا في ذلك. ليس في تاريخهم ولا في خلفياتهم ولا في تجاربهم أي شيء عن التعاون أو العمل الجماعي. فجأة وبعد سنوات من الاستقلال ومن اهتمام العالم بهم ونفاقه السياسيّ والاقتصادي من أجل الحصول على أكبر حصة من نفطهم ومن أموالهم، وجدوا أنهم لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ولا حماية مصالحهم وحدهم أمام نهم العالم الاقتصادي وجشعه العسكري والسياسي.

«ما زالت حرب داحس والغبراء مستمرة بصمت بين هؤلاء الناس ــ تابع محدثي الدبلوماسي الخليجي المحنّك حديثه ــ حتى لحظة توقيع وثائق قيام مجلس التعاون الخليجي. كلهم يغارون من بعضهم البعض. أكثرهم لا يتحدث مع بعضهم الآخر إلّا في المناسبات وبعضهم لا يثق بالبعض الآخر ولو طوّب له الجنة. هذا إذا تجاوبنا كل الحساسيات الشخصية والقطرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتراكم يوماً إثر يوم فتزيد من تراث الخلافات أكثر مما تنقذ من تراكم الاتفاقات. لذلك، يجب عدم التخفيف من أهمية ما تمَّ التوصل إليه في أبي ظبي ولا الانتقاص من أهمية ما نجح هؤلاء الناس من إنجازه، ولا التقليل من عظمة ما يمكن التوصل إلى تحقيقه مستقبلاً إذا أتيحت لهم الفرص وتوفرت عندهم النوايا. لذلك، وبالفعل، يجب التصفيق بحماسة لما تحقق وإتاحة كل الفرص حتى تثمر هذه النوايا وتعطي نتائجها.

□ □ □

ماذا حدث في أبو ظبي بين ٢٣ و٢٦ أيار ١٩٨١ حتى يستحق منا كل هذا التصفيق وهذه الحماسة حتى لو كان طريق التعاون الخليجي معبداً بالنوايا الحسنة؟

الذي حدث كان ولادة قيصرية لحَبَل دام وقتاً كافياً

ولمولود جاء في موعده.

لقد اجتمع وزراء خارجية دول الخليج الست في أبو ظبي يوم السبت في ٢٣ أيار ١٩٨١ بمناسبة أمرين أساسيين:

□ **الأول:** ذو طابع تنظيمي أسفر عن النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي وقّعه ملوك وأمراء ورؤساء الدول الخليجية الست، وبذلك تمَّ رسمياً قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأصبحت هيئة اعتبارية كاملة الأوصاف ستأخذ مكانها القانوني بين المنظمات الاقليمية في العالم.

□ **الثاني:** ذو طابع سياسي عقد الولادة القيصرية وكاد أن ينسف المجلس كله. وقد تركز الطابع السياسي على ما سمي «بالورقة العمانية» والتي حاول وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات السيد راشد عبد الله النعيمي بصفته الناطق الرسمي للمؤتمر أن ينفي وجودها لثلاثة أيام متتالية بينما كانت إذاعة مسقط تؤكد وجودها وفي كل نشرة أخبار يومية.

لكن قبل الولوج إلى الدهاليز السياسية التي وجد مؤتمر أبو ظبي نفسه فيها يجب التوقف قليلاً عند الحدث الإجرائي وإعطاؤه نصيبه من الأهمية.



لقد كانت أبو ظبي تستضيف في وقت واحد مؤتمرين تحت أربعة غطاءات مختلفة.

□ **الغطاء الأول،** كان لوزراء خارجية دول الخليج الست، وهو المؤتمر الثالث بعد مؤتمري الرياض ومسقط وكانوا يجتمعون بصفتهم لجنة تحضيرية لاستكمال مشروعات أنظمة مجلس التعاون الخليجي التي وقّعوا عليها بالأحرف الأولى في مسقط في ١٠ آذار ١٩٨١. وقد اختاروا السيد عبد الله يعقوب بشاره أول أمين عام لمجلس التعاون الخليجي بعدما قدمت الكويت ترشيحه رسمياً وبعدما اعتذر أو استبعد باقي المرشحين.

□**الغطاء الثاني،** كان لوزراء الخارجية أيضاً إنما بصفتهم مجلساً وزارياً يبحث في المضمون السياسي لمجلس التعاون بعدما أنجز بناء الهياكل التنظيمية.

□**الغطاء الثالث،** كان الاجتماع الأول لزعماء الدول الخليجية الست من ملوك وأمراء ورؤساء في قمة خليجية هي الأولى من نوعها في تلك المنطقة وقّعت وصادقت على النظام الأساسي لمجلس التعاون وأعطته الشرعية القانونية والصلاحيات التنفيذية وثبتت تعيين عبد الله بشارة أميناً عاماً في ما كان حتى تلك اللحظة عضواً في الوفد الكويتي.. وأعلنت قيام هذا المجلس للعالم كله.

□ **الغطاء الرابع،** كان الاجتماع الثاني لزعماء الدول الخليجية بصفتهم المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي يجتمع مرتين في السنة بموجب النظام الأساسي الذي تمَّ إقراره والذي تمّت فيه المشاورات السياسية والمناقشات الأمنية والأوضاع العسكرية. وفي هذا الاجتماع اتفق من اتفق واختلف من اختلف.

كان كل هذا في الشكل، الذي تحمل عبد الله بشارة تبعاته كأمين عام لمجلس التعاون، وسيكون التحدي الأكبر في حياته السياسية. وعلى الرغم من خبرة عبد الله بشارة الواسعة والطويلة في الأمم المتحدة كسفير للكويت لمدة عشر سنوات وتعامله مع كل دول العام من كبرى وصغرى ومتوسطة الحجم ومعرفته بأكثر زعمائها، إلّا أنه سيلاحظ أن الرياض هي غير نيويورك وأن دول الخليج هي غير دول العالم الثالث وأن زعماء المنطقة هم غير باقي زعماء العالم. صحيح أن كويتية عبد الله بشارة قد تشفع له، إلّا أنه سيكتشف أنه بحاجة إلى استنباط لغة جديدة للتعامل مع الخليجيين وأسلوب جديد للتفاهم معهم هما غير لغة وأسلوب التعامل والتفاهم الذي مارسه سفيراً في أروقة الأمم المتحدة لعقد كامل من الزمن. ولا شك بأن أستاذه الشيخ صباح الأحمد سيعينه في مهمته الصعبة إن لم تكن المستحيلة.



في مؤتمر أبو ظبي التأسيسي كان هناك محوران أساسيان:

□ **المحور الأول**، يقول إن على مجلس التعاون الخليجي أن يقوم أولاً ومهما كانت الصعوبات وأن يتم عبره طرح كافة وجهات النظر السياسية. وإذا كان لا بد من خلاف فليكن في داخله ومن خلال هياكله وتنظيماته.

□ **المحور الثاني**، يقول إنه إذا كان الخلاف في وجهات النظر السياسية بهذا العمق، وتباعد الآراء بهذه الجذرية، والانقسام بالرأي والتحليل السياسي للمصالح المشتركة بهذا العمق، فمن الأفضل ألّا يقوم هذا المجلس حتى لا تنهار هياكله على رؤوسنا وبالتالي يقضي نهائياً على فكرة التعاون الخليجي ويصبح من الصعب إحياء أي مشروع خليجي مشترك بل يصار إلى تأجيله إلى حين التوصل إلى أرضية سياسية استراتيجية مشتركة تشكل قاعدة صلبة لهذا المجلس. أو أن يخرج من يرى نفسه غير متفق مع الأكثرية على أمل أن يعود فيلتحق إذا تغيرت قناعاته، أو أن يبقى من يعتقد أن القواسم المشتركة التي له مع الآخرين كافية لتأمين مصالحه.

وانتصر المحور الأول، إنما بشروط.

قبل أن ترفع رسمياً هياكل مجلس التعاون الخليجي

الورقية كان هناك خلاف أساسي بين الكويت ودولة عمان حول المضمون السياسي لمجلس التعاون. كان رأي الكويت باختصار استبعاد البحث بالمواضيع الأمنية والعسكرية والاستراتيجية في هذه المرحلة على الأقل حرصاً منها على قيام المجلس الذي هو في الأساس فكرة كويتية حرصت الكويت على ولادتها ولادة طبيعية ورعايتها حتى تكبر بعض الشيء. إلى جانب الاختلاف في التقييم والتوجه السياسي العربي والدولي بين مسقط والكويت.

وكان رأي عمان هو أن لا مبرر لقيام مجلس التعاون هذا إذا كان سيقتصر على بحث مشكلة الحوض الجاف في دبي مثلاً أو مصنع الألمنيوم في البحرين أو طيران الخليج أو التنسيق في برامج التعليم والصحة وغيرها. وقد كان من رأي عمان أيضاً أنه ما لم يبحث مجلس التعاون المواضيع الأمنية والعلاقات الدولية والسياسية الاستراتيجية العسكرية فهي تعتبر نفسها إلى حدّ ما غير معنية به ولا داعي لقيامه أساساً وبالتالي فهي تترك لنفسها حرية الانسحاب منه.

لكن الدول الخليجية الست التي تعرف أن لا خليج متكامل ولا تعاون خليجي من غير عمان وهي الدولة الأهم موقعاً جغرافياً وامتداداً بشرياً من غيرها، سارعت إلى تطويق احتمال خروج عمان من المجلس بقبولها سحب الورقة

العُمانية خلال فترة زمنية محددة على أن تناقش خلال اجتماع لاحق.

وارتفعت جدران هيكل التعاون الخليجي وقد أصبح لها سقف موقت يحميها من السقوط السريع.



وإذا كان لا خيار لدى دول مجلس التعاون الخليجي في جيرانه فإن لديه الخيار، كل الخيار، في أصدقائه، فهو في سعيه للبحث عن أصدقاء وجد نفسه في اجتماع أبو ظبي في حرج من تسمية من يعتبرهم أصدقاء ومن يعتبرهم أعداء. ولم يكن هناك تحديد لهوية الأصدقاء. ولا تحديد لهوية الأعداء. فهذه الدول عجزت عن تحديد أعدائها، وبالتالي فهي تخاف الإفصاح علناً عن أصدقائها. وهذه هي قصة الخلاف على «الورقة العُمانية» التي لها حديث آخر.

9 الأحزان العربية والأفراح الخليجية

كيف بدأت الأحزان العربية، ومتى انتهت الأفراح الخليجية.

كانت النهاية مع التصفيق الحاد الذي سمعه الناس في أبو ظبي عند قيام مجلس التعاون الخليجي رسمياً في ٢٦ أيار ١٩٨١. أما البداية فقد كانت عندما تنفس المؤتمرون الصعداء بأن مجلس التعاون الخليجي قد قام رسمياً وقد أصبح له كيان قانوني يحميه.

إن أية قراءة لورقة العمل الخليجي المشترك التي أرفقت بالبيان الختامي للاجتماع الأول للمجلس الأعلى (القمة الخليجية) لمجلس التعاون لدول الخليج العربية توضح مدى

الطموح الذي يتطلع الخليجيون إلى تحقيقه إنه الطموح التاريخي الأول لهم في هذا العصر.

ولأنه طموح طوعي. طموح من غير بطل. فهو طموح صعب. كذلك كانت الولادة. فالولادة التاريخية القيصرية مرت في مراحل متعددة كانت تهدد باستمرار صحة الجنين. وما زالت هي المراحل نفسها تهدد صحة المولود الجديد. لكن ما هي هذه المراحل.

بين مؤتمر مسقط ومؤتمر أبو ظبي بدأت مسافة الألف ميل بخطوتين:

الأولى: المصارحة التي تمت في لقاء مسقط بين المجتمعين. وتحديداً بين الكويت وعمان، حول العلاقات السياسية الدولية والمشاكل الأمنية المترتبة عنها.

الثانية: ما أدت إليه هذه المصارحة من تكليف المؤتمر سلطنة عمان بإعداد ورقة أمنية تشرح فيها التصورات الاستراتيجية والأخطار المحدقة بالمنطقة لعرضها على مؤتمر أبو ظبي. وعندما انعقد مؤتمر أبو ظبي اختلطت الأوراق من جديد وبدأ صراع الأولويات.

اتضحت هذه الأولويات من قبل أن ينقسم المؤتمر إلى تكتلين واضحين.

□ تكتل يضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. يريد أن يبحث في المواضيع الأمنية ويعطيها أفضلية.

□ وتكتل يضم الكويت والإمارات العربية المتحدة، يريد أن يستبعد المواضيع الأمنية في التعاون كمنظمة أولاً ومن دون شروط مسبقة، على أن يجري البحث لاحقاً في كل الأمور. المظلة أولاً ومن بعدها الأمطار. وكانت قطر تميل بحياد إلى التكتل الأول. وكانت البحرين تميل بقلبها السياسي إلى التكتل الثاني وبعقلها الاقتصادي إلى التكتل الأول.

عند نهاية مؤتمر مسقط وفي بداية مؤتمر أبو ظبي، كانت الأولوية العمانية للأمن. وبعد مؤتمر أبو ظبي ظلت للأمن. كيف؟ كان الموقف العماني يتلخص بأن مجلس التعاون الخليجي سيبقى ناقصاً إذا لم يهتم بالناحية الأمنية. وإذا كانت مبررات قيامه اقتصادية بحته، وعلى أهميتها، فعمان لا تريد أن تشغل نفسها به. لذلك فآلت لأكثر من جهة بصراحة، بأنه إذا تهرب المؤتمرون من بحث الأمور الأمنية الاستراتيجية وقاموا بتمييعها، فإنها قد تجد نفسها في حلٍّ من البقاء فيه. وهذا ما واجهته داخل المؤتمر عندما طرحت عمان ورقتها الاستراتيجية الأمنية التي كلّفها بها مؤتمر مسقط دون أن تجد تجاوباً لها لكن المؤتمرين كانوا يريدونها أن تبقى

دون أن يبحثوا في التصورات العُمانية لأمن الخليج في هذا المؤتمر بالذات. كانوا لا يريدون الربط بين قيام مجلس التعاون كإطار للعمل المشترك، وبين مطالب ومفاهيم عمان السياسية الاستراتيجية التفصيلية التي يمكن أن يتاح لها المجال في اجتماع لاحق. كانت المسألة الإجرائية عند فريق منهم أهم من المسألة الأمنية.

كانت سلطنة عمان تريد ربط مسألة الأمن بقيام مجلس التعاون، وكانت تريد أن يتم بحث ورقة العمل الاستراتيجي (أو التصور كما اصطلح على تسميته) التي تقدمت بها، بحيث يصبح جزءاً مكملاً من النظام الأساسي للمجلس. وكانت الكويت تعتقد أن مسألة الأمن مسألة تفصيلية لا يجب ربطها بقيام مجلس التعاون الذي يمكن في إطاره أن تبحث في وقت لاحق وبعد قيام المجلس. واصطدم هذان المفهومان داخل اجتماع القمة وعلى مدار يومين، حتى تمَّ التوصل إلى النتيجة التي خرجوا بها وهي أن بحث الموضوع الأمني ليس شرطاً للتوقيع على قيام المجلس، في الوقت نفسه يؤكد الزعماء الخليجيون في بيانهم الختامي أهمية الأمن الخليجي كإحدى أهم الأولويات في العمل الخليجي المشترك. وخرج المؤتمر من المأزق الإجرائي ليقع في المأزق الأمني.

انطلاقاً من هذا الحلّ طلب السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان، أن تكون له الكلمة في الجلسة الختامية التي أكّد فيها موقف بلاده بقوله: «إننا نؤكد على ضرورة تركيز القسط الأوفر من اهتماماتنا وجهودنا على صيانة أمن منطقتنا واستقرارها إذا أردنا أن نوفر للتعاون بين دولنا المناخ الملائم». وفي الوقت الذي كان السلطان قابوس يقول هذا الكلام الدبلوماسي، كانت إذاعة بلاده من مسقط تقول أموراً أكثر مباشرة وتحديداً. كانت تقول إن عمان «تنفرد بخاصية دون بقية دول المجلس وهي خاصية الموقع الجغرافي فشاء قدرها أن تكون بوابة الخليج وبالتالي أن تكون عمان حارسة لتلك البوابة في ظروف يريد دخلاء عديدون اقتحامها». ويضيف التعليق الإذاعي قائلاً: «إن ورقة العمل العمانية تشير إلى ضرورة أن تنسق الدول الست جهودها عسكرياً وأمنياً تفادياً لأخطار محتملة... فالقوة الاقتصادية وحدها لا تكفي بل تظل مهددة طالما لا توجد قوة دفاعية تحميها..».

ولم ينس راديو مسقط في تعليقه أن يذكر بشكل غير مباشر المستعمين ــ بل المؤتمرين ــ بحديث السلطان قابوس الذي طرح فيه فكرة الدخول في الحلف الأطلسي. والذي شرحته الورقة العمانية بشيء من الإسهاب، مؤكداً «أن الأولوية لدول المنطقة الآن هي تحقيق القوة العسكرية. إن دول السوق الأوروبية المشتكركة التي بدأت كأول خطوة

على طريق تحقيق الوحدة السياسية ارتبطت في ما بينها بحلف دفاعي هو حلف شمالي الأطلسي...».

وظل الموقف العماني رافضاً للموقف الآخر القائل إن القوة الاقتصادية يجب أن تتحقق أولاً ثم تأتي بعد ذلك تحقيق القوة الأمنية، مؤكداً أن الأولوية هي للموقف الأمني[1].

□ □ □

ولم يتوقف تباعد الأولويات واختلافها بين عمان وجاراتها الدول الأخرى عند وجهة النظر الأمنية ـ الاستراتيجية. بل تعداه إلى الموقف العربي ككل. فعندما أراد المؤتمر ـ وكان قد عاد ثلاثة من وزراء الخارجية المجتمعين لتوهم من تونس. بعد المؤتمر الطارىء الذي دعت إليه الجزائر لمساندة الموقف السوري في أزمة الصواريخ مع إسرائيل ـ من إعلان تأييدهم ودعمهم لسورية. طلبت السلطنة من المجتمعين إعلان تأييدهم ودعمهم بشكل مماثل للعراق في حربها مع إيران. وأدى الضغط العماني على موقف شبه متوازٍ للمجلس من الأزمتين والبلدين في البيان الختامي.

(١) راجع كتاب رياض نجيب الريّس «أحاديث هزّت الخليج»، ٢٠١١.

وكاد مؤتمر تونس الطارىء لبحث الأزمة السورية ـ الإسرائيلية بسبب مشكلة قبل انعقاد مجلس التعاون الخليجي فقد تمت الدعوة لأن يكون المؤتمر الجمعة في ٢٢ أيار ١٩٨١، أي قبل ٢٤ ساعة فقط. من موعد انعقاد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي واعتبرت الأوساط الخليجية أن هناك محاولة عربية لنسف الاجتماع الخليجي، بحشر مؤتمر تونس في أضيق الأوقات، مما يجعل سفر وزراء خارجية الخليج صعباً. كذلك اعتبرت الأوساط العربية أن تختلف وزراء خارجية الخليج قد يعتبر تخلياً عن أولويات العمل العربي واستقر الرأي أن يقوم الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت والأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بتمثيل دول مجلس التعاون الخليجي الست في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في تونس لانشغال الآخرين بالإعداد لقمة أبو ظبي، وأعلنت وكالة أنباء الخليج الرسمية من البحرين هذا النبأ. وأذاعته الصحف والإذاعات الخليجية كلها يوم الأربعاء في ٢٠ أيار ١٩٨١. وكانت المرة الأولى التي تتمثل دول الخليج ككتلة في أي مؤتمر عربي أو أجنبي وبدأت التحفظات العربية تصل تباعاً حتى كان اليوم التالي، عندما قررت قطر أن ترسل وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني وأن ترسل دولة الإمارات وكيل وزارة الخارجية عبد الرحمن الجروان إلى تونس واكتفت كل من البحرين وعمان بتكليف سفيرها في تونس

ومندوبها الدائم في الجامعة العربية بتمثيل بلديهما.

كان الاعتراض العربي على الوفد الخليجي الموحّد قائماً على أربعة أمور:

□ **الأول:** إن مجلس التعاون الخليجي لم يقم رسمياً حتى ذلك التاريخ، وليس في ميثاقه ما يشير إلى تمثيل خارجي مشترك ولو كان تحت إلحاح الظروف الزمنية.

□ **الثاني:** إن ذلك قد يفسر على أنه بداية الانصراف الخليجي إلى قضاياه الإقليمية وإعطاء العمل العربي المشترك الممثل بالقضية الفلسطينية ـ السورية ـ اللبنانية المشتركة الدرجة الثانية من الأهمية.

□ **الثالث:** إن دول الخليج ما زالت دولاً ذات سيادة تملك حساسية من التمثيل المشترك وتخاف منفردة إحراجات الدول العربية ذات العلاقة الثنائية معها، وهي لا تريد أن توحي بأن هذه العلاقة قد تغيّرت.

□ **الرابع:** إعطاء صدقية كبيرة للأقوال العربية التي بدأت تنتشر بأن مجلس التعاون الخليجي سيكون منافساً للجامعة العربية. وبالتالي فإن الجامعة العربية لن تحظى بالتأييد التقليدي الذي عهدته من دول الخليج.

لذلك سارعت الدول الخليجية إلى تأمين غطاء عربي وإسلامي لمجلسها الجديد. فجاء الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية وألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية لقمة أبو ظبي معلناً مباركة الجامعة لها مؤكداً عدم تنقض ذلك التجمع مع ميثاق الجامعة. كذلك جاء الحبيب الشطي الأمين العام للمؤتمر الإسلامي ليعلن التأييد نفسه لمجلس التعاون الخليجي مؤكداً أهميته ككتلة داخل العالم الإسلامي مباركاً خطواته ومساعيه.

□ □ □

كانت زيارة الملك حسين، ملك الأردن، السريعة لدول الخليج تحمل كل الهموم العربية المشار إليها وقد كان توقيتها قبل انعقاد مجلس التعاون الخليجي والقمة الخليجية في أبو ظبي بأيام قلائل. وكانت قبل انعقاد مؤتمر تونس الطارىء وكانت قبل انعقاد مؤتمر تونس الطارىء. وكانت قبل زيارته لموسكو فتحت غطاء ضرورة التضامن العربي في مؤتمر تونس وجدول أعمال مباحثاته مع بريجنيف. قال الملك حسين للزعماء الخليجيين كلاماً صريحاً: قال لهم إن قيام مجلس التعاون الخليجي يثير مخاوف الأردن، الذي ارتبط بعلاقات وثيقة وخاصة بدول الخليج دولة دولة، وقدم لها كل ما يملك من تأييد وخبرات عندما طلب منه ذلك.

لذلك فإن الأردن يشعر بأنه شبه محاصر بمجموعة من التكتلات فهناك كتلة جبهة الصمود والتصدي وهناك كتلة المغرب العربي وهناك كتلة مصر والسودان اليوم. وهناك علاقاته السيئة مع سورية والباردة مع الفلسطينيين. واليوم يواجه وحده التكتل الخليجي الجديد. وعلى هذا فإن الأردن هو أكبر المتضررين.

وقال الملك حسين إنه على استعداد لأن يثير مع بريجنيف عند زيارته لموسكو، ضرورة وقوف الاتحاد السوفياتي موقفاً إيجابياً من التكتل الخليجي الجديد.. إذا أبدى مجلس التعاون الخليجي توازناً في علاقاته الخارجية. ونصح الملك حسين بضرورة التفكير جدياً بإقامة علاقات ديبلوماسية مع موسكو، واتخاذ خطوات عملية باتجاهها إذا أرادت دول الخليج منع صراع القوى الكبرى عندها. وقال إنه على استعداد أن يلعب دور الوسيط في بناء الجسور. التي اعتبرها ضرورية، مع الاتحاد السوفياتي وحتى كتابة هذه السطور لم يأخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً عدائياً سافراً من مجلس التعاون الخليجي.

وقبل ذلك، كان الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي قد أثار عند زيارته لموسكو في نيسان ١٩٨٢ مع أندريه غروميكو، وزير الخارجية السوفياتي، ضرورة تكوين اتجاه غير عدائي وودي من قبل الاتحاد

السوفياتي لمجلس التعاون الخليجي تشجيعاً لدولة على اتخاذ موقف محايد من الولايات المتحدة والغرب. وقال غروميكو للشيخ صباح ما معناه: إن الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يتخذ موقفاً من مجلس التعاون الخليجي قبل قيامه رسمياً وإعلان نواياه السياسية والأمنية بالإضافة إلى أنه كان في حينه احتمال أن لا يقوم المجلس ككيان. وأن تنسحب منه عمان أو تنسحب منه الكويت بالتالي فليس من الممكن أن يكون للاتحاد السوفياتي موقف مسبق من أمر مازال غير واضح المعالم. وجاءت زيارة الملك حسين إلى موسكو متممة لزيارة الشيخ صباح الأحمد في إحاطة السوفياتي علماً بتطورات الأمور والحفاظ على شعرة معاوية معهم لعل ذلك يمنعهم من اتخاذ موقف عدائي سافر من المجلس وهو مازال في بدء حياته.

لذلك أصبح موضوع العلاقات مع موسكو موضوعاً جدياً لدى دول مجلس التعاون. وأصبح طرح إقامة علاقات ديبلوماسية بين دول الخليج والاتحاد السوفياتي ذا أولوية بالنسبة للكويت (التي كان لها وحدها علاقات مع موسكو) كأولوية الموضوع الأمني بالنسبة لعمان، كذلك بات من الواضح أيضاً أن التنسيق في المواقف تجاه هذين الموضوعين الهامين كان يدور بين الجانبين الرئيسيين داخل مجلس التعاون الجانب السعودي ــ العماني الذي يولي الأمن

الخليجي أهمية قصوى والجانب الكويتي ـ الإمارات الذي يولي فكرة الحياد بين الجبارين الدوليين وإقامة علاقات مع موسكو أهمية أخرى. وهنا يكمن الصراع المقبل بين الدول الخليجية إنما داخل إطار مجلس التعاون لا خارجه.

□ □ □

جاء كل ذلك فيما آن الأوان ـ على حدّ قول الشيخ محمد بن مبارك الخليفة وزير خارجية البحرين ـ لاعتماد سياسة واقعية في منطقة الخليج والابتعاد عن نشر الوعود، غير العملية، فليس مطلوباً من دول الخليج أن تحل جميع قضاياها في اجتماع واحد أو دفعة واحدة. هذا المجلس للتعاون، يعطي الاقتصاد أفضلية على السياسة ـ على حد تعبير عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. ما زالت دول ذات سيادة تملك ملء الحرية في اتخاذ أو الارتباط بأي موقف سياسي، وهي دول ممثلة على قدم المساواة، فليس هناك خوف من هيمنة سعودية مثلاً، وهي الدولة الأكبر التي تتجاوب دائماً مع رغبات الآخرين. كذلك الكويت ذات الوضع الداخلي المتميز بالديموقراطية البرلمانية والخارجي المختلف بعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية. كذلك عمان وقد أدارت ظهرها للجزيرة العربية نصف قرن، تعود اليوم بكل مخاوفها وطموحاتها لتلعب دوراً أساسياً في

التعاون الخليجي والعربي. كذلك الإمارات بتركيبتها الداخلية الهشة بين طموحات أبو ظبي وتطلعاتها التجارية ــ المركنتالية فليس هناك صوت أعلى من صوت.

وإذا سلّمنا جدلاً ــ كما يريد عبد الله بشارة أن يقنعنا ــ أن مجلس التعاون الخليجي ليس منظمة سياسية وليس هناك في ميثاقه ما يشير إلى ذلك، وأن الاقتصاد والتنسيق الاقتصادي هما فقط أولوياته، فمعنى ذلك تأجيل الأفراح الخليجية الكاملة وتقديم الأحزان العربية إلى كل اجتماع خليجي مهما صغر.

ولا بد للتيه العربي من نهاية وللطموح الخليجي من بداية!



الطائف (١)

10 صراع البر والبحر

كان اجتماع وزراء خارجية دول الخليج في الطائف في ٣١ آب ١٩٨١، بمثابة تحول حاسم في العلاقة الخليجية وفي تحديد سلم الأولويات التي فرضتها عليهم المتغيرات الدولية. فعلى امتداد ثلاثة أيام تبدلت الكثير من ملامح الوجوه نفسها التي حضرت مؤتمر أبو ظبي في أيار ١٩٨١. لقد نما شيء من التآلف والتقارب بين الوزراء الستة لم يكن موجوداً في لقاء أبو ظبي الشهير، وارتسمت الابتسامة واسعة على بعض الوجوه التي غابت عنها الضحكة طويلاً.

لقد أصبح مجلس التعاون الخليجي كياناً واقعياً لم يعد

يفسح في المجال لأية دولة في أن تفرض مفاهيمها السياسية وأولوياتها العسكرية وشروطها الاقتصادية على الآخرين. لذلك كان لا بد من أن تتحدّ هذه المفاهيم وأن يتفق على هذه الأولويات وأن تناقش هذه الشروط. لقد أصبحت كلها منطلقات مشتركة لهدف واحد. لذلك لا بد من التأكيد أن وزراء خارجية دول الخليج كانوا أكثر إصراراً من أي وقت مضى على مواجهة المتغيرات السياسية بكثير من الواقعية، مع المضي في بحث ما تأجل بحثه من مخلفات المؤتمرات السابقة بكثير من المرونة والانفتاح، ومن دون أية مواقف مسبقة ولو كان قد سبق الإعلان عنها في مؤتمرات سابقة أو من منابع مختلفة.

على امتداد الأيام الثلاثة في الطائف اجتمع وزراء خارجية دول الخليج سبعة اجتماعات. خمسة منها مغلقة لم يحضرها إلّا أشخاص الوزراء مع شخص الأمين العام للمجلس، واجتماعان مفتوحان حضرهما أعضاء الوفود كلهم.

في الاجتماعين العامين اللذين ضمّا وفد كل دولة تمَّ بحث المسائل الإجرائية المطروحة على جدول الأعمال الذي أعدّته الأمانة العامة. في الاجتماعات المغلقة تمَّ الغوص في المتغيرات السياسية التي أراد الوزراء أن يبحثوها وحدهم من دون مستشارين أو وكلاء أو مساعدين، في جو أسري بعيد

عن رسمية المؤتمرات التقليدية، وكان وزراء خارجية دول الخليج قد ارتاحوا إلى هذا الترتيب بعد نجاحه في مسقط وأبو ظبي. ولما كان الوزراء على مستوى صداقة ومعرفة شخصية ببعضهم البعض، فقد بدا من السهل بحث أكثر الأمور حساسية وتعقيداً من دون أن تكون طريقة البحث موقفاً رسمياً لكل بلد من بلدانهم يصعب التراجع عنه أو الالتفاف حوله.

أما الحضور فقد كانوا «فرسان الخليج الستة» المعروفين والذين عاصر أكثرهم أحداث الخليج خلال السنوات العشر الماضية، إلى جانب «الفارس المتدرج» الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة. وجلس فرسان الطاولة المستديرة الخليجية في الطائف كمجلس وزاري لمجلس التعاون الخليجي يعقد دورته الأولى منذ قيامه رسمياً في أبو ظبي. وترأس الجلسات الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بصفته وزير الدولة المضيفة، وحضور كل من: الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت والشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين والسيد قيس عبد المنعم الزواوي وزير خارجية عمان والشيخ أحد بن سيف آل ثاني وزير خارجية قطر والسيد راشد عبد الله النعيمي وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة.

وبدأ البحث في الورقة الأمنية العمانية التي تمَّ تأجيل البحث فيها في مؤتمر أبو ظبي السابق، نفي وجودها طوال أيام ذلك المؤتمر. وكان مضمون الورقة العُمانية ذا شقين:

□ **الأول سياسي:** يبحث في أولويات السياسة الخليجية ويتعلق بالتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية وموقف هذه الأولويات من الاتحاد السوفياتي والدول المتعاونة معه في المنطقة.

□ **والثاني عسكري:** يبحث في المسائل الدفاعية والأمنية وما هو المطلوب لقيام تنسيق عسكري حقيقي في الخليج، على ضوء المقولة التقليدية والدائمة بأن مسؤولية أمن الخليج والدفاع عنه هي مسؤولية دول الخليج وحدها.

وتقدمت الورقة العُمانية بمقترحات محددة في هذا الشأن أبرزها:

□ إنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة تشكل نواة وحدة عسكرية للدفاع عن الخليج. ولما كانت دول الخليج كلها تطل على البحر، فإن موضوع إنشاء قوة بحرية مشتركة يأتي في الأولويات الدفاعية.

□ زيادة إعداد القوات المسلّحة الخليجية زيادة توازي

القوى الأخرى المعادية الموجودة على الطرف الآخر من الجزيرة العربية.

□ إقامة مناورات عسكرية مشتركة لدول الخليج تمثل مختلف الأسلحة وفي أوقات متفاوتة ووفق جدول زمني، كجزء من بدء التنسيق العسكري الخليجي.

□ توحيد مصادر السلاح الخليجي والتدريب عليه وطرق شرائه.

□ توحيد وسائل الدفاع الجوي الخليجي بحيث يغطي كل مداخل الجزيرة العربية ومخارجها، وتكوين شبكة دفاع جوي متكاملة تضمن حراسة أجواء الخليج وتشكل نظام إنذار مبكر.

وإيضاحاً للتفكير العماني من هذه المقترحات، فإن الهدف منها هو توزيع المسؤوليات العسكرية على دول الخليج توزيعاً يحدد فيه لكل دولة الدور المطلوب منها أن تلعبه. فاقتراح إنشاء قوة بحرية خليجية مشتركة مثلاً، لا يعني قيام قوة بحرية خليجية جديدة من العدم، بقدر ما يعني جميع القطع البحرية عند كل دولة في قوة بحرية مشتركة ذات قيادة موحدة تحدد لكل دولة دور سلاحها البحري في حماية أجزاء معينة من ممرات الخليج. إلى جانب استكمال

النواقص العسكرية البحرية بشراء معدات جديدة تعزز هذه القوة البحرية، على أن تتحمل كل دولة جزءاً من النواقص حتى استكمال إنشاء هذه القوة. وتبقى القطع البحرية لكل دولة تحت أمرتها ضمن قيادة مشتركة ودور استراتيجي مشترك.

كذلك بالنسبة لتكوين شبكة دفاع جوي مشترك. فالهدف منها تعزيز شبكات الدفاع الجوي الخليجية وربطها ببعضها البعض، وردم الفجوات التي فيها عن طريق شراء معدات جديدة، وتحديد دور معيّن لكل منها من ضمن استراتيجية الدفاع الجوي عن المنطقة. وكذلك بالنسبة للمقترحات العسكرية الأخرى التي تحتويها الورقة العمانية ـ إبقاء السيادة العسكرية لكل دولة على قواتها المسلحة، تحت مظلة قيادة موحدة مشتركة تحدد لكل من هذه القوات دورها الخليجي إلى جانب دورها القطري من ضمن استراتيجية دفاع خليجية موحدة.

□ □ □

إلى جانب الورقة العُمانية، كانت هناك ورقة أمنية سعودية، أمام المجلس الوزاري الخليجي في الطائف. وبحث المجلس في الورقة السعودية التي غطت بشقها العسكري الأرضية نفسها التي تناولتها الورقة العُمانية. إلّا أنها كانت

تختلف اختلافاً جذرياً بشقها السياسي عن التصور العماني.

لقد كان التباين السياسي واضحاً بين الورقة السعودية والورقة العُمانية. فبينما أكدت الورقة السعودية أن أولوياتها السياسية هي للقضايا العربية والقضايا الإسلامية، وبالتالي فإن السياسية الخارجية لمجلس التعاون يجب أن تنطلق من واقع انتمائها العربي والإسلامي، طرحت الورقة العمانية تساؤلاً أساسياً: هل أولويات مجلس التعاون الخليجي هي لقضايا الخليج أم لقضية الشرق الأوسط. وبالتالي يجب تحديد العدو الخليجي بوضوح. أي العودة إلى سلم الأولويات السياسية والعسكرية، الذي على أساسه يتم التنسيق السياسي والعسكري الفعلي.

وتقدمت سلطنة عمان بتعليقات على الورقة السعودية. وأصبح أمام المجلس ثلاث أوراق:

الورقة العمانية والورقة السعودية والتعليقات العُمانية على الورقة السعودية. وتمّ الاتفاق على التنسيق بين الأوراق الثلاث ووضع تقرير موحد حولها في اجتماعات المجلس الوزاري الآتي يرفع إلى القمة الخليجية الثانية بصفتها المجلس الأعلى لإقرار خطوات عملية بشأنها ووضعها موضع التنفيذ.

عندما وصل البحث في الأوضاع السياسية والعسكرية إلى هذا الحدّ تقدم الأمير سعود الفيصل باسم السعودية باقتراح دعوة رؤساء أركان القوات المسلحة في دول الخليج إلى اجتماع قريب للبحث في تطوير المقترحات الأمنية والعسكرية هذه، على أن يتبع ذلك مؤتمر آخر لوزراء دفاع دول الخليج ينقل إليه رؤساء الأركان تصوراتهم، حتى يرفع مؤتمر وزراء الدفاع بدوره تقريراً مفصلاً وعملياً للقمة الخليجية فيتخذ المجلس الأعلى بشأنها القرارات الأمنية والعسكرية المنتظرة. وقد وافق جميع الوزراء على الاقتراح السعودي من دون أي تحفظ. وأكد المجلس الوزاري ضرورة اجتماع رؤساء الأركان ووزراء الدفاع خلال أسابيع حتى يسبق موعد انعقاد القمة الخليجية الثانية في الرياض في ٣ تشرين الثاني ١٩٨١. واعتبر الاقتراح السعودي أول خطوة عملية من نوعها في حياة دول الخليج، كما أن اجتماع رؤساء الأركان ومن ثم وزراء الدفاع سابقة لم تعرفها دول الخليج في كل تاريخها.

بعدما انتهى البحث في الورقات الأمنية وتمَّ الاتفاق على دعوة العسكريين للاجتماع، تقدمت عُمان بمشروع إلى المجلس الوزاري ينص على مدّ خط أنابيب للنفط يمر في الأراضي العمانية ويتفادى مضيق هرمز وموانىء الخليج العربي ويصب في مياه بحر العرب على المحيط الهندي مباشرة.

وقالت عمان في تقديمها للمشروع، إنه لما كان الكل يتخوف من احتمال إغلاق مضيق هرمز، وإن إمكانية إغلاق المضيق محتملة في حال لغمه، فإنه من الضروري النظر في بديل يكفل استمرار تدفق النفط إلى العالم من غير أن يكون هرمز شريان تسربه الوحيد. لذلك فقد أعدت السلطنة دراسة مستفيضة لإنشاء خط أنابيب يجرّ النفط ويضخّه من بلدان الخليج إلى ميناء عُمان على بحر العرب. ويبدأ خط الأنابيب هذا في الأراضي الكويتية ويمتد إلى الأراضي السعودية ثم أراضي الإمارات حتى الأراضي العُمانية. ويرتبط هذا الخط بخط آخر لجرّ النفط القطري والنفط البحريني. وأودعت السلطنة دراستها لهذا المشروع الضخم لدى الأمانة العامة للمجلس لتوزيعها على الأعضاء لدراستها، على أن تناقش في الاجتماع الوزاري القادم تهيئة لإحالتها إلى مؤتمر خاص لوزراء نفط الخليج يعقد في ما بعد لبحثها واتخاذ قرار بشأنها.

وذكرت الدراسة العمانية أن بعض فوائد هذا المشروع تكمن في أنه سيلغي من أهمية وحساسية مضيق هرمز في حال إغلاقه نتيجة عمل تخريبي أو نتيجة عمل عدواني كالاحتلال مثلاً. ثم إنه سيخلق مصدراً آخر لتسويق النفط غير المصادر التقليدية كالمصافي والموانىء الحالية. كما أنه سيخفض من رسوم التأمين الباهظة التي تفرض على ناقلات

النفط التي تعبر الخليج على أساس أنها منطقة حرب، بالإضافة إلى أن مشروع الأنابيب هذا سيقلل إلى حد كبير من مشكلة التلوث الفظيعة التي يعاني منها الخليج.

صحيح أن مشروع خط الأنابيب هذا لا يستطيع أن يضخ أكثر من عشرة ملايين برميل يومياً كحد أقصى وخمسة ملايين برميل يومياً كحد وسطي، وبالتالي فإنه لن يكون بديلاً لعملية الضخ والشحن الحالية بمختلف تجيهزاتها ـ ولن يستوعب إمكاناتها الكثيرة. إلّا أنه سيخفف من الضغط عليها ويبقى بديلاً دائماً لاستمرار تدفق النفط إلى الدول المستهلكة مهما حدث في مياه الخليج من قلاقل، أي أنه سيكون بمثابة ضمانة دائمة لعدم قطع النفط تحت أي ظرف من الظروف وإن كان بكميات أقل.

ورحبت الدول الخليجية كلها مبدئياً بالمشروع العُماني، وقالت الكويت إنه كان لديها مشروع مماثل قبل عدة سنوات لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الكويتي إلى اليمن الجنوبي ليتم بواسطته تشغيل مصفاة عدن، إلّا أن هذا المشروع لم يتحقق في حينه لأسباب كثيرة معظمها سياسي. مع الفارق الجغرافي بأن النفط الكويتي كان سيصب في البحر الأحمر، وهي منطقة مطوقة ومحاصرة كالخليج، بينما سيصب النفط العربي في المشروع العُماني في بحر العرب على المحيط

الهندي وهي منطقة شاسعة يصعب حصارها.

صحيح أن عمان قدّمت بديلاً لهرمز والخليج في مشروعها هذا، إلّا أنها ستكون مستفيدة من تحقيقه لأكثر من سبب. أهمها أن التخفيف من أهمية مضيق هرمز الاستراتيجية يعني تلقائياً التخفيف من عبء حمايته عسكرياً مما سيريح السلطنة كثيراً، ويجعلها تتفرغ لأمور دفاعية أخرى. بالإضافة إلى أن الموانىء العمانية على بحر العرب ستصبح موانىء تصدير النفط الأساسية، كذلك رسوم الترانزيت التي ستفرض على النفط المار في الأراضي العمانية، سيزيد ويعزز مداخيل البلاد. فضمن وجهتي نظر السياسة الأمنية والاقتصادية فإن مشروع الأنابيب هذا سيكون ذا فائدة كبرى لعمان، ويزيد من أهميتها الاستراتيجية بقدر ما سيدعم وضعها الاقتصادي.

وقد أضافت الحرب العراقية ـ الإيرانية هاجس حماية مضيق هرمز والممرات المائية للخليج عند العمانيين. فهم منذ المشروع العماني الأصلي لحماية مضيق هرمز والذي تقدموا به إلى دول الخليج سنة ١٩٧٩ من دون أن يلقوا أي تجاوب يذكر، والذي كان يدعو إلى تعاون الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له في شراء معدات بحرية متطورة ككاسحات ألغام وزوارق طوربيد، تعزز من القدرة الدفاعية العُمانية... منذ ذلك الوقت والأوضاع الداخلية في إيران تزداد

انهياراً وفوضى وتتقلص معها قدرة التفاوض مع سلطة مركزية قادرة على أن تمسك بزمام الأمور. وجاءت حادثة احتجاز السفينة الدانمركية المحملة إلى العراق من قبل إيران وبعدها حادثة احتجاز السفينة الكويتية، الأمر الذي أثار مجدداً الخوف من أن تلجأ إيران تحت ظرف من الظروف ـ مع استمرار حربها مع العراق خارج الحدود وحربها الأهلية داخل الحدود ـ إلى مزيد من احتجاز السفن وتعطيل الملاحة في المضيق، وبالتالي إلى لغمه في حال تعرض أي دولة للإيرانيين حماية لسفنهم. وراء هذه المخاوف تكمن أهمية مشروع خط الأنابيب العُماني.

□ □ □

ثم انتقل الحديث بين وزراء خارجية دول الخليج وهم جالسون وحدهم وراء هذه الطاولة المستديرة إلى الوساطة بين سلطنة عُمان واليمن الجنوبي التي دعا إليها مؤتمر مسقط في آذار ١٩٨١. والتي بدأت ثلاثية من السعودية والكويت والإمارات، وانتهت ثنائية من الكويت والإمارات قام بآخر مسعى فيها الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي وراشد عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات في نيسان ١٩٨١. والتي أدّت إلى فشل نهائي لها. وتقرر إيقاف الوساطة بين البلدين وتجميدها لقناعة المجلس بعدم رغبة

اليمن الجنوبي في إنجاحها والتوصل إلى حل لتسوية خلافه مع عمان. وبعد عشر سنوات من محاولات الوساطة تحت مظلات مختلفة لعب فيها دائماً الشيخ صباح الأحمد دوراً أساسياً، تمّ تحويل هذه الوساطة إلى الأمانة العامة للمجلس واعتبار أن أية إمكانية لوساطة مقبلة يجب أن تكون عبر الأمانة العامة لا عبر دولة منفردة.

ودفن الوساطة التاريخية نهائياً بين مسقط وعدن يعني أمرين أساسيين:

□ **الأول:** إنهاء الموقف الحيادي التقليدي الذي كانت تفقه الكويت ــ ومعها الإمارات ــ بين عمان واليمن الجنوبي. وبالتالي انضمام الكويت ومعها الإمارات ــ إلى الصف العماني كجزء من تحالفهم السياسي داخل مجلس التعاون الخليجي.

□ **الثاني:** إنهاء أي علاقة خاصة لبعض دول مجلس التعاون مع اليمن الجنوبي على حساب علاقته مع عمان. بحيث لم يعد لعدن دالة معينة تنفذ منها إلى دول الخليج كما كان لها مع الكويت وأبو ظبي. وبالتالي كان هذا أول موقف تضامني تقف فيه دول الخليج مع بعضها البعض في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، بغض النظر عن علاقاتها السابقة أو المنفردة مع البلد المعني.

انطلاقاً من الموقف الثاني هذا تمَّ الاتفاق على وقف المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها السعودية وفي مقدمتها الكويت والإمارات إلى اليمن الجنوبي. إلّا أنه تقرر الاستمرار في الالتزامات الاقتصادية التي سبق أن تعهدت بها الكويت والإمارات في بناء مجموعة مساكن شعبية في اليمن الجنوبي، مع عدم تجديد أي مساعدة اقتصادية لعدن والتزام دول مجلس التعاون الخليجي بذلك. وقد كان قرار تجميد الوساطة ووقف المساعدات الاقتصادية بمثابة انتصار لوجهة النظر العمانية، بقدر ما كان انتصاراً لأول موقف سياسي واقتصادي خليجي موحّد من أية قضية، وخاصة قضية امتد الصراع حولها وطال الخلاف في وجهات النظر بشأنها الكثير من عشر سنوات.

□ □ □

انتهى اليوم الأول من أيام الطائف الخليجية الثلاثة، وارتسمت الضحكة مجدداً على وجوه الفرسان الخليجيين الستة. فالذي تمَّ اليوم كان إنجازاً في كل المقاييس العربية ــ شكلاً ومضموناً ــ بقدر ما كان خطوة كبيرة في طريق التعاون الخليجي، المتعدد المسالك والكثير المزالق.

الطائف (٢)

11 حكاية المليار دولار

التفّ وزراء خارجية دول الخليج مجدداً حول طاولة المحادثات المستديرة في الطائف، وكان «فرسان الخليج الستة» قد أدركوا أن ما تمَّ إنجازه في اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، على أهميته، يظل ناقصاً من غير البحث في الأولويات السياسية والاستراتيجية، أي بالعلاقة مع الغرب وبالارتباطات الخارجية لكل دولة من دول المجلس.

افتتح الحديث الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي بسؤال قيس الزواوي وزير الخارجية العماني عن

موضوع التسهيلات الأميركية في عُمان، وعما إذا كانت تزيد أو تنقص من الأخطار الاستراتيجية التي تواجه بلدان الخليج العربي.

ردّ قيس الزواوي على تساؤلات الشيخ صباح بقوله: إن موضوع التسهيلات الأميركية في عُمان ليس لغزاً على الإطلاق حتى يستمر السؤال عنه والتحقق من مضاره أو منافعه. لذلك يجب وضع موضوع التسهيلات الأميركية في عُمان في إطارها الزمني ـ التاريخي حتى يمكن مناقشة أسبابها ودوافعها. فالتسهيلات الأميركية أعطيت بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين اليمن الجنوبي والاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني ١٩٧٩. كما تمَّ الاتفاق حولها بين مسقط وواشنطن بعد حادثة احتجاز الرهائن الأميركيين في طهران والأزمة الإيرانية ـ الأميركية من تشرين الثاني ١٩٧٩ وطوال سنة ١٩٨٠ وما شكّلته من تهديد لاستقرار المنطقة. كذلك تمّت بعد الغزو السيوفياتي لأفغانستان وانتشار الاحتلال السوفياتي في البلاد وتصعيد الوضع الدولي حوله.

كل هذه العوامل أشعرت عُمان ـ والكلام ما زال للزواوي رداً على الشيخ صباح ـ بأن الوجود السوفياتي قد أصبح يطوّقها من أفغانستان وشبه القارة الهندية ويهدد بانهيار

إيران في أحضانه، كما أصبح الخطر السوفياتي أكثر اقتراباً منها عن طريق اليمن الجنوبي ومعداته مع موسكو التي عززت من التواجد العسكري السوفياتي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي بحكم علاقته مع النظام الأثيوبي. وعندما وجدت عُمان نفسها على بعد لا يزيد أربعين دقيقة من مرمى الطيران السوفياتي، سواء جاء من كابول أو من أديس أبابا، طرح موضوع التسهيلات مع الولايات المتحدة.

«كان شعورنا بالطوق السوفياتي يقترب منا ـ والكلام ما زال أيضاً لوزير الخارجية العماني ـ قد دفعنا إلى البحث مع الولايات المتحدة في موضوع إعطائها تسهيلات عسكرية في عُمان، لقاء تطوير المرافق العسكرية العُمانية من المطارات والمرافىء التي ليس عند عُمان القدرة المالية على الإنفاق عليها، بحيث تصبح في مستوى دفاعي قادر على ردع أي هجوم أو احتمال هجوم سوفياتي مباشر أو عن طريق اليمن الجنوبي أو إثيوبيا. كذلك تدريب وتسليح القوات المسلحة العُمانية بشكل ينسجم مع التطورات الخطرة التي تحيط بالمنطقة ويتلاءم مع تطوير التسهيلات العسكرية الضرورية لحماية أمن البلاد. وقبلت واشنطن بتطوير هذه المرافق بالشكل العسكري المطلوب لقاء إعطائها حق استعمالها عند الضرورة.

«وكان لا بد للموافقة الأميركية من اتفاق رسمي يصادق عليه الكونغرس حتى تتمكن الحكومة الأميركية من دفع تكاليف تطوير وتوفير هذه التسهيلات التي ستبلغ ملياري دولار على مدى عشر سنوات. لأن واشنطن لا تستطيع أن تدفع هذه الكمية من الأموال من دون اتفاق رسمي مصادق عليه من الكونغرس الأميركي، بينما تستطيع دول الخليج وبسهولة، دفع مبالغ بهذا الحجم دون أي اتفاقيات مكتوبة. واعتقدنا في عُمان ــ والكلام أيضاً وأيضاً ما زال للزواوي ــ أن اتفاقية التسهيلات مع الولايات المتحدة قد تشكل في حد ذاتها رادعاً ضد أي مغامرة سوفياتية مباشرة أو غير مباشرة.

□ □ □

عند هذا المنعطف توقف قيس الزواوي عن الكلام برهة من الزمن، ثم عاد ليقول بصوته المنخفض كالعادة، إن بلاده على استعداد للتخلي تدريجياً عن اتفاق التسهيلات الأميركية إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي على استعداد لدفع ملياري دولار خلال السنوات العشر القادمة لتطوير المرافق العسكرية العُمانية نفسها.

هنا تحمّس الشيخ صباح الأحمد وقال: «إننا مستعدون لدفع هذا المبلغ مقابل إلغاء هذه التسهيلات».

وابتسم الزواوي لحماسة الشيخ صباح وقال: «لا يكفي أن تكون أنت وحدك مستعداً، بل يجب أن تكون دول مجلس التعاون كلها مستعدة».

وردّ الشيخ صباح أنه على استعداد لأخذ الأمر على عاتقه. ولم يعلق أحد من الوزراء الحاضرين على العرض العُماني ولا على الرد الكويتي، واكتفى المجلس بأخذ العلم من الموقف العُماني في موضوع التسهيلات. لكن الشيخ صباح عاد للكلام قائلاً للزواوي:

ـ لا يهمك سكوتهم فأنا سأتابع الموضوع معهم. ولم يضف الوزراء الخليجيون شيئاً إلى الموضوع.

عندئذٍ قال الشيخ صباح للزواوي: لماذا لا يعرض اتفاق التسهيلات على المجلس لمناقشته.

وأجاب الزواوي بأن الاتفاق منشور ومعروف.

فقال الشيخ صباح لماذا لا تودع منه نسخة في الأمانة العامة للمجلس.

ردّ الزواوي بأن بلاده على استعداد لإيداع نسخة من اتفاق التسهيلات الأميركية لدى الأمانة العامة إذا كانت دول المجلس كأنها على استعداد لإيداع نسخ من كل اتفاقاتها

مع الدول الأجنبية في الأمانة العامة.

سكت الحاضرون ولم يعلق أحد منهم بشيء. واعتبر الشيخ صباح والزواوي الموضوع منتهياً.

□ □ □

لما كانت الورقة العُمانية قد بحثت في الأولويات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، كذلك بحثت الورقة السعودية التي هي تطوير للورقة العُمانية بتكليف من مؤتمر أبو ظبي السابق، في هذه الأولويات من زاوية مختلفة. وأكدت الورقة السعودية أنه إذا كان الاتحاد السوفياتي يشكل خطراً على الخليج، فلا يعني ذلك إدخال الولايات المتحدة إلى المنطقة لأن هذا لا يخدم القضية. وتناقش الوزراء في الأولويات السياسية طويلاً، وتدارسوا الأوضاع في أفغانستان وإيران وباكستان. وركّز الأمير سعود الفيصل على أن الأولويات الخليجية هي الأولويات العربية والإسلامية.

وقال قيس الزواوي إنه كلما كبرت القوة الذاتية الخليجية وترسخت عسكرياً خف الاعتماد على الوجود الغربي. لكن مهما حدث فإن ذلك لن يخفف من الوجود السوفياتي في المنطقة، فالصراع بين الجبارين الدوليين قد فرض فرضاً على المنطقة. لذلك فمهما جرى من تقدم في قضية الشرق

الأوسط، فإن ذلك لن يلغي الصراع الأميركي ـ السوفياتي حول الجزيرة العربية وستبقى المواجهة بين موسكو والدول الحليفة لها في المنطقة وبين مجموعة الدول الخليجية.

ولما عاد الوزير السعودي ليؤكد أن إسرائيل تشكل خطراً حقيقياً على المنطقة، لا يلغي الخطر السوفياتي إنما يوازيه، طرح الوزير العُماني موضوع معاهدة الصداقة والتعاون بين ليبيا واليمن الجنوبي وإثيوبيا، مذكراً بما قاله الرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد من أن الدول الثلاث تهدف إلى مجابهة «النشاط العسكري المتزايد للولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى في المنطقة». وطالب الوزير العُماني بالتنديد بهذه المعاهدة باعتبارها تهديداً مباشراً لأمن المنطقة ومحاولة لإدخالها ضمن حلقة التحالفات الدولية.

ورفضت الكويت مبدأ التنديد المباشر لأنه سيعطي انطباعاً بأن مجلس التعاون الخليجي يشكل تكتلاً عسكرياً وسياسياً مضاداً للتكتل اليمني الجنوبي ـ الليبي ـ الإثيوبي. كذلك تحفظت السعودية على المطلب العُماني، لأن ذلك سيؤثر على التحرك الخليجي والعربي والدولي حول الاتفاق على مبادرة الأمير فهد الخاصة بقضية الشرق الأوسط. وإن فتح أي معركة جانبية مع أي طرف عربي سيجرّ إلى انقسام في الموقف العربي عند طرح مشروع الأمير فهد في إطار

الجامعة العربية في القمة العربية المقبلة، باعتباره أساساً ممكناً ومعقولاً لمبادرة عربية لحلّ قضية الشرق الأوسط. لذلك لم يشر البيان الختامي المشترك إلى هذه المعاهدة تصريحاً، مكتفياً بالتلميح. كذلك كان موقف الأمير سعود الفيصل في المؤتمر الصحافي الذي عقده في نهاية الاجتماعات عندما قال رداً على سؤال حول المعاهدة الثلاثية هذه بأن وزراء الخارجية الستة، قد بحثوها إلّا أنه ليس لديهم أي معلومات مفصّلة أو واضحة عنها. لكنه لمح إلى أن هذا الأمر يزعج الكثير من الدول العربية، ويجب بحثه في إطار اتفاق الدفاع العربي المشترك.

ولعل أهم ما يزعج بعض الأطراف العربية في هذه المعاهدة إدخال دولة غير عربية إلى اتفاق بين دولتين عربيتين وخاصة بعدما بدا أن منغستو مريم يحاول مؤخراً إجراء مفاوضات مع الصومال لحل مشاكله المعلّقة معها. وكذلك بدأ البحث عن حل للمشكلة الإرتيرية بالتقارب مع الرئيس السوداني جعفر نميري وبموافقته على عقد قمة سودانية ــ مصرية ــ أثيوبية لحل مشاكل مياه النيل.

لذلك تساءل العديد من المراقبين عن مصلحة إثيوبيا في الدخول إلى حلف عربي ــ عربي. ولا يرى هؤلاء المراقبون من تفسير سوى أن موسكو ضغطت على إثيوبيا للانضمام إلى

هذه المعاهدة، وربط هؤلاء المراقبون بين هذا التحليل وبين زيارة العقيد معمر القذافي لكل من أبو ظبي والكويت قادماً من أديس أبابا. وتؤكد المصادر الخليجية المطلعة أن القذافي طالب كلاًّ من الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت بمساعدة إثيوبيا مالياً واقتصادياً. وإلّا فإن إثيوبيا «ستحيل النفط ـ إلى نفط أحمر». وتعلق هذه المصادر على هذا الخبر قائلة إن إثيوبيا كانت قادرة على حلّ مشاكلها الاقتصادية ومشاكلها مع الصومال وأرتيريا عن طريق التعاون والصداقة مع عرب الخليج لا عن طريق استعدادهم غير المبرر.

□ □ □

كان أهم ما صبغ اجتماعات اليوم الثاني من مؤتمر الطائف هو رغبة كل أعضاء مجلس التعاون الخليجي في تطوير موقف المجلس من قضاياه، بشكل مرحلي، يعزز الشعور بالكسب أكثر من الإيحاء بالخسارة. لذلك كانت مواقف أكثر الدول مريحة ومرنة، من دون أن يكون فيها أي تصلب أو عناد.

وكان الوزراء الخليجيون الستة يريدون التعامل مع الأشقاء العرب خارج مجلس التعاون على أساس المحافظة على الحدّ الأدنى من العلاقات مع الدول التي تبقيهم في خانة الأصدقاء

ولا تستعديهم. كذلك كانت رغبتهم في لملمة الصف العربي بغض النظر عن مواقف أي فريق من الفرقاء من مجلس التعاون الخليجي، أكانت سلباً أم إيجاباً.

□ □ □

ومرّ اليوم الثاني من أيام الطائف الخليجية الثلاثة، وكان الحديث في العمق السياسي قد تمّ، وكانت المصارحة بين الفرسان الخليجيين الستة قد أصبحت وكأنها حدث عادي يقع ضمن مجريات الأمور العابرة.

وازدادت رقعة الابتسامة على الوجوه التي أحاطت بالطاولة المستديرة، وأدركوا أن الخطوة الأولى في طريق التعاون الخليجي رغم أنها كانت الأصعب، فإن الخطوة الثانية هي الأخطر في حساب الأرباح والخسائر في عالم السياسة المتغير.

لقد بدا الطريق وكأنه غير آمن تماماً.

الطائف (٣)

12 عشرة متغيرات سياسية

في الطائف ابتدأ الفصل الثاني من مجلس التعاون الخليجي في الأيام الثلاثة ما بين ٣١ آب/ و٣ أيلول ١٩٨١. وكانت بداية مشجّعة للدول الست الأعضاء بعد مسيرة الولادة القلقة التي رافقت عملية الحمل الطويلة.

لم تكن المسافة طويلة من الطائف إلى الرياض إلى مسقط إلى أبو ظبي حتى عادت إلى الطائف مجدداً، أي منذ طرحت فكرة مجلس التعاون الخليجي في القمة الإسلامية في الطائف في كانون الثاني ١٩٨١، حتى الاجتماع التمهيدي الأول بعد ذلك مباشرة في الرياض حتى مؤتمر مسقط

التأسيسي في آذار ١٩٨١ إلى القمة الخليجية الأولى في أبو ظبي التي كرّست شرعية قيامه وقانونية هيئته. كانت في حدود الأشهر إذا ما قورنت بالسنوات التي قطعتها دول السوق الأوروبية المشتركة حتى قامت هياكلها ونمت تنظيماتها. فالمسألة كانت شاسعة من ستراسبورغ إلى مسينا، ومن البندقية إلى روما. كانت في حدود السنوات، إلى أن أصبحت دول السوق الأوروبية المشتركة مجموعة إقليمية لها وزنها في المحيط الدولي. لذلك تبدو الخطوة الأولى في مسيرة الألف ميل خليجي، ــ على صعوبتها وخطورتها ــ خطوة سريعة في مجال التعاون الاقليمي إذا ما قورنت بالسوق الأوروبية المشتركة أو بمنظمة «آسيان» الآسيوية، التي تضم الدول الآسيوية الست ذات الأنظمة المتشابهة والمصالح المشتركة.

□ □ □

صحيح أن من الظلم المقارنة بين مجلس التعاون الخليجي وهو ما زال يحبو خطواته العملية الأولى، وبين منظمات شبيهة كالسوق الأوروبية المشتركة أو «آسيان» أو أي تنظيم إقليمي آخر، لأن بين هاجس الحلم وتحقيقه عادة مسافة طويلة. فبين انعقاد القمة الخليجية الأولى في أبو ظبي في ٢٦ أيار ١٩٨١، التي أعلنت رسمياً قيام مجلس التعاون

الخليجي، وبين مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربي الذي عقد في الطائف في ٣١ آب ١٩٨١، كانت المتغيرات السياسية في منطقة الجزيرة العربية وعلى حدودها ومشارفها قد أفرزت معطيات جديدة خلال الأشهر الثلاثة التي مرت بين المؤتمرين.

وصحيح أيضاً أنه ما بين المؤتمرين كان قد أصبح لمجلس التعاون الخليجي أمين عام وأمناء عامّون مساعدون ومقر وموازنة ونظام أساسي ونظام داخلي وبعض الموظفين والكثير من البيانات، لكن كل هذا لم يجعل لمجلس التعاون مواقف وسياسات وأدواراً. فهو ليس أكثر من تكتل لأنظمة متشابهة ذات وجود جغرافي موحّد، من دون أن يصبح مجلس التعاون الخليجي هذا منظمة إقليمية ذات طابع وحدوي وصاحب استراتيجية مميزة أو خاصة في المنطقة العربية.

المتغيرات السياسية المحيطة بدول الخليج والمرتبطة بالمواقف التقليدية لهذه الدولة، كانت أسرع بكثير من قدرة مجلس التعاون الخليجي على الإحاطة بها سلفاً ومواجهتها وهو ما زال في مراحل التأسيس. قمة أبو ظبي كانت الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي يضم حكّام الدول الست الأعضاء. ومؤتمر الطائف كان الدورة

الأولى للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، الذي يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء. ولقد افترقت دول الخليج في أبو ظبي على أساس أنها ستبحث في اجتماع الطائف مجموعة من القضايا التي هي في مجملها اقتصادية وإدارية وإجرائية، مع البحث في المواضيع الأمنية التي أثارتها سلطنة عمان في الورقة التي تقدمت بها إلى مؤتمر أبو ظبي وتمَّ تأجيل البتّ فيها إلى مؤتمر الطائف، حيث كان حرص قمة أبو ظبي على أن يكون المؤتمر قانونياً وعملياً أكثر من البحث في وجهات النظر السياسية المتفرقة بين أعضائه.

لكن في الطريق من أبو ظبي والطائف وعلى امتداد الأشهر الثلاثة التي فصلت بينهما وقعت الأحداث ـ المتغيرات التالية التي لم تكن في حسابات دول مجلس التعاون عند لقائها الأخير.

□ **أولاً**: الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي قرب بغداد والغارة الإسرائيلية التي تبعتها على بيروت، وتغليب وجهة النظر القائلة بأن الخطر الإسرائيلي هو الأبدى والأكثر احتمالاً من الخطر السوفياتي.

□ **ثانياً**: ازدياد حدة العنف الداخلي في إيران بمقتل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الإيرانيين وامتداد حرب

التصفيات الأهلية إلى درجة حالت كلياً دون التوصل إلى حل للحرب العراقية ـ الإيرانية، وأصبح الخوف وارداً من وقوع إيران في قبضة اليسار واندلاع الحرب الأهلية الإيرانية إلى خارج حدودها. مع ما قد يسفر عن ذلك من تحولات جعرافية قد تؤدي إلى بلقنة إيران.

□ **ثالثاً:** فشل إدارة الرئيس ريغان في الخروج بسياسة أميركية واضحة ـ قبل أن تكون معتدلة ـ بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، تؤدي إلى أي احتمال لحلّ عادل للقضية الفلسطينية. بل، على العكس من ذلك، فقد استمرت هذه الإدارة بالانحياز الفاضح إلى جانب إسرائيل، وواصلت تسليحها وإمدادها بالطائرات بعد ضربها بغداد وبيروت، مقابل العجز العربي عن الضغط على واشنطن من أجل التوصل إلى سياسة أميركية مقبولة في المنطقة.

□ **رابعاً:** فشل المبادرة الأوروبية نهائياً في إيجاد بديل مقبول لكامب دايفيد يدفع بقضية الشرق الأوسط إلى طريق الحل، وخروج فرنسا الاشتراكية من نطاق المبادرة الأوروبية نفسها، إلى دور جديد وخاص بها في المنطقة لا يعتبر مرضياً لكل الأطراف العربية.

□ **خامساً:** إعلان الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي مبادرة هي بمثابة المشروع العربي البديل للمشاريع

المطروحة في الساحة الشرق أوسطية، وهي التي دعا فيها إلى قيام الدولة الفلسطينية شرطاً أساسياً والتخلي عن كامب دايفيد، وإجراء تغيير جذري في سياسة الولايات المتحدة يتضمن الاعتراف بمنظمة التحرير. إلّا أن مشروع أو مبادرة الأمير فهد لم تلقَ حتى التفافاً عربياً كاملاً حولها ولا إجماعاً فلسطينياً عليها. كما أن مبادرة الأمير فهد هذه قد تكون بداية مطالب واضحة في العلاقة السعودية ـ الأميركية، قد تفرض على إدارة ريغان علاقة أكثر توازناً مع المملكة العربية السعودية وعبرها مع القضية الفلسطينية، بحيث يتمّ التوصل إلى موقف عربي موحد بشأنها.

□ **سادساً:** الخلاف الذي وقع في مؤتمر أوبيك في جنيف وفشل منظمة الدول المصدرة للنفط في التوصل إلى سعر موحد للنفط، بإصرار السعودية على موقفها في عدم زيادة سعر البرميل على ٣٤ دولاراً أو تخفيض إنتاجها بأكثر من مليون برميل يومياً. ويعتبر هذا الخلاف أخطر خلاف وقع في تاريخ أوبيك.

□ **سابعاً:** حدوث بعض الأعمال التخريبية في الكويت، والجفاء الحاصل في العلاقات بين الكويت والعراق بشأن رفض العراق ترسيم الحدود نهائياً مع الكويت، ورفض الكويت إعطاء تسهيلات للعراق في جزيرتي وربة وبوبيان. كذلك توتر

العلاقة الكويتية مع إيران من جراء احتجاز الباخرة الكويتية. والقلق الدائم من قيام إيران بأعمال تحريضية داخل الكويت. مع الشعور بجمود العلاقة المتميزة التي كانت للكويت مع الدول «التقدمية» في المنطقة.

□ **ثامناً:** البرود والتحفظ وحتى الهجوم بين مجموعة الدول العربية التي من بينها العراق وسورية واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الشمالي والصومال والأردن، كل لأسباب مختلفة وخاصة به، أمام قيام مجلس التعاون الخليجي وما يشكله من تهديد لعلاقاتهم التقليدية مع دول الخليج وتخوفهم من قيام تكتل إقليمي منافس لدور الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة، تتحكم فيه الدول النفطية الغنية بباقي الدول.

□ **تاسعاً:** التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون بين ليبيا واليمن الجنوبي وإثيوبيا، تغطي مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين الدول الثلاث ذات الارتباط الوثيق بالاتحاد السوفياتي. بالإضافة إلى أن هذه المعاهدة الثلاثية تدخل لأول مرة طرفاً غير عربي هو إثيوبيا في تجمع عربي أياً كان اتجاهه. وتزيد هذه المعاهدة من المخاوف الخليجية التقليدية من الاتحاد السوفياتي وسياسته التوسعية والتطويقية في المنطقة، بحيث تضطر عدد من دول المجلس ذات

العلاقة «الودية» مع طرابلس وعدن إلى اتخاذ موقف معارض لهذه المعاهدة.

□ **عاشراً:** حادثة إسقاط الطائرتين الليبيتين بالطائرات الأميركية التابعة للأسطول السادس فوق خليج سرت الليبي، بكل ما في ذلك من عرض واضح للعضلات العسكرية الأميركية ومع كل ما في ذلك أيضاً من تحدٍ ليبي عسكري وسياسي للدور الأميركي في المتوسط. وقد وقع الاشتباك الجوي الأميركي ــ الليبي في الوقت الذي كان فيه العقيد القذافي في عدن يوقّع معاهدة الصداقة والتعاون الآنفة الذكر مع كل من عدن وأديس أبابا. ولا يخفى أن القصد الأميركي من الصدام الجوي مع ليبيا هو القول لموسكو أن عند واشنطن العزم السياسي والعضلات العسكرية للتصدي لحلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة والحدّ من نفوذهم.

□ □ □

عندما اجتمع وزراء خارجية دول الخليج الست في الطائف أدركوا أمام هذه المتغيرات السياسية العشرة أنهم يواجهون أوضاعاً جديدة لم تكن في الحسبان عند لقائهم في أبو ظبي. إلّا أن هذا لم يمنعهم من البدء بالأمور الإجرائية التي كانت تنتظرهم وبتّها قبل الانتقال إلى الأمور السياسية

والأمنية التي أجل البحث فيها في أبو ظبي والتي تخطتها المتغيرات العشرة.

في الأمور الإجرائية: تمَّ الاتفاق على تعيين أمينين عامين مساعدين للأمين العام عبد الله بشارة. فقد ظفرت عمان بمنصب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية اختارت له إبراهيم الصبحي سفير عمان في الصين. وكانت السلطنة قد أصرت على أن يكون الأمين العام المساعد للشؤون السياسية من نصيبها في حال اختيار الكويت بشخص عبد الله بشارة لمنصب الأمين العام.

وكان إبراهيم الصبحي قد شغل منصب القائم بالأعمال في السفارة العمانية في لندن، ثم نقل إلى وزارة الإعلام حيث عمل فيها فترة وجيزة، عيّن على أثرها سفيراً لعمان في الصين عندما تمّ التبادل الدبلوماسي بين الصين وعمان سنة ١٩٧٨. أما الأمين العام المساعد الآخر للشؤون الاقتصادية فكان من نصيب السعودية بشخص الدكتور عبد الله القويز، وهو دكتور مجاز في الاقتصاد سبق أن عمل في عدة مناصب رفيعة في المملكة.

□ □ □

من الأمور الإجرائية الأخرى التي بحثها الملجس الوزاري

لمجلس التعاون الخليجي، وتقع في إطار الإجراءات «الأهم» ذات التأثير المستقبلي على بنية مجلس التعاون إقرار المجلس الاتفاق الاقتصادي الذي وقّعه وزراء المال والاقتصاد بالأحرف الأولى في حزيران ١٩٨١، ورفعه إلى القمة الخليجية الثانية المقبلة للمصادقة عليه بصفتها المجلس الأعلى.

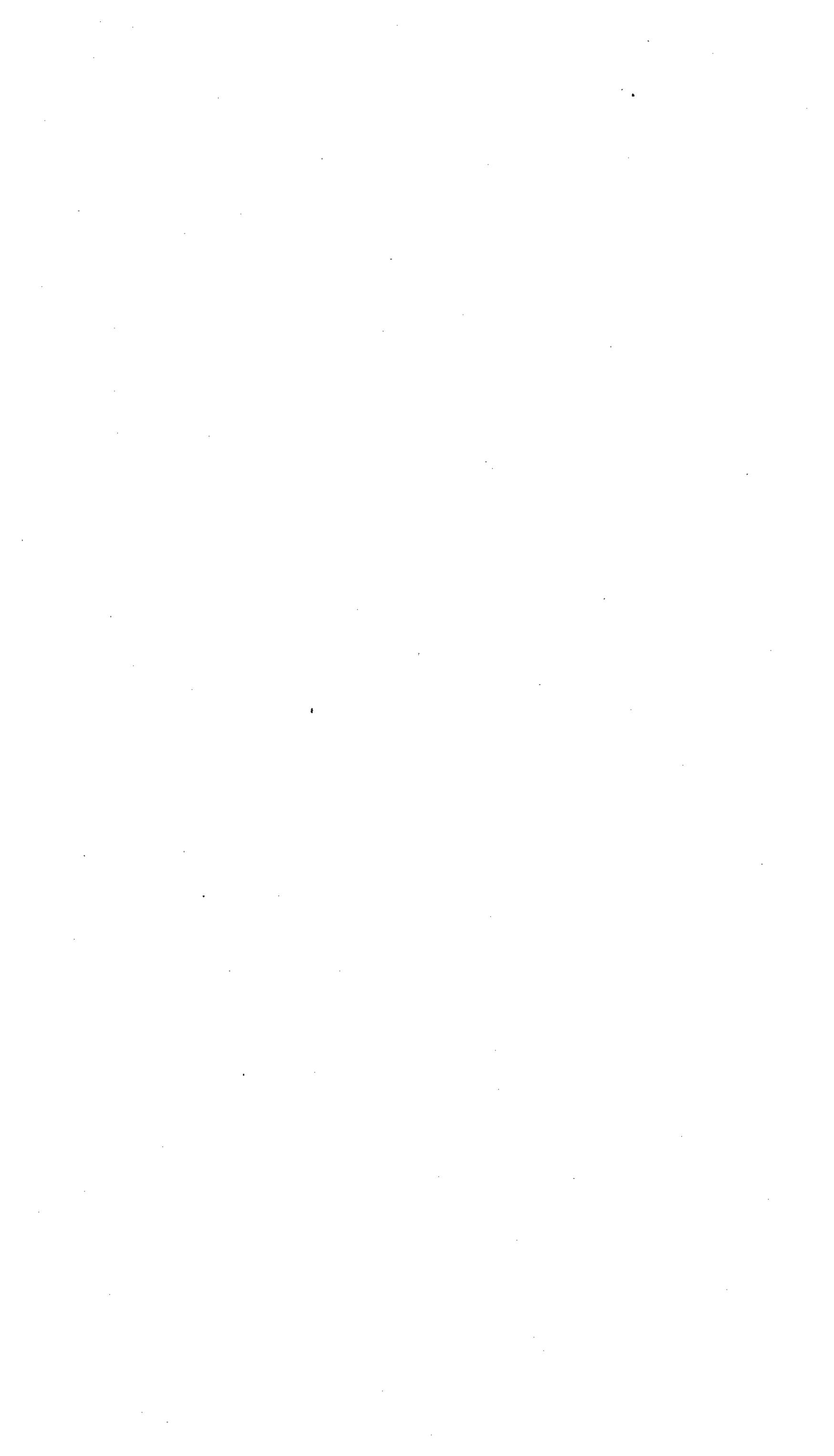
وأهمية هذا الاتفاق الاقتصادي أنه نواة لوحدة اقتصادية شاملة. وهو خطوة إيجابية في طريق طويل حتى تصل دول الخليج إلى تجانس وانفتاح اقتصادي كامل في ما بينها. لذلك تمّ التركيز على أن التعاون الاقتصادي بين دول المجلس هو العمود الفقري للعمل في المستقبل الذي يؤمن انصهار المنطقة في «إطار يمهد لوحدتها». وجاءت دعوة المجلس وزراء الصناعة في الدول الأعضاء للاجتماع قبل مؤتمر القمة الثاني جزءاً من التركيز على البنية الاقتصادية، التي رآها الأمين العام للمجلس عبدالله بشارة المهمة الأساسية لمجلس التعاون التي ستقود بطريقها إلى تفاهم سياسي متى ما التحمت المصالح الاقتصادية لدول المجلس، بحيث تفرض المصلحة الاقتصادية الاتفاق السياسي.

□ □ □

أشرف اليوم الثالث والأخير من أيام الطائف الخليجية الثلاثة

على نهايته. وكان البيان الختامي المشترك قد صدر مشتملاً ــ بشكل أو بآخر ــ على معظم المتغيرات السياسية العشرة التي وقفت وراء التفكير السياسي لفرسان الخليج الستة. وكانت الطاولة قد اكتملت استدارتها والابتسامات انتهى توزيعها والدورة الأولى للمجلس الوزاري الخليجي قد أقفلت أبوابها.

وبدت مسافة الألف ميل خليجي طويلة، بقدر ما بدت الخطوة الأولى كبيرة وفاعلة. وأسدل الستار على المسرح الخليجي وسط ارتياح المخرج وانشراح الممثلين وحماسة الجمهور.



13 النظرية التآمرية

هل هناك من يتآمر على الخليج؟

سألت سؤالي هذا، وكأنني وضعت لغماً موقوتاً أمام باب ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك الذي شهد وعاصر كل اجتماعات مجلس التعاون الخليجي منذ أن كان جنيناً فكرياً، إلى أن أصبح منظمة إقليمية يمثل أغنى دول العالم.

تنحنح ذلك الدبلوماسي الخليجي وقال: هل تريد أن تحرجني؟ وأضاف: لا حرج عندنا في الشؤون الخليجية. صحيح أننا ــ نحن الخليجيين ــ نستعين على أمورنا بالكتمان، إلّا أن العالم أصبح صغيراً إلى درجة أنكم أنتم

الصحافيين أصبحتم قادرين على اختراق الحصار الإعلامي الذي نفرضه عليكم لقراءة أفكارنا من قبل أن تقرأوا بياناتنا التي لا تقول شيئاً، والتي نظن أننا نخدع بها كل أذكياء العالم.

قلت هل من الممكن أن تعطيني عناوين الموضوعات التي طرحت في اجتماعات القمة الخليجية الثانية في الرياض والتي ظلت خارج جدول الأعمال الخليجي وخارج القاعات الفخمة في قصر المؤتمرات للعاصمة السعودية؟

أجاب محدثي الدبلوماسي الخليجي فقال:

أنت تعرف أن أهم المحادثات التي جرت وتجري بين قادة الخليج هي التي تتم في الاجتماعات الثنائية خلال الزيارات التي يقومون بها بعضهم للبعض الآخر في الأجنحة المتجاورة، ومن خلالها يصلون إلى نوع من التفاهم العريض قلما يفصحون عنه بكلام واضح أو في بيان رسمي. وهذا التقليد اتبع في الرياض كما اتبع في أبو ظبي خلال القمة الخليجية الأولى في حزيران ١٩٨١، حين أعلن عن ولادة مجلس التعاون لدفول الخليج العربية. اكتب.

وكتبت.



ـ «كان هناك ثلاث قضايا أساسية وآنية سيطرت على محادثات الزعماء الخليجيين في الرياض، كلها انطلقت من معطيات الساعة، لا من المواقف التقليدية السياسية التي كادت كل دولة من دول الخليج أن تشكل منها متراساً تتمسك به إن لم نقل تختبىء وراءه خوفاً من تبني موقف جديد.

كانت أولى هذه القضايا هي فتح باب الحوار مع الاتحاد السوفياتي، لخلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية. ولم يكن الهدف من طرح موضوع الاتحاد السوفياتي السعي ركضاً لإقامة علاقات دبلوماسية أو تبادل السفراء بين موسكو والرياض مثلاً، أو بين موسكو ومسقط بقدر ما كان تقييماً للظروف السياسية الحالية والدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد السوفياتي في هذه المرحلة الدقيقة من التطورات العربية. وكانت الكويت الدولة صاحبة الرأي بضرورة البحث في تصور جديد للتوازن السياسي في العلاقات الدولية، تساندها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة وأن ذلك التوقيت يبدو مواتياً في ظل التطورات الأخيرة المشجعة من قبل الاتحاد السوفياتي في عدم معارضته للمبادرة السعودية في قضية الشرق الأوسط، وما تضمنته هذه المبادرة السعودية من مبادىء سبق أن أقرّها الاتحاد السوفياتي بقرارات دورية متعددة وصيغ وأشكال مختلفة سبق أن طرح هو شبيهاً لها.

وكان تبادل برقيات التهنئة التقليدي والمستمر منذ سنوات بين عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس السوفياتي بريجنيف في ذكرى الثورة البولشيفية، ومن قبلها الموقف الإيجابي لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل من الاتحاد السوفياتي لتقديره العلني للمبادرة السعودية، قد خلق المناخ المماثل للطرح الكويتي بضرورة إقامة توازن مطلوب في العلاقات الدولية، من دون أن يتوصل المؤتمرون إلى اتفاق نهائي، أو حتى مجرد خطوط عريضة حول أفضل السبل لإقامة مثل هذا التوازن. كل ما في الأمر أن موضوعاً كموضوع العلاقات مع موسكو لم يعد محرماً بحثه، ولم تعد هناك مواقف متشنجة حوله. بل أصبح الطريق إلى فتح حوال مع موسكو آمناً وإن لم يكن سالكاً كله بعد.

والموقف السعودي كان واضحاً من موضوع العلاقات مع موسكو، على الأقل بالنسبة لدول مجلس التعاون. والسعودية لا تشجع دول الخليج على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي ودول العالم الشيوعي بما في ذلك الصين، كما أنها لا تعارض إذا شاءت إحدى هذه الدول أن تقيم مثل هذه العلاقة.

أما في ما يعني السعودية بالذات، فهي مع اعترافها بأهمية

الاتحاد السوفياتي كدولة كبرى والدور الأساسي الذي يلعبه في مجمل قضايا العالم، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط، إلّا أنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لإقامة أي تمثيل دبلوماسي بين الرياض وموسكو. ذلك أن هناك موقفاً سعودياً تقليدياً من موضوع الشيوعية الدولية والسياسة السوفياتية المعلنة من تصدير المبادىء الشيوعية إلى دول العالم، لا تستطيع السعودية أن تتخلى عنه كدولة إسلامية حامية الحرمين وزعيمة العالم الإسلامي. إلّا أن سياسة السعودية من المرونة بمكان بحيث تريد أن تحتفظ بهذه الورقة الرابحة في لعبة التوازن السياسي الدولي عندما تعتقد أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي ذلك، وعندما يكون التوقيت مناسباً، بحيث تفرض المصلحة الوطنية إياها التضحية بالموقف الإسلامي التقليدي.

إلّا أن كل ذلك لا يمنع أن الدبلوماسيين السعوديين يلتقون باستمرار دبلوماسيين روساً في المحافل الدولية ويتبادلون وجهات النظر حول مختلف قضايا الساعة. حتى إن كبار الرسميين السعوديين، عندما يقومون بزيارات رسمية لأي من العواصم العالمية، يلتقون بالسفراء االروس على موائد الرؤساء والوزراء الغربيين ويتبادلون معهم الأحاديث والآراء. لذلك يهم الدبلوماسية السعودية باستمرار أن تظهر المواقف السوفياتية الإيجابية من القضايا العربية وخاصة مؤخراً في ما

يتعلق بمبادلة الأمير فهد ولي العهد السعودي لقضية الشرق الأوسط.

□ □ □

من هنا تركز البحث واستحوذ النقاش على القضية الثانية التي هي مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي. وعلى الرغم من عدم وجود أي عمق للخلافات، في وجهات النظر بين الدول الخليجية حولها، كان من رأي بعض الدول الخليجية ألّا يكون تأييدها لهذه المبادرة ككتلة سياسية تذهب إلى قمة فاس في المغرب وكأنها تحاول فرض هذه المبادرة على العرب. وكان هذا الموقف نابعاً من خشية بعض هذه الدول الخليجية من إثارة حساسيات دول عربية معينة ما زالت غير قادرة على اتخاذ موقف حاسم ونهائي من المبادرة السعودية.

لذلك تريد بعض هذه الدول الخليجية، ومنها الكويت، ألّا تفسح في المجال لأن يكون الموقف الخليجي من المبادرة موقفاً جامداً غير قابل للتطوير أو التعديل والنقاش. بحيث لا توحي المبادرة للعرب غير الخليجيين بأن دول مجلس التعاون الخليجي تريد أن تفرضها فرضاً وتضع العرب الآخرين أمام الأمر الواقع. وعلى هذا الأساس كان الموقف السعودي داخل لقاءات قمة الرياض مرناً جداً إلى درجة إعلانهم أنهم غير

متمسكين بمبادرتهم، وأنهم حريصون على أن تحظى هذه المبادرة بموافقة عربية جماعية، وأنهم على استعداد لاعتبار المبادرة وكأنها لم تكن، خاصة إذا ما كانت سبباً لحدوث انشقاق أو خلاف عربيين. لذلك ترى السعودية أن مبادرة ولي لم تعد مبادرة دولة واحدة بل إنها أصبحت مبادرة عربية ولو أنها ستطرح في قمة فاس وعلى جدول الأعمال باسم السعودية وحدها كدولة، لا باسم دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة كما كان يريد البعض. أي أنها أول مبادرة عربية صرفة منذ بداية الصراع العربي ــ الإسرائيلي ومنذ بداية ظاهرة المبادرات الدولية. لذلك لا يمكن إلّا أن تكون مبادرة عربية يصح فيها الاجتهاد كما يصح فيها النقاش والتعديل.

□ □ □

أما القضية الثالثة التي شغلت الزعماء الخليجيين في لقاءاتهم المتعددة، بعيداً عن جو القاعات الرسمية، فهي علاقات دول مجلس التعاون مع الدول المحيطة بها في أطراف الجزيرة العربية، والتي تشكل ما يمكن وصفه بحزامين: حزام الفقر، وحزام الحرب.

أما دول حزام الفقر فهي تحديداً اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، اللذين أوليت العلاقات معهما حيّزاً كبيراً من الوقت والاهتمام، خاصة أن لكل دولة من دول مجلس التعاون

علاقات منفردة ومختلفة مع كل من صنعاء وعدن، إن لم تكن خاصة ومميّزة مع هاتين العاصمتين. فللكويت مثلاً علاقات قديمة مع اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، بينما لسلطنة عمان علاقات حسنة مع صنعاء وسيئة مع عدن. وكذلك لدولة الإمارات العربية المتحدة علاقات حميمة مع كل من عدن وصنعاء. وقد تجد هذه الدول أن التخلي عن هذه العلاقات الخاصة، إذا تمَّ الاتفاق على سياسة اقتصادية موحّدة لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه هذه الدول أو بعضها ـ وسيدخل ضمن حزام الفقر معها الصومال وجيبوتي ـ قد يفقدها هذا التميّز في العلاقة، وبالتالي لا بد أن يفقدها حيّز نفوذها داخل هذا الحزام ومعه وسائل الصبر التقليدية في مثل هذه الحالات.

لذلك تركزت المحادثات في هذا الموضوع على أن يضع مجلس التعاون الخليجي مواقف عريضة لسياسة المعونات الاقتصادية تجاه دول حزام الفقر بالذات، دون أن تشكل هذه السياسة العريضة موقفاً إفرادياً، خاصة أن دول مجلس التعاون حريصة على أن لا تظهر، نفسها بمظهر التكتل الإقليمي للدول الغنية بمواجهة الدول الفقيرة، بسبب حرصها على ممارسة سيادتها واستقلالها تجاه علاقاتها بالدول العربية والأجنبية.



أما دول حزام الحرب، التي هي العراق وإيران، فقد شغلت جانباً كبيراً من اهتمام وأحاديث زعماء دول مجلس التعاون في قمته الثانية، والتي جرّت إلى طرح موضوع الحرب العراقية ـ الإيرانية برمته بعد مضي أكثر من أربعة عشر شهراً على بدئها. وحول مائدة الحرب كان الحديث طويلاً عن السلام وعن مضار ومخاطر استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية والخطر الذي يمكن أن تشكله هذه الحرب لو طالت أكثر فأكثر. واتضح من سياق الآراء أن المصلحة الخليجية تقتضي استعمال الوسائل الدبلوماسية الممكنة والمتوفرة أمام مجلس التعاون للضغط على إيران في المحافل الدولية والإسلامية للبدء في مفاوضات تضع هذه الحرب في إطار حلّ مقبول، يدفع إيران للاعتراف بجميع الحقوق العربية المشروعة للعراق، إذ إن استمرار الحرب، يهدد في كل لحظة بإشعال المنطقة وإشغالها.

لذلك بحث المؤتمرون المواضيع العسكرية في ضوء اجتماع رؤساء الأركان الذي عُقد بعد اجتماع وزراء الخارجية لمجلس التعاون في الطائف في آب ١٩٨١. ولما كانت الخلافات هي في وجهات النظر حول طرق وسرعة قيام أي نوع من التعاون العسكري، فقد تمّ الاتفاق على قيام هيئة عسكرية تنسيقية للبحث في كل الآراء التي طرحت، على أن يعقد مؤتمر لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي الست للخروج بصيغ للتعاون العسكري بين الدول

الأعضاء تكون ممكنة وعملية ومقبولة في مجملها، وتكون بداية عملية للمواضيع الأمنية العسكرية التي تشغل بال معظم الدول الخليجية.

والحديث عن حزام الحرب جرّ إلى الحديث عن أولوية الأخطار التي تواجه الجزيرة العربية والخليج، وعما إذا كان الخطر الإسرائيلي أم الخطر السوفياتي هو الأشد. وأجمعت الآراء على أن الرعونة الإسرائيلية، التي أثبتت قدرتها على اختراق الأجواء الخليجية للوصول إلى المفاعل النووي في بغداد وضربه، ما زالت قادرة على أن تجعل من كل دولة خليجية دولة مواجهة، وبالتالي فإن إسرائيل هي التي تهدد أمن وسلامة الخليج بقدر ما يهدد التوسع السوفياتي وبلدان القوس الممتد من أفغانستان إلى إثيوبيا عبر بحر العرب والبحر الأحمر المتحالفة مع موسكو.

ورأى المؤتمرون في الرياض أن خطر موسكو لا يلغي خطر تل أبيب، بل على العكس، فإن التهديد الإسرائيلي المستمر في تفجير أوضاع المنطقة قد يدفع الاتحاد السوفياتي إلى التدخل، وعندئذٍ لن يكون الخليج ولا دوله في منأى عن التهديد السوفياتي. لذلك رأوا أن من الضروري موازاة الخطرين ببناء استراتيجية متوازنة تأخذ في الحساب الخطر الإسرائيلي بقدر ما تأخذ في الحساب الآخر قدرات الاتحاد

السوفياتي على التوسع ومطامعه للوصول إلى مياه الخليج الدافئة ونفطه».

□ □ □

توقف محدثي الدبلوماسي الخليجي المحنّك، صاحب التجارب السياسية الواسعة في دروب ومسالك السياسة الخليجية عن الكلام، وكأنه اعتبر نفسه قد كفى واكتفى.

لكنني عاودت سؤال الأول والأساسي له.

ترى من يتآمر على الخليج؟ لقد أجبتني عن أسئلة كثيرة لم أسألها ولم تجبني عن هذا السؤال؟ صمت محدثي برهة ثم تطلع نحوي وقال:

هل سمعت بالنظرية التآمرية في المسألة الخليجية؟

قلت له: لا.

قال: لعلّها من أبسط النظريات لو استطعنا أن نمسك بأول خيوطها، ففيها الجواب على سؤالك.

قلت: إذاً لنبدأ بكشف الغمة عن أسرار تلك الأمة.

قال: لذلك حديث آخر.



14 ثورة البرّين

لقد أصبح الحديث عن أمن الخليج، وخاصة منذ قيام «مجلس التعاون الخليجي»، حديثاً واقعياً، ولم يعد الحديث عن أمن الخليج حديث خرافة. لقد بات حديث الضرورة الملحّة. والمؤامرة التخريبية في البحرين تظهر هذا الإلحاح بوضوح. فالمتآمرون الذين بلغ عددهم حوالى ٦٢ شخصاً، ليس بيهم فلسطيني أو سوري أو لبناني أو عراقي. عرب الشمال ـ كما يسمينا عرب الخليج ـ لم يعودا مصدر التآمر التقليدي الذي توهّمه وخاف منه الخليجيون طوال العقود الأخيرة. المتآمرون اليوم مواطنون سعوديون وبحرينيون وكويتيون وعُمانيون. والمحرّض على التآمر ليس الاتحاد السوفياتي ولا الأحزاب

العقائدية العربية ولا الأنظمة العربية الحزبية، بل دولة أجنبية لها تاريخ حافل في الخليج اسمها إيران.

صحيح أن العقل العربي عقل تآمري ـ كما قال لي صديق خليجي ـ أي بمعنى أنه يبالغ في حقائق معينة أو بتغاضي عن وقائق ثابتة، فيزيد من هنا وينقص من هناك، إلّا أن ملف العلاقات العربية ـ الإيرانية وخاصة في الخليج، لا يحتاج إلى عقل تآمري عربي ليبرهن على خطورة المرحلة التي تمرّ بها دول الخليج في علاقاتها مع النظام الإيراني الحالي. ولعل الخطورة التي وصلتها اليوم لا سابق لها في عهد الشاه، حتى إبان مطالبته بالبحرين.

لا شك في أن اختيار البحرين مسرحاً للمؤامرة الإيرانية كان يستهدف دول الخليج كلها. ولا أعتقد أن في تفاصيل المؤامرة أي جديد، لأن بنيتها وتشكيلها وتفاصيلها عادية لا بد من أن يختارها أي متآمر. مجموعات خليجية دُرِّبت في إيران هدفها تصدير الثورة الإسلامية، وصلت إلى البحرين على دفعات بعدما قامت بتهريب السلاح وخزنه، هدفها زرع الفوضى عن طريق القيام بعمليات خطف واغتيال لرجال الدولة في البحرين واحتلال المراكز الحساسة، يصار بعدها طلب المساعدة من إيران لإقامة نظام ثوري إسلامي في البحرين. وكانت إيران على استعداد لإنزال قوات في البحرين

عن طريق إرسال ٤ حاملات هوفركرافت من ميناء بوشهر لهذه الغاية. وتبدأ ملامح الحلقة ــ النظرية ــ التآمرية تتفتح. ويندلق سدّ التخريب والفوضى في الخليج العربي، بلداً بلداً.

لذلك اعتبرت المملكة العربية السعودية أن المؤامرة الإيرانية في البحرين من الخطورة بمكان، وأعلنت بلسان وزير داخليتها الأمير نايف بن عبد العزيز، أن المعاهدة الأمنية التي وقعتها مع البحرين يجب أن تتبعها اتفاقيات مماثلة مع باقي دول الخليج، إلى أن يتم توقيع اتفاقية أمنية موحدة بين دول «مجلس التعاون الخليجي». وسارعت السعودية بعد ذلك إلى توقيع معاهدة الحدود بينها وبين العراق في ٢٨ كانون الأول ١٩٨١، حيث تمّ الاتفاق على استقامة الحدود ما أمن وتثبيتها بنقاط ثابتة وتقسيم المنطقة المحايدة. وهي اتفاقية أساسية وتاريخية لأنه تمّ فيها ترسيم الحدود بين العراق والسعودية للمرة الأولى منذ استقلال الدولتين. وكان قد وقع اتفاق مماثل بعد بدء الحرب العراقية ــ الإيرانية بين العراق والأردن. ولم يبق إلّا اتفاق الحدود بين العراق والكويت معلّقاً.

ولم ينس الأمير نايف أن يعلن في تصريح له في البحرين، بعد توقيع الاتفاقية الأمنية أنه يجب أن «لا نخدع بأن ليس للنظام الإيراني نوايا سيئة في الخليج... بل إن النظام

الإيراني يتآمر على الخليج». وأعقب ذلك تصريح لوزير الداخلية البحريني الشيخ محمد بن خليفة الخليفة دعا فيه إلى «تشكيل قوة انتشار سريع خليجية لمواجهة أي طارىء في المنطقة وللتصدي لأية مؤامرة قد تحاك ضدّها».

□ □ □

إذن الوضع خطر وجدّي. ولأنه كذلك كان لا بد من وقفة مع الرجل الذي يمسك بخيوط الدبلوماسية البحرينية منذ سنوات، وقد عاصر أخطر أزماتها، وخاصة أزمة المطالبة الإيرانية بالبحرين إبان عزّ الشاه، والتي أدت إلى استفتاء الأمم المتحدة وإعلان استقلال البحرين دولة عربية ذات سيادة سنة ١٩٧١.

هذا الرجل هو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين، الذي عرف كيف يمارس دبلوماسية الدول الصغيرة التي ليس عندها لا مال ولا سلاح ولا أساطيل تحمي نفسها بها، وهي محاطة ببحر من الدول الكبيرة والقوية والغنية. لكن الدول الصغيرة هذه ــ يقول وزير خارجية البحرين ــ يجب أن «تقف بشجاعة ضد أي خطر من الخارج، خاصة عندما يمس أغلى ما عند دولة كالبحرين وهو عروبتها».

ويضيف الوزير البحريني قائلاً أنه: «ليس هناك خلاف حدودي أو عقائدي بيننا وبين إيران. ولو كان الأمر كذلك لحاولنا التوصل إلى حلّ له منذ زمان، ولأمكن تسوية الأمور كما تسوَّى عادة بين أي دولتين بحكم طبيعة ذلك الخلاف. لكن الذي تختلف حوله مع إيران هو عروبة البحرين، والهوية العربية هي أكثر ما تعتز به البحرين. والأطماع الإيرانية في هذا المجال لا يمكن السكوت عليها».

ويقول الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة: «لقد تعاملت البحرين مع الثورة الإيرانية منذ اليوم الأول لها بمسؤولية تاريخية، وأرادت أن تتعايش معها إلى أقصى الحدود. لأن الواقع الجغرافي يفرض معطيات ثابتة في العمل الدبلوماسي، ولأن أية علاقة بين دولة وأخرى هي علاقة ذات طرفين. لكن الطرف الإيراني أراد أن يقابل مرونتنا الدبلوماسية ورغبتنا في الأخذ والعطاء بالتآمر. فالبحرين لم تغلق الباب أبداً في وجه إيران».

ويزيد الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة شرحاً فيقول:

«إن من الممكن فتح ملفات التاريخ في كل دول العالم، إذا أرادت أن تفتش عن الآثار القديمة وتسترجع الخلافات والثارات القديمة، لأن في كل دولة من هذه الدول مشاكل مع الدول الأخرى، لا حصر لها ولا

حدود. لقد أرادت إيران أن تسترجع خلافاتها معنا. وأردنا نحن أن ننسى هذه الخلافات بفتح صفحة جديدة بدأناها مع الاستقلال».

ويختصر الوزير البحريني الموضوع إلى حدّ ما فيضيف: «ماذا تريد من منطقة يلفّها الصراع الدولي، وتلتقي فيها الأطماع السوفياتية والمصالح الغربية والتفجير الإسرائيلي. إنها معادلة صعبة جداً.

ولما كانت المعادلة صعبة والصراع الدولي في الخليج قد بلغ مرحلة كبيرة من الخطر، يجيب وزير خارجية البحرين، عندما تسأله ما الذي يمنع قيام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي لتحقيق نوع من التوازن الدولي في المنطقة: «ماذا تقدم أو تؤخر العلاقة مع موسكو اليوم؟ العلاقات الاقتصادية بيننا وبين المعسكر الروسي قائمة والحوار السياسي مفتوح. القضية قضية توقيت وظروف».

□ □ □

أمام الشعور بالخطر الذي يلفّ المنطقة، يتنامى الشعور في الخليج وفي البحرين بالذات، بأن من الغباء السياسي عزل دول «مجلس التعاون الخليجي» عن القضية الأساسية، وهي القضية العربية الكبرى ـــ القضية الفلسطينية والصراع التاريخي

العربي ــ الإسرائيلي. فإسرائيل هي العدو الأساسي رقم واحد، وما التفجير في العلاقة مع إيران إلّا الوجه الآخر لعملة واحدة. لذلك يشعر الخليجيون بضرورة ملحّة لإزالة أي إحساس لدى عرب الشمال والمشرق بأن «مجلس التعاون الخليجي» ودوله لديها أية أفضلية أخطر وأهم من أولويات قضية الشرق الأوسط. فهم يريدون تحصين بيوتهم من خطر جيرانهم وأن يقنعوا العرب الآخرين بضرورة هذه التحصينات وأهميتها.

لذلك دفعت الظروف في الخليج أصحاب الرأي إلى القول بأن العلاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن تأخذ الأولوية من الاهتمام. وإن كان دعاة الأمن أولاً، غير متفقين على تحديد هوية الخطر الذي يداهمهم بوضوح، ولو أنه لا يلغي الخطر الشيوعي السوفياتي. فالتحالفات السوفياتية في القرن الأفريقي تدفع مجلس التعاون إلى اعتبارها موجهة ضدها، لذلك تريد مزيداً من التلاحم مع دول المشرق العربي وإقحامها معها لخلق روادع لدى السوفيات حلفاء الدول المشرقية هذه من استغلال التوتر القائم مع إيران في الخليج.

على هذا الأساس أيّد رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، دعوة العراق .للدول العربية إلى قطع

علاقاتها مع إيران. ودعا «مجلس التعاون الخليجي» إلى اتخاذ الخطوات اللازمة ضد أي بلد يلحق ضرراً ببلدان الخليج العربية سواء بقطع العلاقات أو باتخاذ إجراءات أخرى». وقال رئيس وزراء البحرين في حديثه إلى جريدة «أخبار الخليج» الخليجية، إن على دول الخليج أن تعيد النظر كمجموعة في علاقاتها الدولية.

وكان الشيخ خليفة يلمح من طرف خفي إلى ضرورة قيام علاقات دولية متوازنة بين دول «مجلس التعاون» والجبارين الدوليين. ومما قاله: «إن هذه المسألة يجب أن نقيمها كمجموعة وعلى مستوى مصالحنا. فاليوم لم يعد هناك صداقة بين الدول الكبيرة. هناك مصالح فقط. فإذا كانت العلاقات بين الدول الكبيرة تقوم على المصالح الموجودة في المنطقة، فإن علينا أن نقيم علاقاتنا مع هذه الدول على هذا الأساس».

□ □ □

بينما البحث يجري البحث في الخليج عن علاقات متوازنة بين واشنطن وموسكو، كان البحث في البحرين عن علاقات متوازنة بين السنّة والشيعة. وكما تعتقد دول الخليج أنها تعيش أخطاراً دولية ليست من صنعها، تعتقد البحرين أنها تعيش أخطاراً محلية ليست من صنعها أيضاً. حقائق الحياة

في البحرين لا تستطيع إلّا أن تقبل بالظروف التاريخية والجغرافية التي جعلت من البحرين جزيرة صغيرة تتبع براً وبحراً الجزيرة العربية، وأن ميزتها بأن سكانها ينقسمون إلى نصفين من السنّة والشيعة، وأن أي تفرقة وقعت لم تكن مبنية على أساس ديني. فعندما كانت البحرين فقيرة، كان سكانها من السنّة والشيعة معاً فقراء. وعندما أصبحت البحرين غنية أصبح السنّة والشيعة معاً أغنياء.

لقد استطاعت البحرين أن تتجاوز المشكلة الطائفية عندما أدركت خطورة لعبة ازدواجية الولاء. وعلى هذه الأساس كان التركيز في العقود الأخيرة على أن البحرين بلد عربي إسلامي، قومي التطلعات عروبي الهوية. لذلك يرفض البحرينيون التحريض الإيراني للشيعة في البحرين، الذي هو في حقيقته تحريض سياسي ضد النظام مغلف بالرواسب الدينية والتاريخية المتراكمة. ويقولون إن أي تغيير في وضع البحرين السياسي لن يكون لصالح الشيعة على الإطلاق. فإذا كان الشيعة يشكلون خمسين بالمائة من سكان البحرين، فإنهم لا يزيدون على خمسة بالمائة من سكان الجزيرة العربية. والجزيرة العربية ـ أنظمة وسكاناً وتاريخاً ـ لن تسمح بتغيير سياسي في البحرين.

غير أن كل هذا لا يمنع من أن تنفجر الأوضاع بين

البحرين وإيران من جهة، وبين إيران وسائر دول الخليج إلى حدّ ما ــ وعلى الأخص السعودية من جهة ثانية، التي أعلنت أنها مع العراق في خندق واحد. وأحسّت البحرين أنه عندما تتآمر دولة كبيرة تعدادها ٥٠ مليون نسمة، على دولة صغيرة مسالمة متحضرة لا يتجاوز سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، فإن الخطر الأجنبي الإيراني أكبر منها وأنه لا يهددها فقط، بل يهدد عروبة المنطقة ككل. لذلك يقول البحرينيون إن التشدد في موقفهم من إيران بعد كشف المؤامرة عندهم، كان لكشف الموقف الإيراني في المنطقة، وأن المؤامرة نفسها أبعد من البحرين ومن حق دول الخليج وشعوبها في أن تعرف حقيقة وواقع السياسة الإيرانية. ولو كان الأمر يقتصر على البحرين وحدها، لكان عولج «معالجة بحرينية» تقليدية سبق أن استعملت في «مؤامرات» سابقة.

15 ورقة الحرب

في خريف كل سنة، كان يسود الخليج جو من الترقب يسبق القمة الخليجية التي كانت تعقد خلال شهر تشرين الثاني من كل عام.

في هذا الوقت أيضاً، تكون الأسئلة قد تراكمت عادة خلال أشهر الصيف، بعد أن يكون قد عاد وزراء خارجية دول الخليج من زياراتهم التقليدية إلى نيويورك، وقد ألقى كل منهم بخطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة عند افتتاح دورتها العادية، حدّد فيها موقف دولته التقليدي من قضايا العالم على نحو لا يغضب أحداً ولا يزعج أحداً ــ وبالتالي

لا يحتل سطراً واحداً من عناوين الصحف المحلية.

وبعودة الخليج، ناساً وحكّاماً، إلى مزاولة حركتهم العادية، يكون البحث عن «محدثي الخليجي» قد قطع أشواطاً لا بأس بها.

عندما عثرت على محدثي الخليجي هذه المرة، قلت له: إنني أسعى للبحث عن الملف الذي سيوضع أمام كل ملك وأمير من زعماء دول مجلس التعاون الخليجي في قمتهم الخامسة في الكويت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٣ والذي سيستقطب اهتمامهم الأكبر ويشغل بالهم الأطول.

ــ قال محدثي الخليجي: هناك ملف واحد يشغل بالهم ويستقطب اهتمامهم ويقلق أجفانهم ــ بنسب مختلفة بالطبع ــ يحتوي على ورقة واحدة عليها ثلاث كلمات: الحرب العراقية ــ الإيرانية. وقد أصبح عمر هذه الحرب من عمر مجلس التعاون الخليجي وقممه الخمس. إذا كنت تريد هذا الملف، فلنذهب إلى الشخص الذي ذكرته لك، لنبدأ من عنده الحوار.

قلت له: لكن قطعاً لا بد أن يحتوي هذا الملف على أكثر من ورقة واحدة، ولا بد أن يكون هناك مواضيع أخرى غير الحرب العراقية ــ الإيرانية يبحثها زعماء الخليج في قمة الكويت؟

قال لي: إذا كنت تقصد الأوراق التي سيحملها عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ويضمها إلى الملف، فهي كثيرة العدد ومتفق عليها سلفاً. وأهميتها نسبية، وأكثرها روتيني ينتظر تصديق الزعماء الخليجيين. إنما ليس فيها ما يقلق مضاجع دول الخليج وملوكها وسلاطينها وأمرائها وشيوخها سوى الورقة الوحيدة ذات الكلمات الثلاث التي ذكرتها لك. وهي قطعاً ليست من بين الأوراق التي سيضعها عبد الله بشارة على طاولة الاجتماعات.

صدقني أن ورقة الحرب العراقية ـ الإيرانية هي الورقة التي ستحدَّد في ضوئها سياسة الخليج العربية والدولية والدفاعية والاقتصادية، وينطلق منها كل ما يسمى اليوم بـ: «إنجازات» مجلس التعاون الخليجي. لا تنس أن عمر مجلس التعاون من عمر الحرب تماماً، ولولا الحرب لما قام المجلس أساساً، أو. لما سمح له بالقيام أصلاً.

استراح محدثي الخليجي لحظة، وهو يحاول أن يستشف إذا كنت على استعداد لمجاراته في آرائه. ولما لم أبدِ حراكاً، انتفض واقفاً وقال: لنذهب إن الرجل ينتظرنا.

□ □ □

لما لم يكن البحث عن «ملف» القمة الخليجية الخامسة

في الكويت، عملاً بوليسياً، ولا عملاً ترفيهياً كالبحث عن الأرنب الضائع في جزيرة «الكنز»، كنت متشوقاً للقاء الرجل الذي كان بانتظارنا عندما وصلنا إلى فندق من فنادق عاصمة خليجية في سماء يوم خريفي معتدل. كانت ردهة الفندق تعج بالناس، فموسم الزوار في عزه. وفي وسط الردهة كان يقف رجل طويل أنيق أشيب ذو قوام عسكري وملامح أوروبية ووقار سلطوي. ولما مدّ يده ليصافحني، ويسألني مجاملاً عن أحوالي بلهجة عربية فصحى لا لحن فيها، تطلعت في صديقي الخليجي وكأنني أقول له بأنني رأيت هذا الرجل من قبل. فقد بدا الوجه أليفاً والملامح معروفة والوقار طبيعياً وخلّت أن صورته نشرت في جريدة ما. وداخلني إحساس بأنني أمام شخص أعرفه.

وعندما أدرك محدثي الخليجي أن نظراتي نحوه تلح في معرفة هوية هذا الرجل، قال، ونحن ننتحي ركناً هادئاً من ردهة ذلك الفندق:

ـ ألم تعرفه؟ إنه السير (ذكر اسمه) أحد أشهر شخصيات الخليج. لقد كان حاكماً عاماً لعدة بلدان إبان الاستعمار البريطاني ومعتمداً سياسياً في الخليج ثم مقيماً عاماً ثم سفيراً بعد الاستقلال. واليوم تقاعد وانصرف إلى كتابة الكتب والقيام بالدراسات. إلّا أنه يزورنا بين وقت وآخر. لقد

كان واحداً من صانعي السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

وتذكرت، وكنا قد جلسنا في ذلك الركن شبه الهادىء وسط ضجيج الفندق، إنني كنت قد التقيت بهذا الرجل في بلد خليجي آخر وفي فندق آخر. كان الزمان تموز ١٩٧٩. وعندما وصل الشراب الذي طلبناه، التفت إليَّ الرجل الإنكليزي، وكأنه أدرك أننا التقينا من قبل فهمَّ بالكلام. لكنه قبل أن يبدأ حِديثه قلت له:

□ أعتقد أننا التقينا من قبل. لعل ذلك كان في تموز ١٩٧٩، في مدينة (...) الخليجية، وفي فندق (...) وكان أحدث فندق في الصحراء في ذلك الزمان.

أجاب الرجل الإنكليزي الملامع العربي النطق:

ــ صحيح. ولكننا التقينا قبل ذلك بحوالى عشر سنوات. التقينا يوم كنت حاكماً لـ (...)، وقد نلت مني حديثاً صحافياً يوم كانت الاضطرابات تعمّ تلك البلاد، ويوم كان حديث الاستقلال وحروبه هو حديث العالم العربي وحديث بريطانيا معاً(*).

(*) راجع الفصل الأخير صفحة ٤٠٣ وما بعد من هذا الكتاب، بعنوان «عاد الاستعمار» لقراءة النص الكامل لهذا الحديث التاريخي الهام.

بدا لي السياسي البريطاني وكأنه على مشارف على السبعينيات من عمره أو يزيد قليلاً. لكنه بدا أكثر حيوية عندما تدفّق معه سيل الذكريات في الفترة التي عاصرناها معاً، فأخذ يذكّرني بمن حضر الحديث معي في مقر الحاكمية وقتئذٍ وبأسماء وزراء ومسؤولي تلك الفترة. كما أخذ يسألني عن أخبارهم ومن مات منهم ومن ظلّ حياً. وسرعان ما اتضح أنَ إلفة ما نمت بيننا، وأن جدار الصمت الحذر قد زال. عند هذا المفترق تدخل صديقي الخليجي قائلاً، موجهاً كلامه إلى الرجل الإنكليزي:

□ عندما اقترحت على صديقي الصحافي أن نلتقي ثلاثتنا معاً، لم أكن أعرف أنكما التقيتما من قبل، فلعل هذا يسهل من الفكرة التي راودتني وهي أن يبدأ صديقي بإلقاء بعض أسئلته عليك، بدل أن يلقي بكل أحماله عليَّ. فضلاً عن أن هناك جانباً من الأسئلة أنت أقدر على الإجابة عنها مني. ثم إن ثلاثتنا معاً، ومن أطراف وخلفيات مختلفة، قد نستطيع خلق حوار أكثر حيوية وربما أكثر قرباً من الواقع. هل نبدأ؟

ـ لكن لنحدد المدخل العريض إلى الموضوع الذي نحن بصدده. قال السياسي البريطاني الذي عاشر أساطنة الدبلوماسية ودهاقنة الاستعمار في زمانه.

□ إن صديقنا الصحافي يسأل عن الملف الأساسي

الذي سيبحثه زعماء دول الخليج الست في قمتهم المقبلة في الكويت. وقد قلت له إن هذا الملف سيكون من ورقة واحدة اسمها: الحرب العراقية ـ الإيرانية. وإن منها وإليها يتشعب كل حديث. ألا توافق معي؟

هزّ السياسي البريطاني برأسه وكأنه ينتظر سؤالي. وكأن الموضوع قد رسا نهائياً على هذا السؤال. وكان لا بد للحديث من بداية.

□ □ □

قلت: ماذا ستحتوي الصفحة الأولى من ورقة الحرب العراقية ـ الإيرانية داخل ملف القمة الخليجية الأساسي؟ أدليت بسؤالي هذا وانتظرت.

أجاب السياسي البريطاني مباشرة، وكأنه كان ينتظر هذا السؤال:

ـ «من وجهة نظر الغرب، وقد دخلت الحرب العراقية ـ الإيرانية عامها الخامس، هناك شعور بأن الحرب بعيدة عنه ولا تعنيه حتى الآن، بكل ما فيها من أهوال بشرية وخسائر مادية، لا تعنيه لأن الغرب لم يفهم حتى الآن، بعد آلاف الضحايا وملايين الخسائر، الإيديولوجية التي تقف وراء الموقفين المتصلبين لكل من إيران والعراق. لقد كان من السهل ـ بل

من المريح للغرب ــ أن ينسى هذه الحرب، لولا أنها قاربت بين وقت وآخر من تهديد «بعض» مصالحه. والذي أضاف إلى رغبة الغرب في الابتعاد عن هذه الحرب ومحاولة نسيانها، هو معرفته بأنه غير قادر على التأثير فيها أو عليها.

«إن صانعي سياسة القوى الأساسية صاحبة المصلحة في الخليج العربي ــ أي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفياتي ــ يشعرون بشيء من الإحباط عندما يواجهون مشكلة الحرب بين العراق وإيران. إنهم يدركون أن مصالح كبيرة لهم تهددها أزمة الخليج، لكن قدرتهم على التأثير عليها محدودة إلى أبعد الحدود. خذ مثلاً الولايات المتحدة. في بداية الحرب لم تكن لديها أية علاقات دبلوماسية مع بغداد أو طهران، ولم تكن تزود الطرفين بالسلاح. ويوم أصبح الوضع الأميركي مستحيلاً في إيران خلال أزمة الرهائن، واتضح أن من الممكن للولايات المتحدة أن تتحمل خسائر في احتياطها النفطي من جرّاء نقص الإنتاج لدى كل من إيران والعراق من جراء الحرب من دون أي ارتفاع بالأسعار، لم يعد مجرى الحرب يهم أميركا وحلفاءها كثيراً.

كان هذا هو الموقف على الأقل ما دامت الحرب لا تسير نحو انتصار عسكري حاسم لأي من الفريقين المتحاربين، وما دامت لا تهدد بالانتشار إلى دول الخليج

الأخرى. وخلال السنتين الأوليين للحرب ظلت الأمور ضمن هذا الحدّ المرسوم. وظلت الولايات المتحدة ــ ومعها القوى الأساسية الأخرى ــ تتفرج.

«لكن مسار الحرب وتطورها في السنتين الأخيرتين، دفعا كل الأطراف من موقف المتفرج اللامكترث إلى موقف الخائف الذي يريد أن يكترث دون أن يتورط. فالتغيير الأول حدث في الموقف الأميركي الرسمي إثر انتصارات إيران العسكرية خلال سنة ١٩٨٢، عندما بدا وكأن الجبهة العراقية على وشك الانهيار، تاركة إيران في موقع القوي في كل الخليج. في ذلك الحين بدأت واشنطن تتخلى تدريجياً عن «حيادها» الظاهر وتبدي «ميلاً» نحو العراق، من دون أن يتخذ هذا «الميل» شكلاً محدداً. إلّا أن الموقف الغربي كله تحرك سنة ١٩٨٣ عندما هدد العراق بتصعيد هجومه على منشآت النفط الإيرانية والناقلات الحاملة للنفط الإيراني، وعندها ردت إيران بالتهديد بإغلاق الخليج في وجه الجميع بتعطيل الملاحة فيه إذا استمرت الهجمات أو التهديدات العراقية. وردت الولايات المتحدة على هذين التهديدين بإعلانها بأنها لن تسمح بإغلاق الخليج، مؤكدة استعمال القوة العسكرية للأسطول الأميركي المتواجد خارج الخليج في المحيط الهندي وعبر العرب إذا اضطرتها الظروف. وبدأت واشنطن حملة اتصالات مع دول الخليج ترمي إلى زيادة الضغوط

الدبلوماسية من أجل وضع حدّ لإمكانية التصعيد».

«إلّا أن العراق كان قد فقد صبره مع بداية العام ١٩٨٤، حين لم تسفر حملة الضغوط الدبلوماسية عن أية نتيجة، فبدأ عملية قصف الناقلات ومصفاة النفط الإيرانية ومنشآتها في جزيرة خرج. وردت إيران بقصف الناقلات العربية وغيرها المحملة بالنفط الخليجي. فما كان من الولايات المتحدة إلّا أن بدأت بتزويد أصدقائها عرب الخليج بالمعدات والسلاح لتقوية دفاعهم الجوي، بما في ذلك صواريخ «ستينغر» للسعودية.

«انخفضت مجدداً حرارة الحرب منذ المواجهة الأخيرة في أيار ١٩٨٤. ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الخلافات التي عصفت بالقيادة الإيرانية من جرّاء الانشقاق الحادّ الذي وقع بين أفرادها حول الاستراتيجية العسكرية للحرب، إلى جانب بعض الدلائل التي أخذت تشير إلى أن طهران بدأت تغيّر تدريجياً من أهدافها من الحرب في اتجاه أكثر اعتدالاً من قبل. وأعتقد ـــ والكلام للسياسي البريطاني ـــ أننا مقبلون على متغيرات جذرية في الموقف الإيراني، الذي ينتقل الآن من مركز متصلب يريد استمرار الحرب بأي ثمن إلى سياسة أكثر تعقيداً تشجع إمكانية الدخول في حوار يوصل إلى نوع من المفاوضات الأولية. على الأقل فإن هذا

الموقف يلجم انفجار الوضع العسكري ويفسح في المجال أمام احتمال إعادة النظر في كل المنطلقات التي رافقت استمرار الحرب طوال السنوات الأربع الأخيرة».

□ □ □

توقف السياسي البريطاني عن الكلام وتطلع نحو محدثي الخليجي وكأنه يستمزجه رأيه في الذي كان يقوله. وشعرت بأن البريطاني العجوز يريد أن يستريح برهة من عناء الحديث في محاولة لالتقاط خيوط أفكاره، فاستدرت ووجهت سؤالي إلى محدثي الخليجي في الوقت الذي كان الضجيج يزداد في ردهة الفندق. وقبل أن أبادره بالسؤال، قال السياسي البريطاني:

وما رأي صديقنا الخليجي في الذي قلناه حتى الآن؟

لم يتردد المحدث الخليجي في أن يلتقط أطراف الحديث وكأنه هو الذي بدأه، وقال:

□ «لي تعليق بسيط أريد أن أضيفه إلى ما قاله صديقي الدبلوماسي البريطاني القديم حول موقف الغرب من هذه الحرب، وأعتقد أنه سيكون الصفحة الأولى من هذا الملف أمام القمة الخليجية الخامسة، ألا وهو تحليل مجموعة الأخطاء التي وقع فيها الطرفان المتحاربان منذ بدء الحرب

حتى الآن، والتي ستكون موضوع دراسة زعماء الخليج الست خلال مداولاتهم. أهم هذه الأخطاء ما سقط افتراضه لدى كل من العراق وإيران وهو أن ولاء والشعبين ولا تماسكمها سيتعرضان للانهيار منذ الأيام الأولى للحرب. وهذا يظهر ــ وبكل أسف ــ مدى جهل الفريقين للخلفية التاريخية والثقافية والحضارية للبلدين.

«عندما بدأت الحرب ظن العراق أن نظام خميني سيسقط تحت وطأة الهجوم العراقي وبمجرد اقتحام القوات العراقية للحدود الإيرانية. في الوقت نفسه ظنت إيران أن النظام العراقي سينهار متى واجه العراقيون تراجع قواتهم وبدأوا يعانون من الضائقة الاقتصادية من طول استمرار الحرب. أما الذي حدث فقد كان العكس تماماً. بل إن الحرب أعطت ردود فعل معاكسة لكل تحليلات الغربيين السهلة. فقد دفع التصلب الإيراني العراقيين ليقفوا وراء نظامهم. وخسر الإيرانيون رهانهم على أن يتمرد الشيعة العراقيون (وهم أكثر من نصف السكان) على الحكم في بغداد، في الوقت الذي أظهر فيه الشيعة تمرداً في أماكن أخرى من العالم العربي.

«لقد برهنت الحرب على ظاهرة لافتة للنظر ذات بعد وطني وقومي، وهي أنه على الرغم من استمرارها حرباً ضارية على امتداد أربع سنوات، فإن ولاء الشيعة العراقيين كان

للوطن وللهوية القومية ولم يكن للطائفة ولا للتحريض الديني عبر الحدود. وقد استطاعت هذه الحرب أيضاً أن توحد الولاء الوطني العراقي والانتماء القومي العربي بين السنّة والشيعة وأن تفشل كل الحسابات الإيرانية التي راهنت على أن الولاء الطائفي للشيعة العرب سيتغلب على ولائهم الوطني وانتمائهم القومي.

«من ناحية أخرى (وإن كان لأسباب مختلفة) فشل العراقيون عند اجتياحهم لعربستان (خوزستان) واحتلالهم المحمرة، في أن يستثيروا الولاء العربي لسكان عربستان ضد الفرس حكام إيران ومضطهديهم طوال نصف قرن. وسقط هنا الولاء القومي العربي. وظل أهالي عربستان ــ ترهيباً أو ترغيباً ــ على ولائهم لطهران. وظهر أن الوطنية ــ أي الولاء للدولة القائمة ــ أقوى من التكتل الطائفي أو الانتماء القومي لأخوة لهم بعيدين خارج الحدود. وإن كان موضوع عربستان بالذات يعود إلى قصور في الاستراتيجية العراقية بهذا الخصوص، بقدر ما يعود إلى قصور في وطنية العربستانيين أنفسهم».

□ □ □

سكت محدثي الخليجي، وكأنه انتهى من وضع هامشه على كلام الدبلوماسي البريطاني، مفسحاً في المجال أمامه

ليتابع حديثه وكأنه يصل ما انقطع منه. وقبل أن يبادر البريطاني بالكلام، عدت إلى السؤال الذي أردت طرحه قبل التدخل الأخير. قلت، وأنا أتلفت إلى النادل ليأتينا بمزيد من الشراب:

□ لكن هل تعتقدون أن ورقة الحرب العراقية ــ الإيرانية داخل ملف القمة الخليجية، ستدخل في كل هذه التفاصيل؟ وهل سيتسع وقت المؤتمرين للخوض في كل هذا التحليل؟

أجاب محدثي الخليجي، وكأنه لم يسمع سؤالي:

□ لماذا لا تقلب الصفحة الثانية من هذه الورقة لعلك تجد فيها سبب أهمية الدخول في هذه التفاصيل، وبالتالي تجد أن القمة الخليجية الخامسة مضطرة لاستعراض أربع سنوات كاملة من تطورات حرب لم يعرف الشرق الأوسط شبيهاً لها طوال هذا القرن، إذا أردت أن تصل إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد تواجه بها السنوات الأربع المقبلة من حرب لن تضع أوزارها غداً.

□ □ □

تسلّم محدثي الخليجي أطراف الحديث، وكأنه تذكر هامشاً آخر يضيفه إلى هامشه الأول، قبل أن يتابع السياسي البريطاني تقييمه لموضوع الحرب العراقية ــ الإيرانية. قال:

□ «أريد أن أذكر، تأكيداً لرأيي أن القمة الخليجية لن تعنى إلّا بدراسة الحرب العراقية ــ الإيرانية ومحاولة مواجهتها بحد أدنى من الاستراتيجية المشتركة. إن تجارب القمم الأربعة الماضية علّمتنا أن ما يوضح على جدول الأعمال أمام الملك والسلطان والأمير والشيخ لن يكون إلّا ما اتفق عليه سلفاً وأشبع نقاشاً بين الوزراء المختصين. ما يختلف عليه، أو ما زال موضع خلاف لن يكون جزءاً من جدول الأعمال. مثلاً، الاتفاق الأمني الذي كان شاغل دول مجلس التعاون الست طوال السنوات الأربع الماضية، قد تقرر إسقاطه نهائياً من البحث في القمة أو أي اجتماع وزاري يليها أهمية بعدما ثبتت صعوبة تغيير موقف الكويت منه، على أمل أن تفرض الظروف في مستقبل الأيام تبدلاً في مواقف الدول المعنية منه.

«إن ما يصعب الاتفاق عليه بين دول المجلس يطوى البحث فيه إلى أن تحين الفرص المناسبة. لذلك لن يتم التداول ــ ولن تقر القمة الخليجية إلّا الأمور الإجرائية ــ والتي يراها البعض أموراً هامشية ــ كتوحيد بعض القوانين التي تدخل في صلب الاتفاقية الاقتصادية، ونتائج اجتماعات وزراء التربية أو الشؤون الاجتماعية والعمل أو الصحة وسواها. أي الأمور «الروتينية الصغيرة» التي تشغل كل وقت الأمانة العامة للمجلس وجهازها الكبير في الرياض. لذلك فإن ما

يسمى أوراق عبد الله بشارة لن تستحوذ من وقت القمة إلّا على عملية المصادقة التقليدية. أما المواضيع السياسية التي لا جدول أعمال لها، فليست القمة سوى مناسبة سنوية يتمّ فيها لقاء حكّام لا يلتقون إلّا في السنة مرة، فيتبادلون وجهات النظر ويستمزج بعضهم آراء بعض ويقارنون معلوماتهم واتصالاتهم ويحاولون التقارب في ما بينهم».

«إن القمة الخليجية هي المناسبة الوحيدة التي درج عليها حكّام الخليج، دون حكام الدول العربية الأخرى، للاجتماع والاحتكاك الشخصي في الوقت الذي غابت فيه القمة العربية وأصبح نصاب اجتماعات الجامعة العربية على مستوى الرؤساء والوزراء أمراً صعباً للغاية. ولعلها الظاهرة السليمة الوحيدة في عصر التفكك العربي، ولو بدت للعرب الآخرين وكأن فيها نوعاً من التكتل والمحورة المضر بما يرونه المصلحة العربية من وجهة نظرهم. إن فشل الحكّام العرب في إقامة علاقات شخصية في ما بينهم، يجب أن لا ينعكس بالضرورة على حكّام الخليج، لأنهم ليسوا مسؤولين عنه».

تطلع محدثي الخليجي نحو صديقه السياسي البريطاني العجوز والدبلوماسي المحنّك، من دون أن يعيرني انتباهاً، وسأله:

□ ألا ترى أن التحسن في وضع العراق العسكري، إلى

جانب استقرار الحالة الاقتصادية والسياسية، قد بدأ يميل في السنتين الأخيرتين إلى صالح بغداد؟

رد السياسي البريطاني قائلاً، وكأنه لا ينتظر أي سؤال مني:

ـ «إن الصفحة الثانية من ورقة الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتي تركناها مفتوحة حتى الآن، تبدأ من الجبهة الاقتصادية التي تبدو على المديين القصير والمتوسط مستقلة. فعلى الرغم من خفض المشاريع التنموية المدنية والعمرانية الطابع، فإن الحكومة العراقية استطاعت أن تخفض نفقاتها بنسبة تتوازن إلى حدّ ما مع مداخيلها، مما جعل دول الخليج تنظر بعين الرضى إلى هذا الوضع وتتشجع في استمرار الدعم المالي للعراق، فدخل العراق من النفط قد انحسر إلى ۷٥٠,٠٠٠ برميل يومياً تضخها عبر خط أنبوب النفط في الأراضي التركية، وسيبدأ قريباً ضخ مليون برميل يومياً عبر تركيا بعدما شارف العمل على الانتهاء من توسيع الأنبوب التركي. في المقابل كانت إيران تصدر في الفترة نفسها بين مليونين وخمسة ملايين برميل يومياً. وسيرفع العراق من قدرته على التصدير أكثر، إذا انتهى العمل خلال السنتين القادمتين من خط أنابيب يصل حقول النفط العراقية بالخط السعودي من الخليج إلى ينبع على البحر الأحمر، وبخط آخر عبر

الأراضي الأردنية يصل إلى العقبة ويستوعب مليون برميل يومياً. وبذلك يستطيع العراق أن يصل إلى مستوى التصدير ــ وبالتالي المداخيل ــ التي لإيران».

«على صعيد الدعم السياسي الدولي، فإن الاتجاه هو الآن لصالح العراق. فقد أصلحت بغداد علاقاتها بموسكو، وبدأ الاتحاد السوفياتي يزوّدها بالسلاح. كما أصلحت بغداد علاقاتها بواشنطن، ومن المنتظر إعلان تبادل السفراء وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة بعد فترة وجيزة. وبينما نجد أن التأييد الدولي قد اتسع نحو العراق، نرى في المقابل أن إيران قد أصبحت أكثر عزلة، حتى إن مصادر سلاحها قد بدأت تخف مؤخراً».

«على الرغم من الوضع الأفضل الذي يتمتع به العراق مرحلياً، فإن بغداد لا تستطيع أن تنظر إلى حرب استنزاف طويلة الأمد مع طهران بشيء من الطمأنينة. فإذا استطاعت إيران أن تستمر بهجماتها على فترات طويلة ملحقة خسائر بالأرواح، فإن العراق لا بد من أن يشعر بتقلص في قدرته البشرية وبضغط على اقتصاده، مما يضعف إرادة العراقيين على الاستمرار في الحرب. في الطرف الآخر من المعادلة، نجد في الوقت نفسه أن الخسائر البشرية الهائلة التي تكبدتها إيران حتى الآن، لا بد من أن يكون لها ثمن سياسي ــ مهما

كانت حرارة الانتماء الطائفي للإيرانيين ـ لأنّ من غير المنطقي أن لا يدفع النظام السياسي الحالي في إيران شيئاً من هذا الثمن».

ما أن توقف السياسي البريطاني العتيق عن الكلام، حتى سارعت محاولاً أن أجرّ محدثي الخليجي إلى الحديث. فوجهت السؤال إليه قائلاً:

□ وماذا تفعل بغداد، هل تكتفي بالانتظار؟

وكأن محدثي الخليجي كان ينتظر سؤالي ليقطع «وصلة» كلام صديقه الدبلوماسي البريطاني القديم، وكأنه خشي أن تستمر دون أن تتاح له فرصة التعليق، فقفز فوراً للرد على سؤالي قائلاً:

□ «إن بغداد لا تستطيع أن تنتظر، بعدما دخلت الحرب سنتها الخامسة، أن تصل رياح الاعتدال إلى طهران، فربما تتغير سياسة حكّامها ويخف التصلب في شرايين خميني ومن معه من آيات وحجج. إنّ على بغداد أن تفرض هذا التغيير. لذلك كان عليها أن تنقل الحرب إلى شريان إيران الاقتصادي في الخليج في خطة واستراتيجية متعمدة لزيادة الضغط على طهران لإنهاء الحرب. إن توسع رقعة الحرب إلى الخليج له عدة محاسن بالنسبة للعراق. فهو في الدرجة الأولى يوفر له

العمق الاستراتيجي الذي يفتقده على الجبهة العسكرية. وفي الدرجة الثانية يدفع دول الخليج إلى تأييد فعلي للحرب بإقحامها أكثر وأكثر فيها. ومن ثم يجبر الدول الغربية على الانتباه جديّاً إلى مخاطر الانفلاش، مما قد يدفعها إلى التورط فعلياً في الحرب».

«إن صادرات العراق من النفط قد حددتها ظروف الحرب ــ حتى إشعار آخر ــ بما يحمله الأنبوب عبر الأراضي التركية فقط لا غير. لذلك فليس عند العراق ما يخسره أكثر في هذا المجال. بينما نجد بالمقارنة أن إيران تعتمد اعتماداً تاماً على الملاحة في الخليج لتصدير نفطها، إلى جانب استيراد كل موادها الغذائية وذخائرها وسلاحها. وحتى تتصدى إيران للعراق، عليها أن تقصف وتهاجم منشآت النفط في دول الخليج وتعرقل خطوط ملاحة السفن العربية في ممرات الخليج. وهذا أمر صعب وغير متوفر لإيران، نظراً لأن مراكز النفط العربية موزعة على امتداد الخليج مما يجعل من الصعب عسكرياً لإيران أن تصل إليها (ما عدا الكويت) وتقوم بفتح جبهة أخرى للحرب بهذا الاتساع. يضاف إلى ذلك أن إيران قد أخذت تحسب حساب المواجهة مع الطيران السعودي بعد إسقاط الطائرة الإيرانية خلال الصيف الأخير، مما يعني أن السعوديين لن يقفوا مكتوفي اليدين عند أي اعتداء على مجالهم الجوي من جديد».

«وإذا أرادت إيران أن تزيد من تصعيد المواجهة الحربية إلى نقطة أبعد مما كانت عليه في الصيف أو مما هي عليه اليوم (مثلاً تنفيذ تهديدها بمحاولة إغلاق مضيق هرمز)، فمعنى ذلك أنها تدعو الولايات المتحدة والغرب إلى التدخل عسكرياً في الحرب. وهذا يعني أولاً، مواجهة عسكرية مع قوات تفوقها قدرة وقوة وعتاداً مما قد يشكل لها إذلالاً عسكرياً، وثانياً: إن عملاً كهذا يتفق مع الاستراتيجية العراقية العسكرية، ويناسب سياسة بغداد كثيراً. وإذا أوقعت إيران نفسها في ورطة كهذه، فلن يكون هناك في التاريخ أغبى من مأزق كهذا».

□□□

عاد محدثي الخليجي ليتسلم دفة الحديث وكأنه اقتنع بأن الموضوع قد أصبح الآن من اختصاصه، فما كان مني إلّا أن سألته:

□ أي صفحة من هذا الملف تعتقد أن زعماء الخليج سيتوقفون عندها أطول في قمتهم الخامسة المقبلة في الكويت، وتعنيهم أكثر من غيرها، وبالتالي قد تجرّ إلى اجتهادات مختلفة؟

أجاب محدثي الخليجي قائلاً:

□ «الأمن. صفحة الأمن هي الصفحة الملونة في هذا الملف الأبيض. فدول مجلس التعاون الخليجي الست واجهت منذ قيام الثورة الإيرانية وبدء الحرب العراقية ــ الإيرانية أكثر خطر أمني على أوضاعها حتى الآن. ولأن دول الخليج وزعماءها يتمتعون بقدر كبير من الواقعية وبحس حقيقي لضعفهم تجاه جيرانهم الأقوى منهم في المنطقة، فقد اتبعوا سياسة الابتعاد عن المشاكل قدر الإمكان. لذلك سايروا الشاه وحكمه في محاولة احتوائه والاكتفاء من شره. ولما قامت الثورة الإيرانية كانت الصدمة عنيفة لما أسفر حكّام طهران الجدد عن عدائهم السافر لهم ولدولهم وأنظمتهم».

«في البدء، وهذا صحيح، كان لدى زعماء دول الخليج شكوكهم في صواب شن الحرب. لكنهم كلهم قلباً وقالباً كانوا مع العراق، وإن كان بعضهم يشارك في تحليل العراقيين وقتئذٍ، بأن نظام خميني كان هشاً إلى درجة أن من الممكن إسقاطه في الأسبوع الأول للحرب. لكن هذه الحسابات لم تصدق، ومنذ تلك اللحظة رأى الخليجيون أن العراق هو خط دفاعهم الأول ضد محاولات إيران تصدير الثورة إليهم والإطاحة بهم وبأنظمتهم. وهذا الاعتبار جعلهم ملزمين حتى الآن بمساعدة العراق والحفاظ على صمود الجبهة العسكرية العراقية في وجه محاولات الاختراق الإيراني».

«وإذا كان حكّام الخليج لا يرتاحون إلى توسيع رقعة الحرب لتشمل خطوط الملاحة في الخليج والمنشآت النفطية التي لهم على شواطئه، إلّا أنهم يفتقدون الحجة التي يمكن أن يرّدوا بها على موقف العراق المقنع بأنه وفّر فرصاً متعددة لإيران خلال السنوات الثلاث الأخيرة على الأقل للدخول في مفاوضات مشرّفة لإنهاء القتال، وحتى إن الطريقة التي يصعّد فيها حالياً العراق حرب الخليج تتيح لإيران التفاوض إن شاءت. لكن هذا لم يمنع أن تزداد الضغوط الخليجية على بغداد لوقف الهجمات على الناقلات من وإلى المرافىء الإيرانية».

«والخليجيون يدركون ــ بل يعرفون ــ أنه ليس من الممكن لأي من العراق وإيران أن يحرزا انتصاراً قاطعاً وحاسماً. ويدركون أيضاً أن العراق لا يمكنه ــ بحكم الفارق السكاني والجغرافي على الأقل ــ أن «يهزم» إيران عسكرياً. وإذا كان الخليجيون في أعماقهم لا يريدون العراق ولا إيران أن تكون القوة المسيطرة على الخليج، فهم يعرفون أن إيران، مهما تمخضت ثورتها عن نظام يختلف عن نظامها الحالي خلال السنوات المقبلة، ستبقى دولة أساسية في الخليج وسيبقون مضطرين إلى التعامل معها. لذلك لا بد من أن يتدارسوا في قمة الكويت عملية البحث عن سياسة توازن بين تأييدهم للعراق وبين إبقاء الباب مفتوحاً أمام إيران للدخول في مفاوضات تتيح السلام من دون أن تريق ماء الوجه».

ساد نوع من الصمت المفاجىء بيننا نحن الثلاثة، لم يقطعه إلّا صوت محدثي الخليجي قائلاً:

□ «إن ما في هذا الملف الخليجي هو هذه الصفحة، وتحديداً الجمل الثلاثة الأخيرة. وسيتناقش كثيراً ويتحدث طويلاً الملك مع السلطان، والسلطان مع الأمير، والأمير مع الرئيس والرئيس مع الشيخ، والشيخ مع الوزير، بحثاً عن سياسةِ التوازن بين دعمهم للعراق وبين إقرارهم بضرورة التعايش مع إيران، وبالتالي يصبح الهاجس الأمني، ذو الأشكال والوجوه المتعددة، هاجساً يمكن النوم براحة معه.

□ □ □

قبل أن يصل زعماء دول مجلس التعاون الخليجي إلى الكويت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٤، ليفتحوا هذا الملف ويقلبوا صفحاته، تكون الحرب العراقية ـ الإيرانية قد تجاوزت سنتها الرابعة بأكثر من ثلاثة أشهر. أربع سنوات ولا بصيص نور في نهاية النفق المظلم. أربع سنوات والخسائر الاقتصادية والسياسية والبشرية تتراكم. أربع سنوات والعرب يحاربون خارج المكان الطبيعي للحرب وخارج الزمان المناسب للحرب.

إنها الحرب التي سندخل بها إلى القرن الواحد والعشرين،

فيستقبلنا التاريخ على عتبة بابه الواسع من دون أن نقرع جرساً واحداً. هذا إذا شاء أن لا يؤجل زعماء الخليج قراءة هذا الملف.

ألقيت بتعليقي هذا ووقفت مودّعاً رفيقي، وقد تراكمت أقداح القهوة وفناجين الشاي، على الطاولة. وعندما مشيت خارجاً من الفندق، التفتّ لأرى محدثي الخليجي وصديقه الدبلوماسي البريطاني مستمرين في حديث آخر لم يؤجل.

عندئذٍ أدركت أن القضية ما زالت تراوح مكانها!

16 الأولويات والضروريات

بين ٧ و١٠ تشرين الثاني ١٩٨٣ التقت الدوحة سلطاناً واحداً وملكاً واحداً وثلاثة أمراء ورئيساً واحداً في مؤتمر قمة، هو الرابع في سلسلة لقاءات سنوية بدأت في أبو ظبي سنة ١٩٨١ تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، واستمرت تقليداً منذ ذلك الحين لجمع الرؤوس الخليجية في الحلال.

منذ اجتماع أبو ظبي التاريخي والمسائل السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية تتعاظم وتتفاقم دورة بعد دورة. وكان لهذه المسائل مصدر رئيسي واحد هو الحرب العراقية ـ

الإيرانية التي بدأت مع ولادة مجلس التعاون والذي كان قيامه نتيجة غير مباشرة لها، وفي كل قمة كانت الآمال أكبر من التوقعات وكان الحد الأدنى هو الطموح الأقصى. وكان مجرد اللقاء بين زعماء لا يلتقون في أي حال من الأحوال، بل قليلاً ما يتزاورون حتى في المناسبات الرسمية، فرصة خليجية نادرة أصبح مجرّد التمسك بها والحفاظ عليها إنجازاً في حدّ ذاته. وتقرّر أن يصبح هذا الإنجاز تقليداً.

لكن هذا التقليد لم يكن يشمل إغلاق مطار البلد المضيف طوال الأيام الثلاثة لانعقاد المؤتمر، وقبلها إغلاق الحدود البرية ومنع الزيارات والتأشيرات قبل شهرين من موعد اجتماع القمة، لولا الحالة الأمنية الحساسة في قطر، ولولا المحاولة الانقلابية التي تمّ اكتشافها مؤخراً وكميات الأسلحة الكثيرة التي وجدت بالقرب من الدوحة والتي كان هدفها نسف القمة الخليجية أشخاصاً وشكلاً ومضموناً. وقد اعترف وزير الإعلام القطري عيسى الكواري علناً، وللمرة الأولى، بهذه المحاولة في مؤتمر صحافي عقده في الدوحة، ووصفها بأنها «محاولة إجرامية فردية» وأن الموضوع يجب أن لا يصوّر أنه مرتبط بقطر فقط.

ولأن الموضوع ليس مرتبطاً بالفعل بقطر وحدها فقد كان الأمن أولاً والأمن ثانياً والأمن ثالثاً بشقيه السياسي

والعسكري مسيطراً على خواطر المؤتمرين طوال الأيام الثلاثة التي قضوها في فندق شيراتون الدوحة، فإن هواجس القمة قد تعدت الدخول في تفاصيل هذه الخواطر حتى لا تقع في محظور الحساسيات المتبادلة بين جلساء هذا المؤتمر.

□ □ □

واجهت القمة منذ البداية تيارين أساسيين:

□ **الأول:** يقول إن قمة مجلس التعاون (وبالتالي المجلس ككل) لا شغل لها إلّا التعاون بين دول الخليج العربية. أي أن ليس من أسس ولا من أعمال ولا من أهداف هذا المجلس حلّ الخلافات الفلسطينية والتقريب بين وجهات النظر اللبنانية وإصلاح العلاقات السورية ـ العراقية. بكلام أوضح: هذا عمل منوط بالجامعة العربية. ويجب ألّا تحال إلى مجلس التعاون القضايا التي تفشل الجامعة العربية في حلّها، لأن ذلك يعني تحميل المجلس مسؤولية ليست له وتكليفه بمهمة ليست منوطة به، وبالتالي إفشال تجربة وفكرة مجلس التعاون بواسطة إلقاء هذه المشاكل عليه مما يفرغه من صدقيته كما هي الحال اليوم مع الجامعة العربية في تونس.

ويقول أصحاب التيار الأول هذا، إن دول الخليج العربي

ليس عندها الوعاء البشري ولا العمق الحضاري لاستيعاب مشاكل العالم العربي، فإذا كان المقصود أن دول الخليج تملك المال، فالمال وحده لا يحل كل المشاكل ولا حتى بعضها. فضلاً عن أن هناك دولاً نفطية عربية أخرى كالجزائر وليبيا (والعراق قبل الحرب) فلماذا لا تحمل هي أيضاً عبء مشاكل العالم العربي؟

□ **الثاني**: يقول إن قمة مجلس التعاون (ومن خلال المجلس ككل) ملزمة كتجمع عربي بالتفاعل والتجاوب مع مشاكل العالم العربي والسعي إلى حلّها والتوسط من أجلها وحتى الدخول في أدقّ تفاصيلها. ذلك بالدرجة الأولى لنفي الطابع الإقليمي عن مجلس التعاون وإبعاد شبهة التكتل الكياني الجغرافي. ومن ثم لأن مشاكل العالم العربي لا يمكن الهروب منها بتجاهلها، وهي مشاكل ذات انعكاسات مباشرة على سلامة دول الخليج وأمنها وسياستها.

ويقول أصحاب التيار الثاني أيضاً، إن الحرب العراقية ـ الإيرانية مثلاً هي حرب تجري يومياً في أجواء ومياه الخليج وتكاد تصل إلى أرضه. والخلافات الفلسطينية هي بين فصائل الفلسطينيين المتواجدين منذ أكثر من ثلث قرن في عدد من البلدان الخليجية، وبالتالي: يخشى أن تتأثر هذه الدول بتطور أو بتصعيد هذه الخلافات على أرضها. كذلك

المشكلة اللبنانية. أما المساعي الدبلوماسية التي تقوم بها دول المجلس، أو الوساطات التي يبادر إلى التبرع بها بين حين وآخر زعيم أو وزير خارجية، فذلك للتوضيح بأن المال وحده لا يشكل حماية تلقائية إذا لم يستند إلى عمل دبلوماسي وجهد سياسي يرفع جزءاً من الأخطار المحتملة على الخليج. ففي غياب القدرة العسكرية والاستيعاب البشري يصبح الاهتمام بمشاكل العرب الآخرين نوعاً من الضرورة لا نوعاً من الترف.

ويعود التيار الأول إلى التساؤل داخل قمة الدوحة عن: ما هي أولويات الخليج في ظل الظروف العربية والدولية التي يتحدث عنها التيار الثاني؟

ويطرح أصحاب التيار الأول ثلاث أولويات خليجية. على رأسها:

أ ــ الحفاظ على استقرار المنطقة. وذلك يعني القيام بإجراءات عسكرية جماعية مشتركة ضد احتمالات تعطيل الملاحة في الخليج وإغلاق مضيق هرمز. وإلّا فإن دول الخليج ستفسح في المجال أمام تدخل دول استعمارية مختلفة.

ب ــ بحث موضوع العمالة الآسيوية المتواجدة في أعداد هائلة في الخليج، وخاصة في دولة الإمارات العربية

بحيث أصبحت تشكل عنصر ضغط واضحاً داخل الحكومة الاتحادية نفسها فضلاً عن حكومات الإدارات الصغيرة كل على حدة. ويعتقد أصحاب هذا التيار أن العمالة الآسيوية قد بلغت حداً مرعباً ومصدراً للتخريب والقلاقل. وأن ضبطها والتقليل منها أصبح أمراً ملحاً يجب أن توجد له حلول وأن يتخذ منه موقف حازم.

ج ــ توحيد المناهج التعليمية في دول مجلس التعاون بحيث لا تكتب كل دولة التاريخ على ذوقها ولا تفسّر الإسلام حسب مذهبها. بل أن يكون هناك توثيق تاريخي موحّد وشرح متكامل للدين ذو نظرة شمولية تستطيع أن تصل إلى استخراج منهج تعليمي واحد يؤكد التجانس الحضاري ويؤسس بذور الوحدة الخليجية في أذهان النشء الجديد.

□□□

لم يمنع وجود هذين التيارين قمة الدوحة الرابعة من أن تتصدى في جدول أعمالها للأمور العربية الأكثر تعقيداً وللمشاكل العربية الأبعد عن الحلول السريعة. فخارج قضايا الخليج المباشرة حمل جدول الأعمال القضايا التالية:

١ ــ الحروب العراقية ــ الإيرانية، وانعكاساتها على الوضع في الخليج في ظل التهديدات والتهديدات المضادة.

٢ ــ الحرب اللبنانية ــ اللبنانية، ومؤتمر الوفاق الوطني في جنيف ونتائجه المحدودة والمتغيرات المحتملة الناتجة عن تجميد الاتفاق اللبناني ــ الإسرائيلي.

٣ ــ الحرب الفلسطينية ــ الفلسطينية ومضاعفاتها على الصعيد العربي العام وعلى الصعيد الخليجي الخاص لما يتمتع به الفلسطينيون من ثقل بشري وسياسي في الخليج، وللحرج الذي تواجهه دول الخليج نتيجة للخلاف حول شرعية منظمة التحرير والتمرد الحاصل داخل حركة فتح.

٤ ــ الخلاف بين دمشق وبغداد، ودراسة نتائج وتطورات الوساطة الخليجية المعلنة في هذا الموضوع وطريقة الاستمرار فيها.

وتشابكت هذه المواضيع بعضها بالبعض الآخر وتفرّعت إلى اتجاهين:

□**واحد:** يركز بالدرجة الأولى على أهمية سورية لكونها تحمل الأوراق الأساسية الثلاث على الصعيد الفلسطيني، وعلى الصعيد اللبناني، وعلى الصعيد العراقي ــ الإيراني. وطالب أصحاب هذا الاتجاه باستمرار الوساطة مع سورية التي كان بدأها وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد بتكليف من مجلس التعاون الخليجي وشارك فيها

الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في صيف ١٩٨٣، والتي دارت بين بغداد ودمشق ونيويورك، وأسفرت عن انطباع حمله الوزير الكويتي إلى القمة الخليجية بأن لا جدوى من تكرار المحاولة للتقريب بين سورية والعراق.

إلّا أن الإحباط الذي شعر به أكثر المؤتمرين والمراقبين من عدم نضج وساطة خليجية ما بين بغداد ودمشق، لم يشارك به المتفائل الأزلي الشيخ صباح الأحمد. فمع اعتقاده بأن سورية مشغولة الآن بالأحداث اللبنانية والفلسطينية والشرق أوسطية إذ هي تعطيها الأولوية من اهتمامها على موضوع الحرب العراقية ــ الإيرانية وانعكاساتها الخليجية، إلّا أنه رأى أن لا خسارة من الإلحاح في هذه الوساطة، خاصة أنها ستشمل الموضوع الفلسطيني بقدر ما ستشمل موضوع الحرب الخليجية.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية حسم الخلاف بين سورية وياسر عرفات بحيث يكون أساساً لوقف القتال الدموي بين فصائل الفلسطينيين وتثبيت شرعية منظمة التحرير بشكل أو بآخر.

وقد كانت النيّة الأساسية أن يتوجه الشيخ صباح الأحمد مع زميله الأمير سعود الفيصل إلى دمشق قبل انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون في ٢١ تشرين الأول

١٩٨٣، لولا انشغال المسؤولين السوريين بمواعيد سابقة أجّلت موعد الزيارة المرتقبة. ورئي أن من الأفضل تأجيلها إلى ما بعد القمة لكي تحمل ثقلاً أكبر، ومن ثمّ لعلّها تأتي بنتائج أضمن، إلّا أن موضوع الوساطة هذه كان دائماً يلفّه شعور بالحذر وإن كانت الأجواء تدفع إلى القول بأن المحاولة الجديدة إن لم تنفع فإنها لن تضرّ، إلى جانب أنها تعطي فرصة جديدة للدبلوماسية الخليجية بالتحرك باستمرار، مما يوحي بأهمية المجلس واهتماماته العربية التي يرى فريق بأنها لا بد أن تخدم التلاحم الخليجي بقدر ما تعزّز التضامن العربي المطلوب.

الاتجاه الآخر كان يركز على دراسة ومتابعة الأحداث اللبنانية، لا حباً باللبنانيين، بل لتقرير اتجاهات الدور الأميركي ومدى قدرة الولايات المتحدة على التدخل في الخليج إذا استطاعت أو لم تستطع أن تحسم لصالح استقلال لبنان وعروبته. وأصحاب هذا الاتجاه يعتقدون أن لبنان قد يكون «بروفة» لما قد يكون عليه الدور الأميركي في الخليج وإمكانية تدخل الولايات المتحدة إذا ما دعا الداعي إلى ذلك.

وعلى الرغم من تهديد الناطق الرسمي للقمة وزير الإعلام القطري عيسى الكواري في مؤتمر صحافي، بأن دول مجلس

التعاون لن تدعو الولايات المتحدة للتدخل إذا ما قررت إيران تنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز وتعطيل الملاحة في الخليج... فإن المؤتمر توقع بالفعل أن تتدخل الولايات المتحدة إذا ما أقدمت إيران على هذه الخطوة. وقد تدارك الخطوات اللازمة التي يجب أن تتخذها القمة إذا ما حصل تدخل أميركي. وهنا كان الإلحاح العماني على المؤتمرين بضرورة الإسراع في اتخاذ القرار والإحاطة بأولويات المواقف الممكنة حتى ينتفي عنصر المفاجأة. وحتى يكون الاستعداد كاملاً ومنسقاً وجماعياً لكافة التوقعات.

وفي الوقت الذي كان الناطق الرسمي للقمة يدلي بآرائه كان الأدميرال جون آدامز قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط يختتم جولة قام بها لدول مجلس التعاون ويعلن في تصريح صحافي لجريدة «آراب تايمز» في الكويت يوم انعقاد القمة الاثنين ٧ تشرين الثاني ١٩٨٣ (تجاهلته معظم وسائل الإعلام الخليجية) أنه لمس خلال زيارته «أن دول الخليج على استعداد لقبول تدخل دولي دفاعاً عن الخليج وأن هناك رغبة متزايدة للتعاون».

وأضاف الأدميرال آدامز أن «دول مجلس التعاون ليس لديها وحدها، القدرة العسكرية لمواجهة أزمات كإغلاق المضيق». وقال قائد القوات الأميركية في الشرق الأوسط:

«إن إدارة الرئيس ريغان على استعداد للتجاوب بسرعة وبحزم عن طريق عسكري لأية حالة في الخليج.

□□□

وإذا كان المؤتمرون قد اطمأنوا إلى احتمالات التدخل الأميركي، فإنهم لم يطمئنوا إلى ردود الفعل الإيرانية، وخاصة بعد رفض إيران ومقاطعتها قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣، بأكثرية ١٢ صوتاً من أصل ١٥، والداعي إلى وقف فوري للقتال بين العراق وإيران، والطلب من الدولتين احترام حق حرية الملاحة والتجارة الحرّة في الخليج العربي. وهو أول قرار من نوعه لمجلس الأمن منذ بدء الحرب، لذلك كان يعوّل عليه الخليجيون بعض الشيء. وكان هناك خيبة أمر واضحة من موقف باكستان التي امتنعت عن التصويت على هذا القرار، وهناك تساؤلات جديّة بدأت تطرح للمرة الأولى في أروقة السياسة الخليجية عن الدور الباكستاني في الخليج ومدى الوثوق بنظام ضياء الحق وتجاوبه مع الرغبات والمصلحة الخليجية.

والقمة الخليجية الرابعة في الدوحة كانت حريصة على رصد ردود الفعل الإيرانية، وخاصة في ضوء قرار مجلس الأمن، لعل ذلك يوفّر فرصة جديدة لاستئناف الوساطة

الخليجية التي بدأها الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت وراشد العبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات في أيار ١٩٨٣ عندما قام بزيارة طهران للمرة الأولى منذ قيام الثورة الإيرانية تحت غطاء بقعة النفط العائمة في مياه الخليج لبحث الوسائل لإنهاء مشكلة التلوث النفطي التي سببها تسرّب النفط من حقل «نيروز» الإيراني. وبالطبع، جرى البحث بالتلوث السياسي بدلاً من التلوث النفطي. وعاد الوفد الخليجي حاملاً شيئاً من التفاؤل من الموقف الإيراني. إلّا أنه سرعان ما انقطعت الاتصالات بين دول مجلس التعاون وطهران. لذلك حرصت القمة على مراقبة أية ثغرة في جدار الصمت الإيراني لعلها تستطيع من خلالها أن تجدد وساطتها وتمنح الحوار الخليجي ـ الإيراني فرصة أخرى للتوصل إلى حلّ سلمي ينهي الحرب الدائرة بأعنف أشكالها. وإذا قبلت إيران وساطة دول مجلس التعاون الخليجي تكون الخطوة الأولى في مسيرة السنوات الأربع الأخيرة قد بدأت.

حرص المؤتمرون على مراقبة ردود الفعل الإيرانية مما قد يسمح بالنفاذ منها إلى أي حل سلمي للحرب.. كان القلق المسيطر على الأجواء الخليجية نتيجة لوصول الطائرات الفرنسية السوبر إتندار الخمس إلى العراق وإعلان العراق ذلك رسمياً، مما يضع «اتفاق الجنتلمان» بين العراق ودول مجلس التعاون موضع التنفيذ. هذا «الاتفاق» الذي نص على:

□ **أولاً:** إن العراق لن يستعمل هذه الطائرات قبل انتهاء قمة الدوحة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٣، مما يتيح للدبلوماسية الخليجية الحد الأقصى من التحرك وفرصة التوصل إلى اتفاق مع إيران لإنهاء القتال.

□ **ثانياً:** إن العراق لن يستعمل هذه الطائرات إلّا كحل أخير وبعد توجيه إنذارات واضحة ومطوّلة وكافية لإيران. بحيث قد تقبل وقف إطلاق النار مما يعفي العراق من استخدام السلاح الفرنسي الجديد.

□ **ثالثاً:** أن لا يستعمل العراق هذا السلاح إلّا ضد أهداف إيرانية واضحة وليس ضد ناقلات نفط خليجية أو أهداف تضر بمصالح فريق ثالث.

وقد استكمل المؤتمرون البحث في التعاون العسكري بين أعضاء المجلس وتشكيل قوة عسكرية مشتركة لدول المجلس تخضع لقيادة موحدة. وكما قال عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي فإن البحث «ما زال في مرحلة مسح أولي لإمكانات دول الخليج العسكرية ومواقع الضعف والترابط فيها، وكيفية التوفيق بينها. لذلك ليس من المصلحة المبالغة في القول أننا نخلق جيشاً نابوليونياً. لذلك اعتبر المراقبون أن مناورات «درع الجزيرة» العسكرية التي تمت في أبو ظبي في تشرين الأول ١٩٨٣، وإن جاءت متأخرة،

كانت خطوة أولى على الطريق الصحيح. فقد أوضحت هذه المناورات أن القوة ليست في شراء الأسلحة وتخزينها في المخازن، إنما بالقدرة العسكرية على استيعابها واستخدامها. وقد تمَّ البحث في أن تكون نواة قوات التدخل الخليجي السريع مؤلفة من كتيبتين وسريتين ذات قيادة مشتركة.

□ □ □

خلال الثماني والأربعين ساعة التي التقى فيها زعماء الخليج في العاصمة القطرية دارت جولات الأفق بينهم، بما في ذلك الاتفاقية الأمنية التي بحّ صوت عبد الله بشارة في تفسيرها على حد قوله، والاتفاقية الاقتصادية التي بحّ أيضاً صوت الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في تفسيرها باعتبارها إنجازاً ما بعده إنجاز تطول وتقصر حتى اهتمامات الواحد منهم. لكن من دون شك فقد وقفوا كلهم في ساعة من ساعات الليل والنهار على شرفة من شرفات فندق شيراتون في الدوحة يتطلعون صوب الطرف الآخر من الخليج لعلهم يرون ماذا تحمل لهم الأمواج الآتية من مفاجآت. فرياح السموم غالباً ما تسبق العاصفة. ونار الحرب تسبق دويها.

وعلى امتداد صحراء الخليج وشطآنه، يكاد الصمت من كل جانب هذه الأيام يكون مريباً.

هَمّ الحدود 17

... **وشهد** شاهد من أهله!

يقول الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، إن طبيعة اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، بل أهم مميزاتها، أن ليس هناك مفاجآت فيها[١].

فبالرغم من الأحداث الكبيرة التي تطوق الخليج العربي، والتي كان من الممكن أن تعصف بمنطقة أقل منها اشتعالاً،

(١) راجع كتاب «أحاديث هزت التاريخ» لرياض نجيب الريّس، ٢٠١١.

إلّا أن دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تحافظ على رأسها وسط حرب دامية على حدودها الشمالية دامت أكثر من أربع سنوات، بقدر ما استطاعت الحفاظ على توازنها وسط اقتتال وصراع وتشرذم عربي، لم تعرفه هذه الأمة منذ مطلع هذا القرن. الأهم من ذلك أنها استطاعت أن تمشي على حبال المحاور العربية، بمهارة لاعبي السيرك.

ومصداقاً لكلام الأمير سعود الفيصل، كانت القمة الخليجة الخامسة، التي انعقدت في الكويت، في مطلع كانون الأول ١٩٨٤، قمة بلا مفاجآت، وحدثاً بلا ضجيج، وعملاً بلا صخب، وسياسة بلا محافل. لقد كانت قمة الهموم الصغيرة، التي يمكن التوصل إلى حلول لها، لا قمة الهموم الكبيرة التي لا يمكن التنطح إليها. ورحم الله امرءاً عرف قدره فوقف عنده. والهموم الخليجية الصغيرة، كانت الهموم الخالصة والمباشرة للمواطن الخليجي، لا هموم العالم العربي بتخبطه وتشرذم بلدانه، وانقسام قادته، وتشتت سياسته.

لذلك انحصرت الهموم الصغيرة بالاتفاقية الاقتصادية حيث بحثت القمة مراحل تطبيقها، بدءاً بحرية العمل التجاري، في كل الدول الخليجية بالتساوي، وحرية التنقل بالهوية الشخصية، وتأسيس الشركات وشراء الأراضي وسواها. كما تمَّ بحث الخطوات التي قطعتها مراحل التعاون في

مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، بما فيها التجارة والاستثمار، والزراعة، والتفاوض مع المجموعات الاقتصادية. فأقرت القمة إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية الخليجية في المشاريع الحكومية، وتشجيع المشاريع الخليجية المشتركة. كما أقرت حق مواطني دول مجلس التعاون بتملك الأراضي والعقارات في أية دولة خليجية، شرط أن لا تتعدى مساحة ملكيته ٣٠٠٠م٢، وأن تكون لأغراض سكنية فقط، وذلك منعاً للمضاربة في القطاع العقاري. كذلك تمَّ الاتفاق على توحيد أسعار الخدمات في الدول الأعضاء، بما في ذلك الحد الأدنى والحد الأقصى، لأسعار الكهرباء.

وفوّضت القمة المجلس الوزاري بإقرار استراتيجية التنمية والتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، بعد استكمال بحثها من قبل الدول الأعضاء، بحيث يمكن اعتبار سنة ٢٠٠٠، عام التكامل الاستراتيجي ـ الاقتصادي. واستراتيجية التنمية، تتضمن الخطوط العريضة للمشاريع المشتركة الكبرى، كالسكك الحديدية، وأنابيب الغاز والنفط، والصناعات الخفيفة، والصناعات الثقيلة، والصناعات البتروكيميائية، التي قد تشكل اكتفاء ذاتياً لدول الخليج وترابطاً مصلحياً على غرار دول السوق الأوربية المشتركة.

وإذا بدت الأمور الاقتصادية أموراً ثانوية في خضم ما هو

أكبر وأهم، فإنها بالنسبة للمواطن الخليجي الأمور الأساسية التي تمس مصالحه المادية، وأوضاعه الاجتماعية، والتي تشعره بانتمائه الخليجي وبالتعاون الحقيقي.



إذا استحوذت الهموم الصغيرة على القمة الخليجية الخامسة في الكويت، فإن الهموم الكبيرة كانت تحيط بالقادة الخليجيين من الجهات الأربع. فقد زامن القمة أربعة أحداث عربية أساسية:

□ **أولاً**، كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية تراوح مكانها، وليس هناك بصيص نور في نهاية النفق المظلم.

□ **ثانياً**، كانت زيارة الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران لدمشق، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس جمهورية فرنسا لسورية، منذ الانتداب في العشرينيات، تأكيداً لدور سورية المحوري، والأساسي، في العالم العربي، وما لهذا الدور السوري من قيمة وثقل في الاستراتيجية العالمية، وسياسة الدول الكبرى ذات الاهتمام المصلحي في الخليج العربي، وفي الشرق الأوسط.

□ **ثالثاً**، كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، الذي أفسح في المجال لتثبيت شرعية ياسر عرفات،

في رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، وأكّد الانقسام الفلسطيني بين اتجاهاته السياسية والعسكرية المختلفة.

□ **رابعاً،** كانت عودة العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق، بعد انقطاع دام ١٧ سنة، وزيارة نائب رئيس الوزراء العراقي، ووزير الخارجية، طارق عزيز إلى واشنطن، واجتماعه بالرئيس ريغان، وسط أجواء جديدة من التقارب العراقي ـ الأميركي، ومدلول هذا التقارب على اتجاهات الحرب مع إيران في ظل غياب علاقات مجدية بين طهران وواشنطن.

من بين هذه الأحداث العربية الأربعة، كان هناك همّ كويتي خاص سيطر على تفكير القمة طوال المؤتمر، وبالتالي انعكس على الاستراتيجية السياسية والعسكرية لدول مجلس التعاون، الذي أفرز فكرة قيام قوة خليجية مشتركة للتدخل السريع مهمتها الدفاع عن أية دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون التي قد تتعرّض لعدوان ما وهذه القوة ذات قيادة موحّدة وربما مستقبلاً ذات سلاح وتدريب موحّد أيضاً.

وقوة الردع الخليجية المشتركة، أو التدخل السريع هذه، كان القصد من ورائها مواجهة الأخطار الخارجية الأساسية الثلاثة التي تعتقد دول مجلس التعاون أنها تهددها وهي: إيران وإسرائيل والاتحاد السوفياتي، على حدود تمتد من البحر الأحمر إلى ساحل الخليج العربي المواجه لإيران حتى مضيق

هرمز. وأن تكون قوة خليجية رادعة قادرة على التحرك السريع والوقوف في وجه أي معتدٍ مدة زمنية كافية تتيح للسياسيين والدبلوماسيين فرصة العمل، أو تتيح الوقت الكافي لدعوة دولة صديقة للتدخل لوقف ذلك العدوان.

□ □ □

إرث الحدود وهموم الحدود همّ كويتي خاص نظراً للعلاقة التاريخية والوضع الجعرافي اللذين للكويت مع كل من إيران والعراق. وإذا استحوذت الاستراتيجية الدفاعية العسكرية بكافة أبعادها على اهتمام القمة الخامسة، فإن تطورات الحرب العراقية ـ الإيرانية من الناحية العسكرية كانت قد بدأت تقلق الكويت إلى حدّ كبير. فالكويت هي الدولة الأقرب إلى مسرح العمليات الحربية، والأكثر تعرضاً للخطر في حال توسيع رقعة الحرب.

لذلك كانت المعلومات العراقية التي تمَّ تداولها في المؤتمر بأن: «إيران لن تقوم بهجومها المنتظر على خطوط المواجهة العسكرية الإيرانية في القاطع الجنوبي حول جزيرة مجنون وضواحيها، لاستحالته عسكرياً ولخطر فشله سياسياً، بل هي تعد هجوماً بديلاً على الكويت»، مصدر تحليل عميق وتخوّف كبير لدى كافة أوساط القمة. لذلك أيضاً سرت شائعة وجود حشود عراقية على حدود الكويت الشمالية التي

برّرتها مصادر عدّة بأنها احتياط عراقي للتصدي لأي هجوم إيراني ضد الكويت.

وكانت إيران على لسان حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس النواب الإيراني قد هدّدت الكويت بأنها ستقصف جزيرتي «وربة» و«بوبيان» إذا قبلت الكويت بتأجيرهما للعراق. وقد تمّ إعلان هذا التهديد الإيراني إثر زيارة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء إلى بغداد في منتصف شهر تشرين الثاني ١٩٨٤ أي قبل انعقاد القمة الخليجية بأسبوع واحد. وكان الهدف الأساسي من زيارة ولي العهد الكويتي هو فتح ملفّ الحدود مع العراق، وتحديداً: «السعي مع العراق لقبول مبدأ ترسيم الحدود مع الكويت الذي ما زال موضوعاً غير قابل للنقاش مع بغداد. وقد كان كل ما تمّ التوصل إليه في هذه الزيارة أن العراق قبل البحث في هذا الموضوع وأرسل وزير داخليته سعدو شاكر إلى الكويت قبل انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون بيومين. ولم تسفر محادثات الوزير العراقي والمسؤولين الكويتيين عن أية نتيجة تذكر. وظلت قضية الحدود بين البلدين تراوح مكانها.

وكان الطموح الكويتي أن يقبل العراق بمبدأ تخطيط الحدود وترسيمها بشكل نهائي تقديراً لموقف الكويت من

دعمها المستمر للعراق منذ بداية حربها مع إيران. وفي الوقت نفسه للفت نظر المسؤولين العراقيين إلى أن الكويت الدولة ذات السيادة وذات الحدود المعترف بها من كل الجيران هي أقدر على مواجهة التهديدات الإيرانية، وبالتالي مساعدة العراق، من الدولة المسلّط عليها سيف المطالبة العراقية الدائم. وكان الموقف الكويتي أيضاً ينطلق من القلق الناتج من أن توسيع العراق لمرفأ «أم القصر» المواجه والقريب لجزيرة «وربة» وإعداده لكي يصبح قاعدة بحرية عسكرية، قد يدفع إيران إلى ضرب الأراضي الكويتية في طريقها إلى ضرب أم القصر في حال تصعيد القتال بين العراق وإيران.

وموضوع الحدود بين الكويت والعراق، موضوع قديم لم يستجد فيه شيء منذ المواجهة العسكرية التي تمّت بين البلدين سنة ١٩٧٣ عند وقوع اشتباكات قرب مخفر «الصامتة» ذهب ضحيتها في حينه قتيلان وبعض الجرحى. وكان المطلب العراقي هو استئجار جزيرتي «وربة» و«بوبيان» الكويتيتين لمدة زمنية طويلة (٩٩ سنة) لقاء قبول العراق بترسيم الحدود بشكل نهائي مع الكويت. وكان الردّ الكويتي وقتئذٍ أن هذا أمر يمس السيادة الكويتية كدولة مستقلة ولا يسمح به دستورها وبالتالي فهو أمر ليس وارداً.

أما السعي العراقي للحصول على هذه الجزر فيعود إلى أن للعراق ساحلاً ضيّقاً على الخليج، وليس هناك من مرفأ صالح إلّا البصرة. والبصرة مرفأ على شط العرب ذي المياه الضحلة ومكتظ دائماً. وعندما وقعت الحرب مع إيران سنة ١٩٨٠، ازدادت حاجة العراق إلى ميناء آخر يقع في مياه عميقة وعلى الخليج العربي مباشرة. وازداد الإلحاح العراقي على الكويت لتأجيرها «وربة» و«بوبيان» بينما كان العمل قد بوشر في توسيع ميناء «أم القصر». وبقيت الكويت عند رفضها. ولم تحل قضية الجزر. فخلال السنوات الأولى للحرب وعندما كانت القوات العراقية داخل الأراضي الإيرانية لم يكن هناك حاجة ملحة لهذه الجزر. بالإضافة إلى رغبة العراق بالحفاظ على أفضل العلاقات مع الكويت والإبقاء على النوايا الحسنة الكويتية تجاهها، نظراً لما قدمته وتقدمه الكويت من خدمات ومساعدات للعراق عبر أراضيها ومرافئها.

ولما تغيرت ظروف الحرب، برزت الحاجة مجدداً إلى هاتين الجزيرتين. وعاد العراق يلح على الكويت للحصول عليهما. وجاء الردّ الكويتي: لنرسم ونخطط الحدود أولاً قبل أن نبحث في مشكلة مرفأ العراق في مياه الخليج العميقة. ومع الردّ الكويتي جاء التهديد الإيراني بضرب الأراضي الكويتية إذا أقدمت الكويت على وضع هذه الجزر في تصرف العراق.

ومع بداية الحرب العراقية ــ الإيرانية، تمّ تأسيس مجلس التعاون الخليجي، الذي حاول التوصل إلى استراتيجية عسكرية دفاعية وإلى موقف دبلوماسي وسياسي موحّد، منع توسيع الحرب بل وقفها بشتى الوسائل والطرق. لذلك كانت الهموم الكبرى غير المرئية تطغى في أحاديث القادة الخليجيين على الهموم الصغرى التي يمكن معالجتها والإفصاح عنها وحتى التخلص منها. وعندما جاء بحث إنشاء قوات متحركة خليجية مشتركة، كانت الحسابات الكويتية تختلف عن غيرها من الحسابات الخليجية. ولقد كان همّ الكويت، همّ الحدود مع العراق والحفاظ على إرث الجدود مع إيران.

□ □ □

إذا كان ملوك وسلاطين وأمراء ورؤساء وشيوخ دول مجلس التعاون الخليجي ليسوا مضطرين للإعلان عن حدث كبير أو هام كلما اجتمعوا، إلّا أنهم مضطرون أن يتدارسوا في الأخطار الحقيقية التي لا يمكن ولا يريدون الإعلان عنها. على الأقل هم يواجهونها ويبحثون بها ويتناقشون حولها ويختلفون عليها.

وكما قال لي مسؤولي خليجي في الكويت: «إذا كانت أوروبا وما زالت بعد ٣٠ سنة من قيام السوق الأوروبية

المشتركة، تناقش وتختلف حول أسعار الزبدة والنبيذ والبطاطا، فلا يعيبنا نحن أننا ما زلنا نناقش قضايا الأمن والدفاع والسلامة مع أسعار الكهرباء ومساحة العقار. ولأن أوروبا تناقش أسعار الخضار واللحوم وتختلف حولها، لم تقم حرب بين دولها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥. على الأقل هناك في الخليج حرب لا علاقة لنا بها تدور على مقربة منا، نحاول أن نمنع امتدادها. فإذا اختلفنا في الاجتهاد حول أفضل السبل لتعاوننا فهذا إنجاز بحد ذاته، وإن كان لا مفاجأة فيه.

وفي هذا حماية لإرث الجدود ودفاع عن الحدود.



الكويت (٢)

18 الدبلوماسية والدستورية

انفجارات الكويت، في كانون الأول ١٩٨٣ كان لا بدّ أن تقود إلى شيء من التوتر في الأوضاع الخليجية العامة. لكن من الضروري أن نقول وبكثير من الصراحة، إن ما حدث في الكويت يوجب إعادة النظر في المسلمات التي قامت عليها الدولة منذ الاستقلال، وظروفه الفريدة.

عاشت الكويت، منذ عودة الديموقراطية البرلمانية إليها، وبداية الحرب العراقية ــ الإيرانية، بخوف حقيقي لم تعرفه في حياتها الاستقلالية. فبينما كانت أنظار السياسيين الكويتيين تتطلع شمالاً إلى الحرب المستعرة على الحدود الشمالية، جاء انهيار سوق «المناخ» ليزعزع ثقة رجال الأعمال والتجار ــ وإن كانوا هم أحد أهم أسباب الانهيار ــ بالوضع الاقتصادي

في البلاد، ويزيد من نسبة الخوف عند الناس العاديين، فضلاً عن الدول وأجهزتها.

الكويت أصبحت، بالرغم منها، دولة مواجهة في الحرب العراقية ـ الإيرانية، بل أصبحت طرفاً مباشراً في الحرب، بحكم تأييدها العلني، ودعمها المالي والعملي للعراق، وموقف الكويت من هذا الموضوع بسيط:

□ **أولاً:** إنه موقف قومي لم يكن ممكناً أن يكون هناك تردد أو إحجام فيه ـ مهما كانت العلاقة التاريخية بين الكويت والعراق، علاقة غير مريحة، بحكم ظروف الجيرة الجغرافية، وظروف النظام الذي كان حاكماً في بغداد بعيد الاستقلال الكويتي وطبيعة هذا الاستقلال وقت إعلانه، والتراكمات التاريخية، التي تركتها سنوات الاستعمار العثماني والبريطاني، في كل من الكويت والعراق. لذلك كانت وستبقى العلاقة بين الكويت وبغداد دائماً حميمية وصعبة. فلا مفرّ من حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا.

□ **ثانياً:** إنه لم يكن من الممكن للكويت أن تقف مع إيران، والنظام الحاكم في طهران يدعو علناً إلى تصدير الثورة إليها، ويهدد يومياً نظام الحكم الكويتي ومقوماته، ويدفع إلى التحريض الطائفي، وينادي بإسلام متطرف، هو غريب في مضمونه وفي إيمانه عن تراث الكويت الإسلامي. وإذا لجمت

الدولة في الكويت تيار التطرف الإسلامي بإجراءات معينة، فذلك لدرء خطر الهجمة الطائفية التي عصفت بالمنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية. وعلى الرغم من ذلك، قامت إيران بضرب الكويت «خطأ» ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات، مسببة خسائر مالية فادحة.

□ **ثالثاً:** تعرف الكويت، أنها كدولة صغيرة، لا تستطيع اقتصادياً، مهما حاولت واشترت وساعدت، أن تشكل بحدّ ذاتها رادعاً اقتصادياً، ضد إيران، أو غيرها من الدول الطامعة فيها. فالتهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز، كان موجهاً إلى الكويت أكثر منه إلى أية دولة خليجية أخرى لأنها الأبعد مسافة عن ممرات النفط، والأكثر اعتماداً عليها. فالكويت تصدر يومياً عن هذا الطريق ملايين البراميل.

والتهديد الإيراني بتعطيل الملاحة في الخليج، سيؤدي إلى وقف مداخيل النفط الكويتي، وبالتالي، يضعف ــ إذا لم ينه المساعدات الاقتصادية، التي تقدمها الكويت إلى العراق. فضلاً عن مضاعفات ذلك على الوضع الاقتصادي الكويتي برمته، بالإضافة إلى الهبوط الاقتصادي العام في العالم، الذي كان من نتائجه غير المباشرة، انهيار سوق «المناخ».

فالوضع الاقتصادي في الكويت ــ على متانته بالنسبة

للوضع الاقتصادي مثلاً في قطر أو الإمارات ـ تأثر كثيراً بسبب ظروف الحرب، على الرغم من الاستثمارات الكويتية الجيدة في الخارج، وعلى الرغم من نشاط السوق المحلي الكويتي. فتوقفت مشاريع كثيرة، وأجّلت مشاريع أخرى، وصرف النظر عن مساعدات مختلفة وأنشطة متفاوتة. فالركود الاقتصادي الذي تعاني منه الكويت أمر واقعي، وإن كان أقل بكثير من الركود المماثل في الخليج، أو الركود الاقتصادي في الدول الصناعية.

□ **رابعاً**: عرفت الكويت وتعرف أنها، كدولة صغيرة، مهما بلغت قدراتها العربية، محدودة العناصر البشرية. والدول ذات الكثافة البشرية القليلة، لا يمكن أن تشكل، مهما حاولت، قوة عسكرية رادعة، ضد الأطماع المحيطة بها. لذلك استخدمت الكويت بذكاء سياسي نادر، التسلح أداة دبلوماسية فعّالة. فهي الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية، التي كانت تشتري السلاح من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، وغيرها من البلدان الشرقية والغربية.

□ □ □

لكن هذه الدولة الصغيرة المساحة، القليلة السكان، الضعيفة عسكرياً، عرفت منذ نشوء الدولة الحديثة فيها عند

الاستقلال، أن حمايتها الحقيقية هي في دبلوماسيتها. ووظفت هذه الدبلوماسية بكفاءة نادرة، لم يوهن من عزمها إلّا الحرب العراقية ــ الإيرانية، على حدودها الشمالية القريبة، والحرب اللبنانية على مرمى حدودها الشرقية البعيدة.

ولم تكن الدبلوماسية الكويتية، حتى اجتياح قوات صدام حسين للعراق بعيد انتهاء حربه مع إيران إلّا صمام الأمان الحقيقي لتلك الدولة الحقيقية. واستطاع الشيخ صباح الأحمد الجابر، وزير الخارجية الكويتي، على مدى هذه السنوات، أن يمشي على حبل مشدود، بين مختلف القوى الطامعة في بلاده. والمؤثرة فيها، والضاغطة عليها، وأن يمارس اللعبة الدبلوماسية على أصولها، مثل: «مايسترو». ولم يكن يشوب اللعبة الدبلوماسية الكويتية بين حين وآخر، إلّا محاولتها إرضاء كل الأطراف المتناقضة معاً، وعدم استيعابها لمتغيرات كثيرة، حصلت واقعاً على الأرض: متغيرات معينة حصلت في الدبلوماسية الكويتية نفسها، وفي الأطراف ذاتها التي تحاول الدبلوماسية الكويتية إشغالهة أو إرضاءها.

ولعل الأطراف العربية تشهد وحدها للشيخ صباح الأحمد كفاءته المتناهية كلاعب استطاع السير على حبل الدبلوماسية المشدود من دون زلة قدم أساسية. لقد ظل «التوازن» اختصاصه الحقيقي. على هذا الأساس مارست الكويت

دبلوماسيتها على النطاق الدولي. فقد كانت أول دولة في الخليج تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، في الوقت الذي كانت إقامة علاقة من هذا النوع تعتبر مغامرة سياسية من النوع الذي يمهد بإدخال الشيوعية إلى العرين الخليجي.

وكانت الكويت أول دولة في الخليج تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، عندما كانت الصين بعبعاً ثورياً وقيام علاقات معها يعتبر مؤشراً لإدخال الذئب الماركسي إلى الكرم الخليجي. كذلك أقامت الكويت علاقات دبلوماسية واتصالات وزيارات مع دول أوروبا الشرقية والدول الثورية في العالم الثالث ولم تدخل الشيوعية ولم تدخل الثورية ولم تدخل الماركسية أبواب سور الكويت. ولم تكن ممارسة الكويت لهذه الدبلوماسية نوعاً من التحدي للمصالح الأميركية الغربية الأساسية فيها وفي كل المنطقة الخليجية. بل كانت عملية بعيدة النظم لحماية ذاتها وصون استقلالها والحفاظ على استقرارها وأمنها.

كانت الكويت ترى أن الدبلوماسية هي السلاح الوحيد الذي تستطيع الدول الصغيرة أن تحمله وتمارس القتال فيه كنّد للدول الكبرى، وفي أحيان كثيرة ببراعة أكثر منها.

وإلى جانب اللعبة الدبلوماسية والمشي على الحبال السياسية الخطرة المشدودة استطاعت الكويت ــ في وجه ضغوط لا مثيل لها ــ أن تمارس اللعبة الأخطر وهي اللعبة الدستورية الديموقراطية في الداخل. فقد كانت هذه اللعبة ــ وستبقى إذا عرفت الكويت كيف تحافظ عليها ــ صمام الأمان الحقيقي والأبقى. والديموقراطية البرلمانية في الكويت هي حالة نادرة في العالم العربي عامة وفي دول الخليج خاصة. هذه الحالة النادرة تكاد تكون الحالة الصحية الوحيدة (إلى جانب الصحافة الكويتية على محدوديتها) التي تجعل للكويت هذا التميّز في المجموعة الخليجية، وتجعل منها مادة قابلة للتصدير من دون تردد أو وجل.



جاءت الانفجارات في صيف ١٩٨٣ لتضع صمامي الأمان في الكويت على المحك: الدبلوماسي والدستوري.

□ المحك الدبلوماسي، كان يضرب المصالح والمؤسسات الأميركية والفرنسية بالذات، كجزءٍ من موجة الغضب التي تجتاح المنطقة العربية ضد المصالح الغربية عامة. وقد تمَّ هذا في الدولة الأقل علاقات حسنة مع الولايات المتحدة بين كل دول مجلس التعاون الخليجي. الدولة التي ليس لديها سفير أميركي مقيم، بعد أن رفضت

السفير الذي رشحته واشنطن في الصيف الماضي لأنه كان قد سبق أن خدم كقنصل لأميركا في القدس المحتلة.

وكانت حادثة رفض السفير الأميركي سابقة لا مثيل لها في تاريخ الدبلوماسية الكويتية كما جاءت سبباً في جفاء العلاقة الكويتية الأميركية.

□ والمحك الدستوري، كان يضرب المصالح والمؤسسات الكويتية نفسها كالمطار ومركز الجنسية والجوازات ومحطة الكهرباء والغاز كنوع من الإنذار للكويت الدولة بالنسبة لمواقفها من الحرب العراقية ــ الإيرانية ومن الحرب اللبنانية، بفروعها السورية والفلسطينية واللبنانية.

من الممكن اجتياز المحك الدبلوماسي لما عرف عن «مايسترو» الدبلوماسية الكويتية الشيخ صباح الأحمد من تجربة مهنية رائدة هي الأطول في العالم العربي كله وما للدبلوماسية الكويتية من تصور واضح لطبيعة العلاقات التي تحكم بينها وبين كل من الولايات المتحدة وفرنسا بالذات.

لكن الخطر يكمن في عدم القدرة على اجتياز المحك الدستوري، بالإضرار بالديموقراطية البرلمانية تحت ستار توطيد الأمن والاستقرار ومنع التخريب، فيتم تعطيل الحريات.

هذا التعطيل ــ في حال حدوثه ــ لا بدّ أن يؤثر على

المواطن الكويتي بالدرجة الأولى، وعلى مجموع المواطنين العرب المقيمين بالكويت بالدرجة الثانية.

قد تعيد صدمة الانفجارات إلى الدبلوماسية الكويتية بعض حيويتها، بقدر ما قد توفر لها من إعادة نظر في العديد من مسلماتها. لكنها يجب أن لا تعيد النظر في مسائل الديموقراطية البرلمانية بالتنازل عنها، ولا في الحقوق الدستورية المشروعة للمواطنين العرب الذين أعطوا الكويت الكثير.

كان لا بد للحرب اللبنانية بتشعباتها الكثيرة ومضاعفاتها الرهيبة أن تلحق بالكويت التي ترتبط عضوياً بالحرب العراقية ـ الإيرانية.

فأزمة الشرق الأوسط بشقيها الفلسطيني والإيراني باتت تطير بجناح واحد. صار لها جناحان.

جناح يطوّق الخليج العربي. وجناح يطوّق المشرق العربي.

ولم يعد الحلّ لجزءٍ واحد من القضية ممكناً من دون حل شامل للجزأين. كذلك لم يعد الفصل بين إسرائيل والولايات المتحدة ممكناً، لا سياسياً ولا عسكرياً ولا مصلحياً. لقد تمت توأمة القضية كما تمت توأمة أعدائها. لذلك لا يمكن «تفسير» انفجارات الكويت بتبسيطها بالقول

بأنها ردّ إيراني على دعم الكويت للعراق وإن أكدت هوية الفاعلين ذلك.

إن التفسير الأصعب والأوضح في الوقت نفسه هو التفسير الذي قاله عبد الله بشارة. الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، في محاضرة في سانت لويس ـ (ميسوري) بالولايات المتحدة في ٢٥ أيلول ١٩٨٣، أي قبل حوالي شهرين ونيف من الانفجارات في بلده:

«إن أمن الخليج ليس مهدداً بتهديدات نظرية، بل بحقيقة أن مشكلة الشرق الأوسط لم يتم حلّها بعد (...) وأن تحقق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج لا يمكن أن يتم دون حلّ للمشكلة الفلسطينية (...) فالخليج مهدد بثلاث حروب لا بحرب واحدة هي الحرب العربية ـ الإسرائيلية والحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب القرن الأفريقي».

إن عبد الله بشارة سياسي عرف كيف يقرأ الأحداث. في هذا الضوء اتضح أن التساؤلات المطروحة في أوساط صانعي السياسة الأميركية قد وصلت إلى حدّ التساؤل عما إذا كان الدفاع عن أمن الخليج أمراً مجدياً وضرورياً؟ إن الولايات المتحدة بعد سقوطها في المستنقع اللبناني، على عكس ما يعتقد الكثيرون، أكثر تردداً بالالتزام عسكرياً في

حماية الخليج في وجه أي خطر، أكان إيرانياً أم سوفياتياً. أما الخطر الإسرائيلي فهو ليسي خطراً يهدد المصالح الأميركية، في رأي واشنطن، حتى الآن. فحتى وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر ــ حسب كلامه ــ لم يكن يعتقد أن الاستراتيجية السوفياتية البعيدة المدى هي منع النفط من الوصول إلى الغرب. إن الإشباع الذي يعاني منه سوق النفط العالمي قد جعل نفط العرب أقل أهمية. وحتى الاتحاد السوفياتي نفسه يعاني مرحلة زيادة في النفط، مخزوناً وإنتاجاً، يضاف إلى ذلك أن ثمن الدفاع عن الخليج عسكرياً قد أصبح باهظاً وخاصة بعد التجربة الأميركية والفرنسية في لبنان.

لقد تغيرت الظروف السياسية محلياً ودولياً منذ أن وعد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ببداية ١٩٨٠ بالدفاع عن حقول النفط الإيرانية. لقد كان خوف كارتر في تلك الأيام من الاتحاد السوفياتي بعد غزوه أفغانستان من أن يصل الغزو السوفياتي إلى إيران. وكانت التقارير تشير في حينه إلى أن الاتحاد السوفياتي يحتاج لاستيراد النفط لسنوات طويلة مقبلة، وبالتالي قد يتّجه إلى حرمان الغرب منه. ومرت الأيام وتغيرت التقارير بتغير الأوضاع على حقيقتها في الأرض. وإذا بالاتحاد السوفياتي في نهاية سنة ١٩٨١ يبدأ بتصدير النفط.

وإذا بالاتحاد السوفياتي أيضاً بعدما استعصت عليه أفغانستان خلال أربع سنوات يبحث عن حلٍ سياسي للخروج منها، ولا يبحث عن خطة لغزو إيران.

كل هذا أسقط الحجج الأميركية القائلة بأن تهديد أمن الخليج يأتي من الاتحاد السوفياتي بالدرجة الأولى. وكل هذا أكد أن الولايات المتحدة ستتردد طويلاً قبل أن تبعث بأول جندي ليغوص في رمال الصحراء دفاعاً عن آبار النفط.

□ □ □

إن الخطر يكمن، إذا استمر التحدي الأميركي للمشاعر العربية في عدم القدرة على إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية واستمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية. هنا بيت القصيد وهنا يقيم الداء. وما حدث في الكويت أخيراً من الممكن تكراره في كل مكان في الخليج العربي. وعند دوي كل انفجار تضيق الخيارات العربية وتضيق الخيارات العربية وتضيق معها رقعة الصداقة مع أميركا. وتصبح إمكانية تعريب الحرب في الشمال أقرب تحقيقاً بحيث لا تبقى حرباً سورية ـ إسرائيلية بل تصبح حرباً عربية ـ إسرائيلية.

ولعل انفجارات الكويت قد أكدت مجدداً، وخاصة بعد التجربة اللبنانية طوال السنة الماضية، أن الجيوش الأجنبية لا

تحمي لا استقرار ولا أمن ولا مستقبل ولا سيادة أية دولة. إنها دعوة ضد كل هذه الأشياء.

سور الكويت الوحيد بالأمس واليوم هو الدبلوماسية والدستورية اللتان ـ بالإضافة إلى قدر من الذكاء الكويتي التقليدي أصبحتا من تقاليد وتراث الكويت بحيث يمنعان عنها الزلل الذي يريد أن يدفعها إليها الكثيرون من المحبين والكارهين معاً.



إيـران

19 النظام أم الإمام؟

«وددت أن يكون بيني وبين فارس جبل من نار»

عمر بن الخطاب

فـي اليوم الأخير لقمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في البحرين في تشرين الثاني ١٩٨٣، مات الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف. وفي اليوم الأول من قمة البحرين دخلت القوات الإيرانية الأراضي العراقية. ولم يهتز العالم لموت بريجنيف الذي كان متوقعاً منذ أشهر، ولا اختراق إيران الحدود الدولية للعراق، الأمر الذي كان منتظراً ومعلناً أن يتم في الوقت الذي تمَّ فيه، ولم تخطىء الحسابات الدولية هذه المرة.

لعله ليس من الإنصاف تحميل دول مجلس التعاون الخليجي تبعات هذين الحدثين الدوليين، ولا من العدل اعتبار أن هذين الحدثين هما من أهم انجازات القمة الخليجية الثالثة في البحرين. ولا حتى القول أن مصادفة توقيت حسابات اللغة الدولية قد ناسبت ساعة الدول الخليجية. لكن من الضروري التأكيد أن أنظار العالم واهتماماته التي تحولت من الخليج إلى الحرب الفلسطينية ــ الإسرائيلية في لبنان، قد عادت إلى الالتفات نحو الخليج وصوب الحرب العراقية ــ الإيرانية بالذات.

كل ما حدث في خارطة الاهتمامات السياسية الدولية، ومن ثم العربية، كان تحوّلاً مرحلياً. فإذا ما اهتزت الصورة العربية منذ الغزو الإسرائيلي للبنان، فذلك لأن معطيات جديدة قد دخلت في ظلال هذه الصورة وأثّرت في مجريات بعض الأمور.

من هذه المعطيات أن حدة الأشياء قد ازدادت منذ ذلك الصيف الدامي. فالدور الأميركي ما زال غامضاً وباب الاجتهاد الخليجي فيه ما زال مغلقاً. فمنذ أن توترت الأجواء عند الاختراق الإيراني للعراق في غياب أي أمل في بدء مفاوضات جديدة ومجدية بين الجانبين العراقي والإيراني، والدور الأميركي وأهميته يتعاظمان في المفاوضات اللبنانية ــ

الإسرائيلية. كل هذا على الرغم من التحريك البطيء لصخرة الاحتلال الإسرائيلي عن الصدر اللبناني. فالبحث ما زال جارياً عن الدور الأميركي المفقود في الحرب الخليجية، إذا ما قورنت بالحرب اللبنانية. إن ما كان صحيحاً قبل الاحتلال الإسرائيلي للبنان والاجتياح الإيراني للعراق ظل صحيحاً بعده.

□ □ □

قبل الدخول في مرحلة تقييم المواجهة الخليجية الإيرانية لا بدّ من الوقوف قليلاً عند أبواب التاريخ. فالعودة إلى الينابيع لا بد أن تؤهلنا في رصد القلق الخليجي الذي تعاني منه دول المنطقة.

منذ أن جاءت الثورة الإيرانية باسم الإسلام حاملة المصاحف والسيوف، ودول الخليج العربي تعيد النظر في المسلمات التي تعاملت بها إبان حكم الشاه. لقد أصبح الخليج منطقة مستهدفة إيرانياً. وتذكر الخليج أن العراق هو البوابة الشمالية للجزيرة العربية وأن عُمان هي البوابة الجنوبية. وتذكر الخليج أيضاً أن التتار عندما غزوا الشرق جاؤوا عن طريق البر إلى العراق لا عن طريق البحر، وأنهم جاءوا أيضاً باسم الإسلام حاملين المصاحف والسيوف، إنما بعمائم مختلفة.

منذ فجر التاريخ كانت فارس (إيران) تتطلع جنوباً نحو الجزيرة العربية. ولم تغزُ فارس ولم تحتل إلّا شواطىء الجزيرة العربية في البحرين وعُمان واليمن، منذ ما قبل الإسلام حتى هزيمتها في القادسية. وظل عرب الجزيرة يقاومون الغزو والتوسع الفارسي منذ أيام الجاهلية حتى استقرار الحكم الأموي في دمشق. وظلت طموحات دولة الفرس التوسعية محصورة في حدودها الغربية والجنوبية. لم تتطلع فارس قط نحو الشمال أو الشرق.

وجاءت إيران الحديثة وريثة أطماع فارس القديمة لتؤكد الواقع التاريخي. لقد تطلع الشاه رضا بهلوي غرباً واقتطع عربستان واقتلعها من جذورها العربية وضمها لإمبراطوريته الإيرانية. وجاء من بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوي وتطلع جنوباً مطالباً بالبحرين ومقتطعاً الجزر العربية الثلاث (أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى) من أصحابها العرب. لم يتطلع أحد منهما إلى شبه القارة الهندية شرقاً ولا إلى أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية شمالاً. كان محور الهيمنة الفارسية ـ الإيرانية يدور دائماً حول القوس العربي الممتد من العراق شمالاً إلى عُمان واليمن جنوباً. وجاءت ثورة الخميني لتمسك بالدورة التاريخية نفسها من جديد.

لذلك كان لا يمكن تصدير الثورة الإيرانية إلّا جنوباً. فالاتجاه نحو باكستان غرباً تقف بلوشستان في وجهه حائلاً. والاتجاه نحو أفغانستان والجمهوريات السوفياتية الإسلامية شمالاً ليس ممكناً، لأن إسلام الاتحاد السوفياتي أمر صعب اختراقه من كابول إلى طشقند حتى باكو. ولأن اختراق هذا الإسلام معناه الإخلال بموازين اللعبة الدولية، لذلك لم يكن هناك من سبيل أمام ثورة الخميني الإيرانية إلّا أن تتجه نحو العراق والبحرين والكويت والمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية ودبي.

وإذا عدنا إلى مناهل التاريخ أيضاً وجدنا أن وضع الحبشة (إثيوبيا) كان مماثلاً. لقد كانت الحبشة تتجه دائماً نحو الجزيرة العربية وتعبر البحر الأحمر وباب المندب لتصل إلى اليمن وأطراف الحجاز منذ أيام الجاهلية حتى هزيمتها في صدر الإسلام.

لم تتطلع الحبشة قط نحو شرق أفريقيا حيث يقتضي المنطق الجغرافي ذلك. كانت دائماً ذات علاقات مميزة مع بلدان جنوب الجزيرة العربية وبلدان حوض البحر الأحمر من مصر إلى السودان إلى الصومال. لذلك ليس من المستغرب ولا بعيداً عن نطاق المفهوم التاريخي، أن يكون للنظام

الإثيوبي هذه العلاقة الخاصة المميّزة مع النظام الحاكم في اليمن الجنوبي.

□ □ □

أمام هذه الحقائق التاريخية لا بدّ لدول الخليج من عرض الواقع الحقيقي للمنطقة من خلال الرؤية التالية:

□ **أولاً:** إن النظام الإيراني والدعوة «لولاية الفقيه» سيستمران لفترة طويلة. فالصراع بين آيات الله في طهران لن يغيّر من منهجية النظام بتصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج. وستجد دعوات آيات الله إقبالاً مستجداً من خارج الحدود، كما كانت الدعوة الناصرية تجد إقبالاً خارج مصر أيام مدّ القومية العربية وزعامة عبد الناصر.

وكان ثمة من يعتقد في الخليج أن عداء الثورة الخمينية خارج إيران لا بد أن ينحسر من خلال ممارسات النظام الإيراني بعد موت الخميني، لعدم وجود رجل في حجمه يرث الزعامة أو «الولاية»، كما انحسر مدّ الناصرية بعد موت جمال عبد الناصر، حين تقزمت زعامة خلَفه.

لذلك، رأت دول الخليج أن من الضروري التعايش والتكيّف مع النظام الديني الثيوقراطي القائم في إيران. بل إن بعض دول الخليج ذهب إلى أبعد من ذلك فقالت: إن تغيير

النظام الإيراني قد لا يكون لصالح المنطقة العربية، فقد يأتي مغامر جديد مجهول المبادىء والأهداف ليخلق حالة جديدة من الترقب والتهديد بتغيير المعادلة الدولية القائمة حالياً.

□ **ثانياً:** أصبحت دول الخليج تدرك أنه ليس بالإمكان الاتكال على الولايات المتحدة في حمايتها، لا من الخطر الإيراني ولا من أي خطر خارجي آخر مهما كانت مصالح الولايات المتحدة مرتبطة بدول الخليج وليس العكس. لذلك لا بدّ أن تستخدم الولايات المتحدة إسرائيل جسراً للوصول إلى إيران والتأثير عليها حتى لو ظلت أميركا «الشيطان الأعظم» بالنسبة للنظام الإيراني. فالخليج لا يرى مفراً من أن الصدام القائم بين القوميتين العربية والفارسية في ظل مفاهيم الصراع الدولي السائدة في المنطقة، لا بد أن يدفع إسرائيل وإيران للتعاون ضد المصلحة العربية أينما كانت.

□ **ثالثاً:** بعد إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باتت هذه الدول أكثر تمسكاً بهذا المجلس من أي وقت مضى. فقد أضفت عليه التجارب والأحداث التي مرّت على الخليج شيئاً من الواقعية والكثير من المناعة.

لقد شعر الخليجيون للمرة الأولى في حياتهم السياسية بقيمة العمل الجماعي ونتائجه المرضية. لقد انتفى شعورهم

بالوحدة مما جعلهم أكثر تشبثاً بمجلس التعاون. فالحصانة الخليجية ضد الخطر الإيراني والتوتر الناشب في المنطقة بسببه، هما حصانة نابعة من داخل دول المجلس ــ أمنياً وعسكرياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

□ **رابعاً**: إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفعل شيئاً بحرب الخليج، مهما كانت تصريحات المسؤولين الأميركيين تحمل نوايا هذا الفعل. ففي رأي معظم الخليجيين أن الباب مغلق في وجه أميركا، إلّا في حال حدوث تغيير جذري فلي نوايا وسياسة الإدارات الأميركية المتعاقبة. وليس في إدارة الرئيس ريغان بوادر لنوايا من هذا القبيل.

□ □ □

إذا أردنا الدخول في تقييم المواجهة الخليجية ــ الإيرانية والخطر الإيراني يلف الخليج ونار الحرب تلفح وجهه وتهدد أنظمته، فلا بدّ أن نقر بأن هناك صراعاً تأجل بين قوميتين: القومية العربية والقومية الفارسية. لذلك فإن الموقف الحقيقي هو الآتي:

□ **أولاً**: إن دول الخليج تدرك أنها لا تستطيع أن تواجه إيران عسكرياً لا منفردة ولا مجتمعة. إن أقل من خمسة ملايين عربي خليجي على طول الساحل الممتد من الكويت

إلى مسقط، لا يستطيعون مواجهة أربعين مليون فارسي إيراني. إن دولهم على غناها المادي، ليست بإمكانات إيران العسكرية والاقتصادية والبشرية. فضلاً عن عامل التعصب الديني الذي يحرك هذه الجحافل البشرية الإيرانية.

□ **ثانياً:** لا سبيل أمام دول الخليج إلّا اللجوء إلى الدبلوماسية المرنة التي تتطلب في أحيان كثيرة الانحناء أمام رياح الخوف الهابّة عليها من كل صوب، حتى لا تجرفها في طريقها. لذلك فليس هناك، ردّ على إنذارات آيات الله المتكررة في طهران وتهديدات حجج الإسلام اليومية لحكّام الخليج، فلا بيانات عنترية في مؤتمرات مجلس التعاون الخليجي، ولا إدانة أو تنديد بأدوار عربية أو دولية معينة. لقد قررت دول الخليج الاستعانة على أمورها بالكتمان مع التحرك الدبلوماسي المكثف، بحد أدنى من العلانية.

□ **ثالثاً:** سقوط كل الوساطات، من إسلامية ودولية وحيادية. حتى الجزائر التي كانت تقف موقفاً مؤيداً في الظاهر من إيران، حرصاً على أن يكون لها رصيد هناك تستطيع استعماله في وساطتها المطروحة قد وصلت إلى طريق مسدود. فتكرار التجربة الجزائرية عند الإفراج عن الرهائن الأميركيين، حين أيدت الجزائر العمل الإيراني علناً وشجبت أميركا فاستطاعت النجاح في مسعاها بالاحتفاظ بالثقة

الإيرانية، لم يعد مجدياً اليوم بالنسبة للتغيرات الحاصلة في طهران.

□ **رابعاً:** إن دول الخليج تعرف ماذا يريد الطرف العراقي، لكنها لا تعرف ماذا يريد الطرف الإيراني. بل ليس في كل دول الخليج مَنْ يعرف كيف ومع مَنْ يتحدث في إيران. فليس هناك علاقات دبلوماسية حقيقية بين دول الخليج وإيران، أكثر من شبه سفير هنا وقائم بأعمال هناك لا يستطيع أن يصل إلى باب وزارة في طهران. وإن وصل إليها فالقرار ليس فيها!

□ □ □

في القرن السابع الميلادي وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب، هزم العرب الفرس في معركة القادسية. ودخل الإسلام بلاد فارس دخولاً نهائياً لم يستطع الفرس الفكاك منه حتى الآن.

واليوم يحاول الفرس أن يصححوا مسار هزيمتهم بعد نحو أربعة عشر قرناً بتحقيق انتصار على العرب، وكأنهم بذلك ينتقمون للتاريخ الأموي والعباسي معاً. ومثلما انتصر العرب بالإسلام، تحاول إيران اليوم أن تستعمل الإسلام سلاحاً تحارب به العرب لتفرض به «ولاية الفقيه» انتقاماً

لألف وأربعمئة سنة من التاريخ العربي. تكاد الدورة التاريخية تكتمل، وإن كان التاريخ لا يعود إلى الوراء.

إن رياح الخوف التي تهب على الخليج اليوم، قد دفعت دوله إلى الاستعانة بالواقع في الحساب بين الممكن والمستحيل في قضية الصراع المصيري بين قوميتين وحضارتين. فالعدو لم يعد وهمياً. بل أصبح عدواً واضح الأهداف، علني المقاصد، معروف السلاح، لا يختبىء وراء أي ادعاء.

أين أنت يا جبل النار؟



20

ستة أبواب ونافذة واحدة

بدأ محدثي الخليجي بشرح مجموعة من المنطلقات البديهية، كانت هناك علاقة مثلثة بسيطة بين أطراف القوى المعنية في الخليج حجبتها إيديولوجيات سياسية أربع هي:

الاستعمار ــ المعاداة للاستعمار ــ الإسلام ــ الاشتراكية ومشتقاتها الماركسية.

هذا ما يسمى في قاموس السياسة الواقعية العربية بالبلقنة نسبة إلى دول البلقان التي عرفت أوضاعاً مشابهة في بداية هذا القرن أدت إلى تركيبها السياسي الذي نعرفه اليوم.

البلقنة تحديداً تعني أن تقع دولة ضعيفة بين جارين قويين، يحاول أحدهما أن يقضم جزءاً منها أو يستميلها إلى محوره رغماً عنها، فتلجأ إلى الجار الآخر حماية لنفسها وعندما يجد الجار الأول القوي أنه لا يستطيع أن يخيف أو يستميل تلك الدولة بواسطة القوة العسكرية، فإنه يضطر إلى قبول شروط الدولة الضعيفة خوفاً من الجار الثاني القوي والمنافس الآخر. لكن هذه المعادلة تتغير عندما يجد الجار الثاني القوي والحامي الآخر أن في تلك الدولة الضعيفة التي وفّر لها غطاء الحماية من الجار الأول الطامع، موارد طبيعية يحتاج إليها ويريدها. عندئذٍ يقع الخطر الحقيقي. فإما أن يتحارب الجاران القويان من أجل السيطرة على موارد البلد الضعيف، أو أن يتفقا معاً بأن يسرقاه. وما يحدث عادة في التاريخ، أن البلد الضعيف ـ تفادياً لهول القتال والحرب وخوفاً من السرقة والسيطرة ـ يختار أهون الشرين. أي: صداقة أحد الجارين القويين حيث يعتقد أنه الأكثر قبولاً من الآخر بالنسبة لمفاهيمه ومعتقداته.

وإذا نظرنا إلى الخليج نجد أن هذه المعادلة كانت غالباً موضع التطبيق. فدول الخليج هي دول مصدرة للنفط ذات أنظمة تقليدية لا تريد أن تقترب من البلدان الشيوعية الملحدة، فتميل إلى الدول الغربية، وتقيم معها علاقات مصلحية كبيرة. لكن دول الخليج ظلت تعتقد أن الدول

الغربية قد حلبتها طوال فترة الاستعمار من المداخيل الحقيقية لنفطها. لذلك ظلت العلاقة بين دول الخليج والغرب كمن «يريد ولا يريد». فهم يريدون حماية الغرب خوفاً من الشيوعية السوفياتية، ولا يريدون لهذه الحماية أن تتعدى حدوداً معينة ـ هم وحدهم أصحاب القرار فيها.

لذلك، عندما انسحبت بريطانيا من الخليج سنة ١٩٧٠، لأسباب هي اقتصادية في حقيقتها، أكثر مما هي سياسية، استطاعت دول الخليج أن تتحد في «كارتل» معيّن وأن ترفع أسعار نفطها من دون أن تجسر الدول الصناعية الغربية على أن تفعل شيئاً. وكان عجز الدول الغربية عن منع دول الخليج من تحديها مبنياً على أن عودة الاستعمار غير ممكنة وأن الرأي العام الغربي لن يقبل به، بالإضافة إلى أن القوى الغربية قد أصيبت بالتهلهل بعد الهزيمة الأميركية في فيتنام. لكن السبب الأهم في ردع الدول الغربية كان الخوف الحقيقي من أن يتيح التدخل الغربي مجالاً للاتحاد السوفياتي باستغلاله لصالحه، راكباً موجة المعاداة بأي شكل من أشكال الاستعمار القديم أو الجديد.

وكان التدخل الغربي في الخليج، لو تم، كما فكّر فيه الدكتور كيسنجر في بداية السبعينيات، لجعل من الخليجيين قوماً معادين للغرب وأصدقاء للاتحاد السوفياتي موفرين

لموسكو فرصة تاريخية نادرة للتدخل عسكرياً، وبالتالي الوصول إلى منابع النفط الدافئة التي يحلمون بها منذ عهد القياصرة.

وانتفعت دول الخليج من البلقنة، لكنها كانت تعرف أن القوة العسكرية الغربية التي وضعت لحماية النفط ومنابعه هي القوة نفسها التي ستستخدم، عملياً، للسيطرة عليهم وإعادة استعمارهم. لذلك لم يكن مستغرباً لأن العقال الخليجيين يعتبرون كلا القوتين العظميين بمثابة عدو لهم. الغرب عدو كالشرق. وهم بحاجة للأميركيين لحمايتهم من السوفيات، وبحاجة إلى السوفياتي لحمايتهم من الأميركيين. عند هذا المنعطف تصل لعبة التوازن الدولي في التآمر، المستمر على الخليج.

□ □ □

لقد ترك الخليج ــ أغنى بقاع الدنيا ــ أبوابه مفتوحة لزمن طويل. وبعد عقود من التعرض لضوء العالم الساطع شعر بأن هذه الأبواب بحاجة إلى أقفال محكمة، ولكنها من نوع معين. بدأ يبحث عن صانع للأقفال من النوع الذي لا يضيّع القفل ولا يبقى المفتاح في جيبه. وكان الخليج قد بدأ يشعر بأن أبوابه قد ظلت مفتوحة نتيجة لثلاثة أحداث أساسية:

□ **الأول:** سقوط الشاه في إيران سنة ١٩٧٨.

□ **الثاني:** الغزو السوفياتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩.

□ **الثالث:** الحرب العراقية ـ الإيرانية سنة ١٩٨٠.

ثلاثة أحداث في ثلاث سنوات أدخلت الرعب إلى هذا العالم الغني الحالم الذي اسمه الخليج. لكن الرعب الحقيقي الذي سيطر على الجزيرة العربية كان سببه انهيار الحائط الإيراني بين الخليج والروس في شتاء ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، ولم يكن رعباً خليجياً فقط، بل كان رعب الغرب، لأن آبار النفط ومصادر الطاقة للعالم الصناعي الغربي، كادت تصبح في متناول الاتحاد السوفياتي. وبعد سنة من ذلك التاريخ دخلت القوات السوفياتية أفغانستان. ولكن بعد سنتين لم يحدث أي شيء. ظلت الجيوش السوفياتية في أفغانستان. لكنها تركت إيران وحدها. ولم تترك موسكو طهران وحدها إلّا لاعتقادها بأن الثورة الإيرانية لا بد أن تسقط إما في أحضان الإسلام وإما في أحضان الشيوعية. وقف الغرب الأميركي والأوروبي موقف المتفرج، واتخذ الاتحاد السوفياتي موقف الفاعل المؤثر في الأحداث.

عند هذا المنعطف تبدأ النظرية التآمرية للمسألة الخليجية تتخذ بعض أبعادها. فأشد ما أقلق الخليج، عندما نظر إلى

الوراء عبر هذه السنوات الحاسمة. هو فشل الولايات المتحدة في الوقوف إلى جانب الشاه ومنع سقوطه وهناك قناعة تامة لدى أكثر الخليجيين يكررونها باستمرار، وهي أنه لو أرادت السياسة الأميركية أن تنقذ الشاه لاستطاعت. وعند هذا المنعطف بالذات تسقط أيضاً الثقة الخليجية تماماً في صدقية الصداقة أو التحالف مع أميركا وتنفلش النظرية التآمرية.

لكن النظرية التآمرية هذه، تحتاج إلى تفسير أهداف السياسة السوفياتية في الخليج. وهناك احتمالان للتفسير:

□ **الأول:** أن لدى الاتحاد السوفياتي سياسة ثابتة ترمي إلى تطويق الخليج بهدف السيطرة عليه واحتلاله.

□ **الثاني:** أن ليس للاتحاد السوفياتي سياسة واضحة في الخليج، كل ما في الأمر أنه يتبع سياسة انتهازية يستغل عبرها الفرص التي توفرها له الأنظمة وتراكم الأخطاء الغربية في المنطقة فيتسلل عبرها إلى الخليج تحقيقاً لمصالحه.

وكلا الاحتمالان ممكن. والغرب، ومعه دول الخليج، عليه أن يسدّ الثغر التي قد تتيح لموسكو الوصول إلى الخليج. فالاتحاد السوفياتي لا يخفي رغبته ولا مراميه في الحصول على حصة موازية لحصة الغرب في الدول التي تشكل الحزام

ـ الحاجب الجنوبي لحدوده. لذلك دعت روسيا إلى اعتبار المحيط الهندي «منطقة سلام»، واقترحت أن ترسم كل من موسكو وواشنطن خطاً يوضح، بقدر ما يفصل، بين مصلحة هذه وتلك.

□ □ □

على الرغم من ذلك ظلت أبواب الخليج مشرعة من دون أقفال وظلت السياسة الخليجية مترددة حيال إغلاق هذه الأبواب بسبب عوامل عدة ليست كلها ملك يديها، لكن السيادة الخليجية ظلت أيضاً تحت هاجس أن تتسلل روسيا عبر هذه الأبواب إذا أتاح لها الغرب ـ والولايات المتحدة بالذات الفرصة التاريخية ـ فتكتمل النظرية التآمرية في المسألة الخليجية فصولاً، كما اكتملت في دول البلقان قبل ١٠٠ سنة.

وظلت هناك أبواب ستة يمكن أن يتسلل منها الاتحاد السوفياتي إلى الخليج ومصادر الطاقة التي في أرضه وطرق النفط التي تمرّ عبر مياهه هي:

□ **الباب الأول:** إيران. عبر الفوضى التي زرعتها الثورة في البلاد، ويواجه الروس فرصة تاريخية بتساقط إيران قطعة قطعة. وهي تتفكك كبلد مؤلف من أكثر من أربع قوميات

وشعوب لا تمت إلى الفرس بصلة، عندما تبدأ الحرب الأهلية في الداخل تأخذ أبعاداً دولية، ويستدعيهم أصدقاؤهم من أجل السيطرة على السلطة أو الاستيلاء عليها في طهران، أو الاحتفاظ بها عندما تقع في أيديهم.

□ **الباب الثاني**: العراق. سيجد الروس في العراق إغراء لا يقاوم، إذا أرادوا الوصول إلى المياه الدافئة فهي الطريق الجغرافي الطبيعي للوصول إلى الخليج. بينما إيران، بالمقارنة، بلد صعب المسالك الجغرافية. لكن السوفيات سيجدون ــ إذا صحت نوايا كهذه لديهم ــ في الشعب العراقي، وفي الجيش العراقي، مقاومة ضارية أين منها أية مقاومة عرفها الروس من قبل، أكانت في أفغانستان أم في المجر.

□ **الباب الثالث**: السعودية. سيحاول الروس السعي، بمختلف الوسائل، لإثارة أكبر قدر من المتاعب، واستغلال كل الانقسامات العربية لتهديد الاستقرار الداخلي في المملكة، وخاصة إذا كان هذا التهديد ناتجاً عن التآمر الإسرائيلي.

□ **الباب الرابع**: عُمان. مضيق هرمز مليء بأسود البحر الكاسرة. وعبر هذا المضيق يمر حوالي نفط العالم الغربي. ومن الممكن لموسكو قطع هذا الوريد بإغلاق المضيق الذي لا يزيد اتساعه على ٢٤ ميلاً، عن طريق: إما عمل تخريبي

إرهابي معيّن، أو بقصف جوي سوفياتي من أفغانستان، أو عن طريق تحريض إيران للقيام بعمل عدواني يؤيده السوفيات، أو بإثارة القلاقل عن طريق اليمن الجنوبي في وجه النظام العُماني، مما يهدد استقراره الداخلي وثباته.

□ **الباب الخامس:** باكستان. من الحدود الشمالية ــ الغربية قد يضطر الاتحاد السوفياتي إلى أن يقتحم باكستان لضرب معسكرات اللاجئين الأفغانيين، ووضع حدّ لتسلل الثوار الأفغانيين عبر الحدود. عندئذٍ لا بد أن يؤدي هذا العمل إلى تقسيم باكستان بين روسيا من جهة والهند من جهة أخرى. كما أن موسكو قد تشعر، إذا كان هدفها تقسيم باكستان، بأن التسلل عبر بلوشستان للوصول إلى مياه المحيط الهندي الدافئة أفضل نتيجة من الهجوم العسكري المباشر عبر الحدود الشمالية ــ الغربية.

□ **الباب السادس:** الحرب العراقية ــ الإيرانية. لم يكن الاتحاد السوفياتي يريد إنهاء هذه الحرب، ولا المساعدة في التوصل إلى حل مشرّف للعراق يحفظ فيه حقوقه التاريخية، لذلك، كان يهم الاتحاد السوفياتي أن تصل الحرب إلى الشواطىء الخليجية، طموحاً منه إلى أن تؤدي إلى إغلاق الخليج في وجه ناقلات النفط، بقدر ما كان يهمه أن لا يحقق العراق انتصاراً حاسماً على إيران لأن إيران، بالنسبة

للسوفيات، أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية.

إذا كان البحث عن أقفال لهذه الأبواب الستة ممكناً، إلّا أنه يجب ألّا ننفس النافذة الوحيدة الواحدة التي من الممكن أن تتسرب منها الرياح الشمالية الباردة، وتخلق حالة من اللاإستقرار في مناخ الخليج السياسي. هذه النافذة هي الخطر الإسرائيلي على الخليج الذي لم يعد خطراً مؤجلاً، بل أصبح خطراً داهماً. والحديث عن النافذة الإسرائيلية هو الحديث الطويل عن دقائق النظرية التآمرية في المسألة الخليجية.

بين الهمس والصراخ 21

إذا حاولنا أن نبتعد قليلاً عن أحاديث فيها من الأسى السياسي بقدر ما فيها من الحزن العربي، نكون قد ابتعدنا أكثر مما يجب عن واقع الحال في الخليج. لذلك، أراد محدثي ــ ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك ــ أن يكون مسك الختام في تحليله النظرية التآمرية في المسألة الخليجية، حديث الواقع المرّ الذي لا مهرب منه ولا قرار.

لذلك ارتأى محدثي أن ننتقل مباشرة إلى الرد على التساؤل الذي تكرر ترداده مني ومن غيري في كل مكان في الخليج أو في العالم العربي، عما إذا كان مجلس التعاون الخليجي ما هو إلّا عبارة عن نادٍ للأغنياء يحترفون فيه الثروة

ويتداولون فيه أسعار الأسهم والعملة والسندات ويخططون لحماية استثماراتهم ونفطهم من جشع الفقراء.

كانت البداية في جوابه.

ـ «لِمَ لا؟».

«لماذا يحق للفقراء أن يتحدوا في تجمع أو نادٍ معين ولا يحق للأغنياء ذلك؟ لماذا يحق لليمن الجنوبي وإثيوبيا الفقيرتين وليبيا الغنية أن تقيم بينها معاهدة، ولا يحق للسعودية والكويت والإمارات وباقي دول الخليج أن تعقد بينها اتفاقاً لإقامة مجلس للتعاون؟ ولماذا يحق لدول الصمود والتصدي أن تنشىء تكتلاً سياسياً ولا يحق لدول الخليج أن تجعل من مجلس التعاون المتجانس في تركيبه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي تكتلاً سياسياً مشابهاً إلى حد ما؟

لماذا هذا المستوى المزدوج في الحكم على الأمور. أحتى يجب أن نطبق مبدأ الست وبنت الجارية»؟

لم يكن ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك بحاجة إلى ما يستثيره للحديث عن هذا الموضوع بالذات، لذلك دفق إلى المزيد من الشرح قال:

ـ «لماذا لا ينظر إلى مجلس التعاون الخليجي كما ينظر

إلى السوق الأوروبية المشتركة. دول متجانسة ذات مصالح مشتركة تدرك أن لا مستقبل لها من دون الاعتراف بهذه المصالح ومحاولة الارتباط بعضها ببعض حماية لها. ومجلس التعاون الخليجي لا بدّ وأن يمرّ بمراحل عدة، كما مرت السوق الأوروبية قبله حتى يصل إلى كيان قابل للحياة والتطور».

«السوق الأوروبية المشتركة ـ والكلام لمحدثي الخليجي ـ لم تولد بين ليلة وضحاها. إنها نتيجة خطوات تاريخية وصلت بالمجموعة الأوروبية إلى المكانة التي نعرفها عنها اليوم. والخطوة الأولى بدأت باجتماع ستراسبورغ الذي أسفر عن اتفاق الصلب والحديد الأوروبيين. الخطوة الثانية كانت في مؤتمر مسينا حيث وضعت أسس قيام السوق المشتركة. ففي لقاء البندقية تمت صياغة هذه الأسس. وفي روما تمّ الاجتماع التاريخي هذه الأسس. وفي روما تمّ الاجتماع التاريخي حيث وضعت سياسة السوق وتمّ التوقيع على الاتفاقية التي عرفت في ما بعد باتفاقية روما.

إذا حاولنا نحن الخليجيين ـ والكلام ما زال لذلك الدبلوماسي الخليجي، أن نتشبه بالسوق الأوروبية فمن الممكن أن نعتبر ستراسبورغ الخليجية هي قيام طيران الخليج

مثلاً، وإنشاء معمل ألمنيوم في البحرين أو مصنع الصلب والحديد. أما مسينا الخليجية فيمكن اعتبارها محادثات سنة ١٩٧٧ بين الدول الخليجية حيث بدأ طرح الأسس التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي الحالي. أما البندقية فكانت الرياض حيث تمَّ الإعلان عن مجلس التعاون فيها. أما روما فكانت أبو ظبي التي جرى فيها خلال القمة الخليجية الأولى في حزيران ١٩٨١ قيام مجلس التعاون الخليجي رسمياً وتاريخياً. وإذا استمررنا، نحن الخليجيين، في هذه المقارنة، فإننا نرجو أن نصل بها أيضاً إلى تبني أسلوب السوق الأوروبية المشتركة في النقاش والوصول إلى حلول لمشاكلنا لا بأسلوب وأنظمة الجامعة العربية، ولا بطريقة ونمط الأمم المتحدة.

□□□

لما ارتاح محدثي الخليجي من إلقاء حمل الرد على سؤال لم أسأله في حينه ومقارنة لم أسع إليها أصلاً، شعرت بأن من الضروري أن نعود إلى موضوع أمن الخليج، الذي هو العامل الأساسي في توازن النظرية التآمرين والمعادلة الصعبة في المسألة الخليجية.

قلت له بشيء من الاستفزاز ــ من الواضح من خلال حديثنا أن القوى الدفاعية العسكرية لدول الخليج غير قادرة عن

صدّ أي اعتداء عليها، فعلى أي شيء هي قادرة والحالة هكذا؟

أدرك محدثي أن عليه أن يتجاهل الطابع الاستفزازي لسؤالي إذا أراد أن يجيب منه بشيء من الدقة الواقعية. قال:

هناك الدفاع عن الحدود الخارجية للوطن، وهناك الدفاع عن الحدود الداخلية للوطن. الحدود الخارجية لأي وطن هي الأسهل سياسياً والأصعب عسكرياً. أما الحدود الداخلية فهي الأصعب سياسياً والأسهل عادة عسكرياً. ودول مجلس التعاون لها وطن واحد ــ أو هكذا يجب أن تدرك ــ هو الخليج. والتعاون العسكري بينها يجب أن يشمل الدفاع عن الحدود الداخلية أولاً. وفي حال حدوث أي اضطرابات في الداخل يعرّض سلامة دولة من دول مجلس التعاون لخطر ما يجب أن تكون تلك الدولة قادرة على أن تستدعي قوات دولة أخرى من دول مجلس التعاون لمساعدتها في قمع ذلك الخطر.

لا نريد تكرار التجربة العمانية في حرب ظفار مثلاً، عندما طرحت سلطنة عمان الصوت طالبة النجدة الخليجية، ومن ثم النجدة العربية لمساعدتها في وقف حرب التسلل والتخريب من اليمن الجنوبي، لم يسمع صوتها أحد ولم تلبِ طلبها أي دولة. وجاءت إيران الشاه عندما كانت حليفاً استراتيجياً لعمان لتقوم بدور كان مؤهلاً أن تقوم به أي دولة

عربية غيرها. وأحسنت عُمان استخدام القوات الإيرانية لفترة زمنية. وعندما استنفدت أغراضها السياسية والعسكرية من القوات الإيرانية طلبت انسحابها وانسحبت. أما اليوم وقد أصبحت إيران خارج اللعبة الخليجية، وأصبحت بريطانيا عاجزة عن تقديم أي خدمات عسكرية إلّا في إطار محدود جداً، وأصبحت الولايات المتحدة طاعوناً سياسياً... لم يعد أمام دول مجلس التعاون إلّا أن تعتمد على التعاون العسكري في ما بينها لحماية حدودها الداخلية الأصعب سياسياً والأسهل عسكرياً والأخطر في خال انفجارها على أمل أن تتمكن يوماً ما من حماية حدودها التاريخية.

□ □ □

لم أتح لمحدثي الفرصة كي يبرد حماسه فبادرته بالسؤال عن: من يحمي الحدود الخارجية! إذا كانت دول الخليج غير مؤهلة عسكرياً لذلك؟

قال محدثي:

ــ لقد عددنا في حديثنا من قبل، الأبواب الستة التي يمكن أن يداهم الخطر الخليج عبرها. وتحدثنا بإيجاز إلى حدّ ما عن النافذة الأخطر التي يمكن أن تشكل الشرّ المبين في النظرية التآمرية. ألا وهي النافذة الإسرائيلية. عبر هذه

النافذة يمكن أن تختلط الأوراق كلها وتندلع النيران. صحيح أن الخطر السوفياتي هو الخطر الاستراتيجي في ما يعني الخليج، لكن الخطر الإسرائيلي هو الخطر الآتي المرتبط بالمعضلة المستعصية الحل التي اسمها قضية الشرق الأوسط. وما دامت هذه القضية ـ قضية الشرق الأوسط بكل أبعادها التاريخية القائمة على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى الاعتراف بالحقوق الفلسطينية التي لا يساوم عليها ـ بعيدة عن أية تسوية ممكنة، فدول مجلس التعاون الخليجي كبيرها وصغيرها هي دول مواجهة مع العدو الصهيوني غير قادرة بعد اليوم على الاحتماء بأي مبرر أو دولة أو بُعد جغرافي عن تحمل أوضاعها غير المالية في التصدي للخطر الإسرائيلي.

وإسرائيل صاحبة الفضل ـ والكلام لمحدثي الخليجي ـ في تذكير دول الخليج بهذا الواقع المرّ وهذا الخطر، بخرقها المستمر للأجواء السعودية مثلاً وبضربها للمفاعل النووي العراقي قرب بغداد وباستفزازاتها المتكررة السياسية والعسكرية لمعظم دول الخليج لأنه الخطر الوحيد الذي لا يخضع لنظرية المعادلات الدولية في الاستراتيجية السياسية والعسكرية أي بكلام أوضح: حيث لا تستطيع الولايات المتحدة أن تردع إسرائيل عن القيام به إذا وجدت إسرائيل أن لها مصلحة في ذلك ولو كانت هذه المصلحة لا تتفق مع مصلحة الولايات المتحدة صاحبة الدور الأساسي في إبقاء الخليج ودوله بعيدة عن إقحامها

في أتون الطموحات التوسعية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك ما زال التفكير الدفاعي الأميركي في ما يخص الخليج يعتمد على نظرية أولوية الخطر السوفياتي لا على أولوية الخطر الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس بدأ التفكير في عهد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر «بقوات التدخل الأميركي السريع» إثر سقوط إيران الشاه سنة ١٩٧٩. واتجه تفكير الأميركيين في البدء تحت وطأة الثورة الإيرانية والرهائن الأميركيين في طهران إلى قيام مظلة نووية فوق الخليج. لكن تمّ التراجع عن هذه الفكرة لخوف الأميركيين من ردود فعل الاتحاد السوفياتي الذي كان سيتهم الولايات المتحدة دون شك، بأنها على استعداد لشن حرب نووية تدمر العالم من أجل إيران.

ثم طرأت الفكرة الثانية، وهي إدخال أسلحة نووية تكتيكية ذات أبعاد محددة إلى الخليج لردع أي طموحات سوفياتية عن المنطقة، وسقطت هذه الفكرة أيضاً لأن معنى ذلك أنه في حصول أي اشتباك فإن السلاح النووي الذي سيستعمل ومهما كان محدوداً سيشعل آبار النفط ويحيل الخليج إلى جحيم ولو استطاع أن يوقف الهجوم أو الزحف السوفياتي المحتمل.

وجاءت الفكرة الأميركية الثالثة وهي تهديد الاتحاد

السوفياتي بتصعيد ما يسمى «الحرب البديلة» أي إذا هاجم الروس إيران فإن أميركا ستهاجم كوبا واليمن الجنوبي وإثيوبيا. وإذا سقطت إيران في حضن موسكو فمعنى ذلك أن كوبا ستسقط في حضن واشنطن ومعها عدن وأديس أبابا وكل العواصم الحليفة لروسيا.

وتحقيقاً للفكرة الثالثة، اتضح لدى الاستراتيجيين الأميركيين أن سر نجاح غطاء الحلف الأطلسي في أوروبا أنه يملك قوات عسكرية تقليدية مرنة من الممكن تحريكها بسرعة معقولة. لذلك لا بد للعودة إلى التفكير بقوات عسكرية تقليدية يمكنها الدفاع عن الخليج عندما تدعو الظروف إلى ذلك. وكانت ولادة «التدخل الأميركي السريع».

بعدها بدأ البحث عن تسهيلات لهذه القواعد في المنطقة ومن بعدها أيضاً بدأت مناورات «النجم الساطع» التي كانت أول تجسيد حيّ لمرونة هذه القوات وقدرتها على العمل المشترك مع القوات المحلية لكل بلد من البلدان التي مرت بها. وعند هذا المفترق تكمن إمكانية الدفاع عن الحدود الخارجية للوطن الخليجي المبنية على الظن بإمكانية الولايات المتحدة ردع الخطر السوفياتي عسكرياً وردع الخطر الإسرائيلي سياسياً. وكفى الله الخليج شرّ القتال.

□ □ □

سكت محدثي، ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك، وكأنه تعب من هذا الحديث الطويل وتطلع نحوي مبتسماً ابتسامة ذات مغزى وقال:

ـ هل تريد أن تعرف من يهدد الخليج؟ إنه أمر واحد.. الجهل. جهلنا بما يجري. وجهلنا بما يعدّ لنا. وجهلنا بأن سذاجتنا وطيبتنا وحذرنا بعضنا من البعض الآخر ومراعاتنا حساسيات أشخاص فينا ستدفعنا إلى مآزق كثيرة. لا تسألني ما العمل. بدايته في الخروج من مرحلة الهمس إلى مرحلة الصراخ. هكذا دفعة واحدة. لعل صراخنا يذكّر من له أذنان فيسمع ومن له دماغ فيفكر ومن له القدرة فيعمل وينتهي عهد الرياء المتبادل ويسقط عهد الأقنعة ويبرز عهد الوجوه الصادقة التي لا تجامل ولا تهادن على حساب ذلك الوطن الذي لم يصنع بعد.. والذي اسمه الخليج.

السهل الممتنع 22

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي غياب قوة وطنية قادرة على التغيير، ووعي وطني قادر على استيعاب البعد القومي، استطاعت بريطانيا، الدولة المستعمرة لكل الخليج العربي آنذاك، أن تحقق رغبتها وتنشىء مجموعة من الكيانات الصغيرة التي يسهل استعمالها في صراع المصالح الدولية. ورسخ في ذهن الإنسان الخليجي أن هذه الكيانات التي ولد أكثرها، أنها أوطان حقيقية تدور حياتها في فلكها المحدود. وجاءت فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي بعد مخاض عسير وطويل وكتوم، لتقنع الإنسان الخليجي بأن الذي يعيشه اليوم ليس هو الحقيقة. أي أن ما يعتبره وطناً ذا حدود معترف بها

دولياً، ما هو إلّا نتيجة لما حاول الاستعمار أن يظهره كحقيقة، وأن هذه الأوطان لم تكن موجودة هنا أو هناك أو هنالك أساساً، وأن الحقيقة، كل الحقيقة، تكمن في انتمائه القومي إلى كل هذا الخليج العربي الذي هو وطنه الأصلي والحقيقي.

لكن هذه الحقيقة كانت من النوع السهل الممتنع: السهل لأن الإنسان الخليجي ببنيته الاجتماعية والقبلية والاقتصادية هو واحد، من عُمان جنوباً إلى الكويت شمالاً؛ والممتنع لأن هذه الكيانات الاستقلالية قد جعلت من الأسوار التي بنتها حولها مكاسب سياسية اقتصادية جعلت من الصعب على الإنسان الخليجي أن يهدمها لينتقل إلى وطن أرحب. لقد غلب التطبع على الطبع.

وللأسباب السهلة الممتنعة هذه بالذات استطاعت فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أن تجد رويداً رويداً شيئاً من الاقتناع دفعها إلى التأسيس، وشيئاً من الإقبال جعل من قيامها وحركتها منذ الولادة حركة نشطة أخذت تجد صدى تفاؤلياً حدا بالكثيرين إلى توقيع معجزة شبه اتحادية في أشهر قليلة. بينما لم يكن المطلوب أكثر من مائدة مستديرة تجمع دول هذا الخليج حول الحدّ الأدنى من التنسيق الذي يساعد في البدء بإزالة أسوار هذه الكيانات

الصغيرة المصطنعة لصالح مواطنيها، وتأكيداً لحقيقة الواقع الجغرافي والغبن التاريخي اللذين وجد هذا المواطن نفسه فيهما منذ أن وعى على هذه الدنيا.

لقد كان من الطبيعي، وعبر كل الكيانات المصطنعة، أن يجد البحريني طريقه للعمل في الكويت، أو أن يجد القطري مدرسة له في البحرين أو أن يجد العماني مكاناً له في دبي وأبو ظبي، من قبل أن تصبح دولة وإمارات. لم يكن لدى هؤلاء المواطنين الخليجيين، وهم ينتقلون من بلد إلى بلد، أي شعور بالغربة أو التمايز. لقد كانت مشيخات الساحل المتصالح حسب التسمية السياسية أو ساحل عمان، حسب التسمية الجغرافية تجد في عمان العمق الوطني لها. وكانت قطر تجد في البحرين العمق الاجتماعي لها. وكانت الكويت تجد في البحرين والعراق حسباً ونسباً لها. كانت هذه طبيعة الأشياء، وكان هذا واقع الجغرافيا ومنطق التاريخ.

وفجأة، شعر مواطن هذه الكيانات، وقد بدأ الاستعمار يعلن رحيله ويزيد من ارتفاع الأسوار التي بناها حوله، إن بريطانيا وغيرها تصور له مثلاً أن عمان تريد أن تقلب الأوضاع في الإمارات، وأن للبحرين أطماعاً في قطر، وأن السعودية تريد أن تفرض مظلتها على الكويت. فأرتج عليه، حتى اعتبر أن الخلاص هو في أن يكون له علم وجواز سفر

ونشيد يختلف عن علم وجواز سفر ونشيد جاره. وازداد هذا الشعور بتعميق الخوف. وأخذت ثروة السنوات الماضية تزيد من حرص الحكّام على الإمساك بزمام ما رأوه مكسباً خاصاً بهم يجب أن لا يشارك من هم خارج هذه الأسوار الكيانية به. فإذا بالهنود مثلاً في أبو ظبي، والإيرانيون في دبي، والباكستانيين في قطر، وسواها يبيعون محل الخليجيين الآخرين الذين تمنعهم قوانين الكيانات الاستقلالية من ممارستهم للتجارة أو العمالة الحرة، ومن الانتقال بين سور وسور أو كيان وكيان.

لقد وقفت الأسوار ـ المصالح في وجه السوابق التاريخية التي عرفتها الجزيرة العربية عبر كل تاريخها، وهي الهجرات المحدودة التي يتحدث عنها التاريخ بوضوح ما بعده وضوح. هجرة أهل اليمن إلى نجد والحجاز، وهجرة أهل الحجاز إلى القصيم والبحرين، وهجرة أهل البحرين إلى الكويت والعراق، وهجرة أهل عمان إلى طول الخليج وعرضه، فضلاً عن سواحل البحر الأحمر وشرق أفريقيا والمحيط الهندي وبوادي نجد والشام وما بين النهرين. لقد أوقفت كيانات الاستقلال حركة التاريخ التقليدية واستبدلت معادلة الحقبات الماضية بحركة مغايرة لمنطق العصر.

هناك نوع من العلاقات بين الدول تسمى بمسمياتها.

وهناك علاقات من نوع آخر يتحكم بها شعور خاص سلبياً كان أو إيجابياً، مما يحدّد هذه العلاقة على الرغم من الحوافز أو الموانع العملية من سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية تفرضها. ودول الخليج، برمتها، تتحكم فيها هذه العلاقات الخاصة التي فرضها الشعور الخاص بالأنظمة السياسية والاقتصادية المتشابهة والعلاقات الأسروية والخلفية التاريخية المشتركة. وعبر هذا التشابه في البنية الأساسية، ومن خلال هذا التشابه في المصالح العليا ولدى مجلس التعاون الخليجي.

□ □ □

نعود إلى السؤال المطروح وسط المتغيرات الكثيرة، من سياسية واقتصادية وعسكرية، التي تعصف بمنطقة الخليج العربي هذه الأيام. هل بدأت الحماسة تخفّ بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، وهل بدأ المجلس يدخل في متاهات الترهّل الروتيني والبيروقراطية الإدارية إلى درجة بات الحديث عنه حديثاً مصطنعاً؟

الجواب، بتأكيد أكثر من مسؤول خليجي؛ لا. بل الجواب، كما قال لي وزير، هو عكس هذا تماماً. إن مشكلة مجلس التعاون الخليجي هي أنه أكثر حركة ونشاطاً من قدرة دولة على استيعابهما. ففي كل شهر مؤتمر، وفي كل فصل مجلس وزاري، وفي كل سنة، وعند كل حدث اجتماع. إلى

درجة أن بعض دول الخليج بدأت تخاف من أن تلتهم شؤون المجلس كل اهتماماتها. والمجلس محق في كل هذه العجلة لأن تحقيق الفكرة التي قام من أجلها ستؤدي في النهاية، إذا لم يعرقل ضيق الأفق السياسي والاقتصادي من حركته، إلى تقليص سيادة هذه الدول ـ الكيانات على الكثير من الأمور الأساسية والحيوية التي تعتبرها حتى الآن من صلب اختصاصها. وتقليص السيادة هذه وتجييرها إلى مجلس التعاون الخليجي باتجاه كونفدرالية مستقبلية، لا بد من يبدأ كما يشعر الإنسان الخليجي بأن مكاسبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد انصهرت في بوتقة وطنية أصبحت ذات مضمون قومي يستحق أن يدافع عنها وربما يموت من أجلها، وأن مواطنية فكرة المجلس هي أكثر من بيت وسيارة ووظيفة. وإنما جزء من شيء أكبر وأهم هو الوطن والمواطنية الخليجية الحقيقية.

لقد بدأت تتضح لحكام دول مجلس التعاون الخليجي بوادر الاتفاقات التي وقعت. بدأت هذه الدول توازن بين التنسيق والوحدة والبون الشاسع الذي يفصل بينهما. كذلك بدأت تنجلي لأولياء الأمور أن العوامل الداخلية المحلية التي رفضت مثلاً دول الجامعة العربية منذ تأسيسها أن تعترف بها عندما كانت تصوغ الاتفاقات، هي الأساس المؤثر في السياسة الخارجية وأن أي اتجاه لتجاهله أو إبعاده عن هذه

العوامل السياسية سيدفع مجلس التعاون إلى الفشل، فإعطاء العوامل المحلية الداخلية الأهمية الأولى على العوامل الأخرى سيزيد من إمكانية الفشل أو التخلف في التنفيذ مستقبلاً. ولم تعد العوامل السياسية وحدها هي التي تتحكم في مجرى الأمور. لقد أصبح للنظرية الاقتصادية أهمية، وللنظرية الأمنية أهمية، يصبّان كل على حدة ومعاً في أي اتفاق سياسي. وبالتالي فإن أي اتفاقية سياسية مجردة من العوامل الاقتصادية المحلية أو الدوافع الأمنية تعتبر لا اتفاقية.

لقد انتفت من تفكير المسؤولين نظرية كلية القرار أو لا شيء. أي أن كل ما في أية اتفاقية يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ إن لم يكن اليوم فغداً. فلا أحد يجب أن يكون في عجلة من أمره بحيث تؤدي هذه العجلة إلى تجاهل الأوضاع المحلية والداخلية الخاصة بكل دولة، مما يمنع التوصل إلى صيغة مشتركة قابلة للتطبيق أو التنفيذ. حتى الاتفاقية الاقتصادية التي بدأ العمل فيها من أول آذار ١٩٨٣ لم تكن اتفاقية اقتصادية شاملة تنفذ حالاً. ففيها ٢٦ بنداً ذا موضوع مختلف. منها ما يختص بالاقتصاد ومنها بالمال ومنها ما يختصّ بالعدل. فبدلاً من أن لا تنفذ كلها دفعة واحدة لتخطيها قدرة هذه الدول الواقعية على التنفيذ، ولتجاهلها المشاكل المحلية، فما المانع من أن يجتمع المجلس كل سنة مرة ويقرر تدريجياً إدخال مادة أو مادتين

للتطبيق. بهذا الشكل يكون الممكن ممكناً ويصبح المستحيل محتملاً.

والتركيز على العوامل المحلية التي نتحدث عنها والاهتمام بها ليس من قبيل تبرير الإبطاء ولا تضخيم الأمور. هذه العوامل التي تتراوح بين البيروقراطية في إحدى الدول وبين مثالية التفكير لدى الانتلجنسيا في دولة أخرى وبين الرغبة الوحدوية الجامحة في دولة ثالثة وبين اعتراض ستة تجار من دولة رابعة، كل هذه الأمور يجب أخذها في الحسبان ومراعاتها حتى يتم التوصل إلى مادة واحدة قابلة للتطبيق والنجاح قبل الانتقال إلى مادة ثانية وثالثة و...

أما الخلافات بين دول مجلس التعاون فهي موجودة ولا سبيل إلى إنكارها. وهي خلافات صحية لأنها محصورة بين الذين يعتقدون بضرورة تجاوزها. فكل من دول الكتلة الخليجية ينظر إلى مجلس التعاون الخليجي نظرة مغايرة للأخرى. فأولويات هذه الدول مختلفة ومطالبها متنوعة وطموحاتها متفرقة. فليست هناك مثلاً دولة من دون خلاف حدود مع دولة أخرى. وليست هناك دولة لا تغار من طموحات الدولة الأخرى. إلّا أن هذه العوائق الداخلية والحساسيات القطرية لا بد أن تزول خلال حقبة معقولة من الزمن عندما تصبح مكاسب التعاون أكبر من عُقَد الماضي.

وبالتالي تصبح خلافات الحدود مثلاً غير ذات بال عندما تتجاوز وفرة الخير أسوار الكيانات الهشة.

غير أن كل ذلك يجب ألّا يدفعنا لأن نتجاهل أن أي تقييم حقيقي لأوضاح الخليج العربي ودوله ومجلس تُعاونه يجب أن يأخذ بالاعتبار الأمور التالية:

□ العلاقات الخليجية ـ الخليجية، أي علاقات الدول الخليجية بعضها بالبعض الآخر.

□ علاقات دول الخليج بجيرانها، أي علاقاتها باليمنين وإيران والعراق وشبه القارة الهندية ودول البحر الأحمر.

□ العلاقات الخليجية ـ العربية، أي علاقاتها بالأمة العربية بمعزل عن قضية الشرق الأوسط وتطوراتها.

□ النظام القبلي والأسروي السائد في المنطقة الخليجية.

□ الوجود العربي من فلسطيني وغيره في دول الخليج.

□ العامل الديني ودوره المؤثر.

□ استدارة عمان من المحيط الهندي إلى الجزيرة العربية وأهمية هذه الدورة في الفترة الزمنية القصيرة التي تمت فيها.

□ وجود العمالة الأجنبية بكثافة في دول الخليج وخاصة العمالة الآسيوية، ومدى الاعتماد عليها في أغراض التنمية مع تأثيراتها الاجتماعية والسياسية.

أمام هذه المحطات المتفرقة والشاسعة لتقييم تطورات الخليج العربي، لا بد من الإدراك أن الوحدة هي اليوم خير من جليس السوء، وأن الضجيج الذي لا يسمع في أروقة الخليج هو أفضل من كل الصمت الذي يتعالى عندما تبدأ رياح السموم تعبث بكثبان رمال الخليج العربي.

هذا من قبل أن يكون السكوت من ذهب!

23 كيف يفكر صانعو القرار؟

كيف يفكر سياسيو الخليج وصانعو القرارات فيه؟

تجاهل محدثي الخليجي العنوان العريض وقال: لا أحد يعرف كيف يفكر سياسيو الخليج، ولا حتى أنا. ليس مهماً كيف يفكرون، المهم هو: بماذا يفكرون. هات العناوين المحددة ولندخل في بيت القصيد. على الأقل نكون في منأى من التعميم وأدرى بالمتاهات التي تنتظرنا.

قلت له: سأبدأ بالسؤال الأكثر إلحاحاً في ذهني والأقل أهمية عملياً: إلى متى ستظل العلاقات غير متوازنة بين دول الخليج من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة؟ ألم يحن

الوقت لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع موسكو؟

قال محدثي الخليجي: أنتم، عرب المشرق، بعيدون عن مشكلة اسمها أفغانستان. لا تحسون بها كما نحس بها نحن، ولا تعني لكم سياسياً ما تعنيه لنا. العلاقات بين دول الخليج والاتحاد السوفياتي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمشكلة الأفغانية. ولولا الغزو السوفياتي لأفغانستان لعادت العلاقات بين موسكو وبيننا من زمان. هذا لا يعني أننا لا نقدر الموقف السوفياتي من قضية الشرق الأوسط ومن المسألة الفلسطينية ونمتدح هذا الموقف وعلى لسان ملوكنا وحكّامنا وباستمرار. وهذا لا يعني أيضاً أن ليس هناك اتصال بيننا وبينهم. بل العكس.

لكن بعض دول الخليج لا تستطيع أن تقيم علاقات مع الاتحاد السوفياتي ما دامت علاقاته سيئة مع معظم الدول الإسلامية، ويعاملها معاملة الدول الإمبريالية. إن للاتحاد السوفياتي حدوداً مع الدول الإسلامية أطول من حدوده مع أوروبا. فالخطوة الأولى المنتظرة أن يحسن الاتحاد السوفياتي معاملته لدول العالم الثالث، والإسلامية منها بالذات. فإصلاح العلاقة السوفياتية ــ الخليجية مرتبط بإصلاح العلاقة السوفياتية ــ الإسلامية، أي مجموع دول العالم الإسلامي وعلى رأسها أفغانستان. وعلى الرغم من ذلك، فليس لنا

موقف عدائي من موسكو. كل ما جرى بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان هو أننا جمدنا ما كان يمكن أن يحصل من تحسن في العلاقات.

قلت له: لكن للاتحاد السوفياتي مصالح في العالم العربي وفي الشرق الأوسط يجب الاعتراف بها.

قال محدثي الخليجي: قطعاً. نحن نؤمن في معظم دول الخليج بأنه يجب أن يكون لموسكو مصالح في العالم العربي وفي العالم الإسلامي. ولكن إذا كانت موسكو حريصة على هذه المصالح، فعليها تحسين صورتها في العالم الإسلامي بالدرجة الأولى ومن ثم في العالم العربي. إن الكرة في الملعب السوفياتي وليست في ملعبنا.

قلت له: أنت تقول إن الاتحاد السوفياتي يعامل دول العالم الثالث معاملة الدولة الإمبريالية. وبالتالي أنت تحتج على هذه المعاملة وتربط تحسنها بإقامة علاقات معها. بينما تعامل الولايات المتحدة كل العالم العربي ومعظم الدول الإسلامية، معاملة فيها من التعالي الإمبريالي والذل الاستعماري أكثر بكثير مما في المعاملة السوفياتية.

هذه المرة، ابتسم محدثي الخليجي وقال: سأختصر سؤالك بالاستنتاج بأنك تريد من دول الخليج أن تتخذ من

الولايات المتحدة موقفاً رادعاً، أو على الأقل موقفاً ما. قطع النفط مثلاً؟ سحب الأرصدة؟ تجميد الاستثمارات؟ وقف التعامل مع الشركات الأميركية؟ وسأقول لك بصراحة أكثر، إن دول الخليج لا تمانع في اتخاذ أي إجراء ضد أميركا إذا كان ذلك ضمن استراتيجية عربية موحدة يتفق عليها كل العرب، وإذا كان لهذا الإجراء فائدة على المدى البعيد. وعلى العرب أن يلتزموا بشروط هذه الاستراتيجية وأن يدعوا لها بوضوح. إذ ما الفائدة من الإدلاء بتصريحات ضد أميركا والتعامل معها سرّاً. وأضيف أكثر من ذلك وأقول لك: إن دول الخليج ليست على استعداد لأن تدهور علاقاتها بالولايات المتحدة في سبيل «مانشيت» أو «افتتاحية» في أية صحيفة في العالم، أو من أجل مقولة إعلامية نعيش عليها أياماً أو أسابيع ثم نفتح فمنا للهواء.

وتابع محدثي الخليجي كلامه قائلاً: سأوفر عليك سؤالاً آخر بالقول: إن الجهل العربي بالتركيبة السياسية الأميركية ما زال سائداً إلى الآن، على الرغم من التعامل الطويل بيننا وبين الإدارات الأميركية المتعاقبة خلال ربع القرن الأخير على الأقل. فأكثر العرب ما زالوا قاصرين عن فهم طبيعة المجتمع الأميركي المفتوح وطرق التأثير عليه، والفرق بين موقع اتخاذ القرار في الولايات المتحدة وبين موقع اتخاذ القرار في الاتحاد السوفياتي.

وسأروي لك مثلاً ـ قال محدثي ـ عن الفرص التي ضيّعها العرب في علاقتهم بأميركا: في بداية عهد الرئيس السابق جيمي كارتر أصبح مناحيم بيغن رئيساً لوزراء إسرائيل. واستقبلت الصحافة الأميركية الموالية لإسرائيل تقليدياً، خبر فوز بيغن استقبالاً عدائياً بلغ حد وصفه «بالإرهابي». وقال كارتر لمسؤول عربي كبير كان يزور واشنطن في حينه، إنه أسعد خبر وصل أميركا. لكن اللوبي اليهودي استطاع خلال أشهر أن يغير هذه الصورة، في الوقت الذي كان العرب يجهضون فيها مبادرة كارتر الأولى نحو منظمة التحرير الفلسطينية والتي تختصر بقبول قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ من دون الاعتراف بإسرائيل، على أن يخوض العرب في ما بعد معركة في الأمم المتحدة لتعديله، لقاء أن تفتح منظمة التحرير مكتباً لها في واشنطن وأن يذهب ياسر عرفات إلى العاصمة الأميركية ويستقبله كارتر كرئيس دولة. واستطاعت الخلافات العربية من غير جهد، واللوبي اليهودي ـ الصهيوني مع كل الجهد، أن يعطل مبادرة كارتر. وإذا بنا نحن اليوم نترحم ـ بل نسترحم أميركا ونطالبها ـ بجزء يسير مما وفّرته لنا مبادرة كارتر في حينه. أتريد مزيداً حول هذا الموضوع أم لديك سؤال آخر تريد استفزازي به؟

قلت له: لا. ليس لديَّ سؤال تحريضي آخر، ولكن بما أنك تحدثت عن الفرص الضائعة، هل هناك اتصالات مع

مصر لدعوتها إلى العودة إلى العالم العربي في محاولة لوقف التشرذم العربي؟

أجاب محدثي الخليجي: السؤال ليس دعوة العرب إلى عودة مصر إلى العالم العربي أو قبولهم بهذه العودة. السؤال هو: هل تقبل مصر بأن تعود إلى الجامعة العربية وتلتزم بميثاقها وبمعاهدة الدفاع العربي المشترك؟ مصر تركت الجامعة العربية ولم تترك العالم العربي. السؤال يجب أن يكون: كيف يمكن أن تعود مصر إلى الجامعة العربية وأن تلتزم بميثاقها ـ والأهم من ذلك كله والذي هو الأساس ـ الالتزام بمعاهدة الدفاع العربي المشترك. إن اعتراف مصر بإسرائيل وفتح سفارات بينهما ليس مشكلة بالنسبة للميثاق. المشكلة هي في معاهدة الدفاع العربي المشترك.

من حسنات الرئيس حسني مبارك أنه ليس مستعجلاً. وعلينا نحن باقي العرب أن لا نكون عجولين. فالسادات هو الذي ألغى العرب. العرب لم يلغوه. وهذا ما أوصل العرب إلى ما لم يخطر ببال أحد. انطلاقاً من التغيير الحاصل في الموقف المصري والتعديلات التي نتجت من تعديل الصورة المصرية، فنحن لم نقم بأي اتصالات سرّية أو من وراء الأبواب مع مصر.

قلت له: هل من أسباب وضع مصر الشاذ حالياً في

العالم العربي، عدم وجود إجماع عربي على عودتها، وبالتالي ليس هناك إمكانية عملية لدعوتها للعودة إلى الجامعة العربية ما دام الإجماع العربي غير متوفر. ألم يحن الوقت لتعديل ميثاق الجامعة بحيث تكون القرارات بالأغلبية وليست بالإجماع؟

قال محدثي الخليجي ـ متجاهلاً الناحية المصرية من سؤالي: القضية ليست قضية إجماع أو أغلبية. القضية قضية التزام. موضوع الإجماع فرضه لبنان على ميثاق الجامعة عند تأسيسها، واليوم يريد لبنان العودة عنه. ما قيمة قرار تؤيده الأغلبية وتعارضه الأقلية ومن غير الممكن تنفيذه. ما قيمة قرار ـ مثلاً ـ حول القضية الفلسطينية إذا أيّدته دول الخليج العربي ودول المغرب العربي والصومال وجيبوتي والسودان، وعارضته سورية والأردن ومنظمة التحرير؟ من ينفذ هذا القرار؟ بل ما قيمته إذا كانت الدول المعنية به مباشرة تعارضه. إذن القضية ـ حتى نكون عمليين وواقعيين ـ ليست قضية أغلبية أو أقلية أو إجماع. القضية هي في القدرة على الالتزام والتنفيذ.

قلت له: هل الأتراك قادمون؟ وإلّا فما معنى التحرك التركي الجديد والمتأخر نحو العالم العربي؟

أجاب محدثي الخليجي: العلاقات العربية ـ التركية ليست جديدة. إلّا أن التحرك التركي الجديد الذي تشير إليه

نحو العالم العربي جاء نتيجة تغيّر الأوضاع الداخلية في تركيا واستقرار الوضع السياسي فيها. هذا الاستقرار أفسح في المجال أمام تركيا، وقد شعرت بوطأة الحرب العراقية ــ الإيرانية، للقيام بتحرك باتجاه العالم العربي. فكانت زيارة الرئيس كنعان افرين إلى المملكة العربية السعودية، والتي كانت أول زيارة لرئيس تركي لبلد عربي. واستطاع في هذه الزيارة أن يرى الإمكانات الاقتصادية المتاحة لبلاده والفرص المتوفرة لتركيا في دول الخليج العربي.

والسبب الاقتصادي ليس هو السبب الأساسي. فالحرب العراقية ــ الإيرانية بدأت أزعجت تركيا وهدّدت بتغيير الأمر الواقع على حدودها. وتركيا لن تسمح بأي تغيير في الأمر الواقع. وبالتالي فهي طرف مع العرب بالنسبة للحرب مع إيران. فاستمرار هذه الحرب يزعجها ويهدد استقرارها الداخلي ويحرض الأقليات ــ من أرمنية وكردية وسواها ــ ضد النظام فيها. يضاف إلى ذلك أن طبيعة الثورة الإيرانية الدينية وطابعها التحريضي تتناقض تماماً مع طبيعة النظام التركي العلماني القائم على أسس أتاتورك القومية الطورانية المعادية للدين والمستلهمة للاعتبارات الأوروبية والأطلسية:

قلت له: إذا كان الأتراك غير قادمين، فهل الفرس قادمون؟ بل هل هناك تقييم جديد للحرب العراقية ــ الإيرانية

وسط جو التصعيد المحموم الذي يعيشه الخليج هذه الأيام نتيجة لحرب الناقلات؟

أجاب محدثي الخليجي: إذا لم تسقطْ الجبهة العراقية فسنصل إلى حل سلمي. إن سلامة الخليج متعلقة بسلامة وصمود الجبهة العراقية. أما هاجسك الدائم بأن الفرس قادمون، فأعتقد بأنهم تأخروا ولن يصلوا. إن إيران قد بدأت تشعر الآن، بعد أربع سنوات ونصف السنة من استمرار الحرب، بضرورة التوصل إلى سلم. وأن الوقت المناسب هو الآن. فالسلم الآن ممكن بشروط أفضل لإيران وهي محتلة لأراضٍ عراقية من سلم لاحق بعد أن تكون إيران قد خسرت هذه الأرض. وإن هناك تياراً واضحاً داخل الحكم الإيراني بدأ يدعو إلى «السلم الآن»، وبدأت أصداؤه تصل إلى الخليج.

قلت له: كيف تصلكم أصداء التيار الإيراني الداعي إلى السلم، وحسب معلوماتي ليس لدى دول الخليج أي اتصالات على مستوى الحرب مع إيران؟

قال محدثي الخليجي: أستطيع أن أؤكد لك أن هناك اتصالات عربية مع إيران، وأن هذه الاتصالات مستمرة. بل إن هناك تحركاً عالمياً وأوروبياً ــ وليس عربياً فقط ــ من أجل الضغط على إيران للقبول بحل سلمي. كذلك هناك ضغط على العراق لمنعه من استعمال سلاحه المتطور وبالتالي

توسيع رقعة الحرب، بحيث تخفف من احتمالات قبول إيران مبدأ التفاوض وتخيف دعاة «السلم الآن» في طهران من الاستمرار في دعوتهم. إن حرب الناقلات التي شهدها الخليج في الأسابيع الماضية ما هي إلّا نتيجة لهذه الضغوط والضغوط المضادة على البلدين.

قلت له: ألا تستطيع إيران أن تثير مشكلة طائفية في الخليج، لو فشلت في أن تصل بحربها مع العراق إلى النتيجة التي تريدها وبالشروط التي تناسبها؟

أجاب محدثي الخليجي: إن إيران لا تستطيع أن تثير مشكلة طائفية في الخليج حتى لو أرادت. لقد جربت في البحرين وفشلت. الخطر الوحيد على دول الخليج هو خطر تدخل عسكري إيراني مباشر. وهذا جنون له محاذيره العربية والدولية الكثيرة التي كتبت عنها كثيراً وتحدثنا فيها مراراً؟

قلت له: إذن لماذا لا ينقل العرب المعركة إلى داخل إيران. أي يعملون لانهيار النظام الإيراني وتفتيت وحدة شعبه، وهناك فرص عديدة لذلك؟

قال محدثي الخليجي: إذا كنت تقصد بلقنة إيران فإنني أعتقد أن لا مصلحة للعرب في انهيار النظام الإيراني أو تقسيم إيران. إن لإيران حدوداً طويلة مشتركة مع الاتحاد

السوفياتي، ولموسكو مطامع تاريخية معروفة في إيران. إن تقسيم إيران معناه تقريب الحدود السوفياتية إلى مياه الخليج الدافئة. إن إيران دولة حاجبة مثالية بالنسبة للجزيرة العربية. وإذا قسمت إيران فسيكون للاتحاد السوفياتي ـــ مباشرة أو لا مباشرة ـــ حصة الأسد في التركيبة الإيرانية الجديدة. إن العرب لا يعادون إيران الجغرافيا، لكنهم يعادون إيران العقيدة الثورية. فالتقسيم الجغرافي لا يلغي العقيدة ولا يوقف المدّ الثوري. لذلك ليس من الممكن تجيير بعض الشعوب التي تتألف منها إيران إلى صالح العرب. إن روسيا أقرب إليهم منا نحن. وسنخسر في حالة كهذه. ثم من منا يريد أن يأتي بالدب الروسي إلى كرمه؟

□ □ □

لم تتوقف الأسئلة ولم تنقطع الأجوبة بيني وبين محدثي الخليجي، لكنني رأيت أنه من خلال مرورنا بين عناوين معينة أننا قد شملنا معظم الأحداث التي تشغل بال الخليج هذه الأيام. في الوقت نفسه حدّدنا الكثير من اتجاهات المنطقة السياسية، من دون أن نتوقف عند العنوان العريض: كيف يفكر سياسيو الخليج وصانعو القرارات فيه؟

لكن محدثي الخليجي، من دون أن يحاول الردّ على هذه السؤال العريض، ردّ عليه عند كل منعطف من حوارنا

ومن دون أدنى عناء. بل من دون أن يريد. وصمت محدثي عن الكلام من دون أن يبدي أية رغبة في التوقف عن الحديث، وكأنه كان ينتظر مني سؤالاً آخر. لكنني آثرت أن أودعه عند هذا المنعطف الخطر من حديثنا، حتى لا نزيد من بعثرة الآراء في عالم الخليج المتغيّر والسريع.

24 بين المصيبة والكارثة

عندما أخذ محدثي الخليجي يذرع الغرفة التي كنا فيها ذهاباً وإياباً، أدركت أن صديقي ينتظر مني أن ألقي بسؤالي الافتتاحي ليكون حافزاً يدفعه إلى القبض على أول الخيوط الذهنية التي يريد جمعها بيده قبل أن تضيع.

قلت له: لقد تورط الخليج العربي اليوم بمشاكل العالم كله، وعلى الأخص القضايا العربية الأساسية والتي ما زالت معلّقة ويبدو أن ليس لها حلّ. هل الخليج العربي قادر على ذلك؟

قال لي، وقد انشرحت أساريره وكأنني ألقيت في حضرته قصيدة عصماء: لنبدأ بتعداد ما يجب أن نسميه جدول أعمال

الخليج هذه الأيام، وعما إذا كانت دوله قادرة على القيام بأعباء كل بنوده. وجدول الأعمال هذا يتوزع كالتالي:

١ ــ الحرب العراقية ــ الإيرانية تحتاج إلى ١٦ مليار دولار.

٢ ــ التوازن الاستراتيجي بين سورية وإسرائيل يحتاج إلى ١٥ مليار دولار.

٣ ــ استهلاك النفط ينخفض في العالم وأسعاره متدنية اليوم.

٤ ــ دول الخليج تشهد مجابهة جدية وحقيقية وللمرة الأولى منذ عشر سنوات مع إيران، وتحتاج إلى وسائل للدفاع عن كياناتها.

٥ ــ دول الخليج ترصد للإنفاق أكثر وأكثر على مختلف حقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل.

٦ ــ الخليج شريك في تنمية العالم العربي وتنمية العالم الثالث عن طريق المساعدات الاقتصادية والقروض التي يمنحها إما مباشرة أو عن طريق صناديق النقد العربية المختلفة أو بنوك وصناديق النقد الدولية المتحددة الأشكال والجنسيات.

٧ ــ الخليج شريك أساسي في المجابهة الإسرائيلية ــ العربية وعلى مختلف مستوياتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

البنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال هذا مرتبطة بعضها بالبعض الآخر وتقود تلقائياً في نتائجها إلى البنود الأربعة الباقية. وبادىء ذي بدء يجب القول أن دول الخليج ليست قادرة وغير راغبة ولا هي على استعداد لدفع ما مجموعه ٣١ مليون دولار، في الوقت الذي انخفض فيه استهلاك العالم من نفط «أوبيك» من ٣٠ مليون برميل يومياً إلى ٢١ مليون برميل يومياً، أي ما يعود إلى دول الجزيرة العربية بخسارة ما بين ٥ ملايين و٦ ملايين برميل يومياً من أصل ملايين أو ١٠ ملايين برميل مجموع ما تخسره دول «أوبيك». وبحسابات بدائية بسيطة نرى أن خسارة دول الجزيرة العربية وحدها تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار يومياً، أي: حوالى ٦٠ مليار دولار سنوياً. كل هذا لأن العالم الصناعي قد بدأ يغير نظرته إلى النفط وأسلوبه السابق في استهلاكه، كما بدأ يبحث عن وسائل بدية للطاقة.

فحوى كل هذه العجالة الرقمية أن دول الخليج لا تستطيع في هذه المرحلة أن تسدد كل هذه الفواتير المستجدة أمامها، وخاصة أمام ارتباطها بالبندين الرابع والخامس من جدول الأعمال النظري هذا، والتزامها بالبندين السادس والسابع منه.

□ □ □

قلت لصديقي: أليس هناك تناقض بين تردد دول الخليج في دفع فواتير الحرب العراقية ــ الإيرانية والمواجهة السورية ــ الإسرائيلية، في الوقت الذي أخذت فيه الدول تعتبر أن الخطر الإيراني خطر حقيقي، وأن العراق يقوم، نيابة عنها، بحرب قومية للحفاظ على الأقل على عروبة الخليج شريكاً أساسياً في المجابهة العربية ــ الإسرائيلية في الوقت الذي يحجم عن المساعدة في خلق توازن استراتيجي بين سورية وإسرائيل. فيه أليس في كل هذه المواقف تأكيد للشكوك المتداولة بأن عرب الخليج قد قرووا التخلي عن عرب الشمال؟

قال صديقي: (وكان الاستفزاز قد بلغ منه مبلغاً كبيراً أخذ يهدد بفتح متراس جديد للمواجهة): اسمع جيداً، سأرد على ذلك أولاً بمقولة ربما لم تخطر في بالك بعد. ومن ثم سوف أدخل بالتفاصيل.

لقد انفجر الإسلام قبل أربعة عشر قرناً كدين جديد وكقوة سماوية روحانية من قلب الجزيرة العربية وصحرائها الواسعة. وما كان الإسلام لينتشر في العالم ويزدهر ويغزو القلوب والعقول ويفتح الأمصار لولا عرب الشمال. عرب الشمال كانوا القوة البشرية الممتدة جذورها القبلية إلى صحراء الجزيرة العربية، التي فتحت فارس وبيزنطية ووصلت بالإسلام إلى الصين وإسبانيا، في فترة زمنية هي اليوم في

عصر التكنولوجيا أشبه بالمعجزة. لولا عرب سورية والعراق، وعرب الدولة الأموية والدولة العباسية لما عمَّ الإسلام العالم.

وقبل أكثر من نصف قرن، انفجرت في قلب الجزيرة العربية قوة مادية هائلة هي النفط، وهذه القوة المادية الهائلة لا قيمة لها مهما عظمت وكبرت من دون عرب الشمال، وما دامت لا تسعى إلى جذب والأمة العربية وتوحيدها. سوف تبقى قوة هائلة وطاقة مادية مخيفة يملكها ٧ ملايين عربي فقط يملكون قوة بشرية أو حضارية كافية للدفاع عن أنفسهم في وجه أي طامع، وبالتالي هزم إسرائيل. السبعون مليون عربي الآخر في الشمال قادرون وحدهم على هذا، اليوم، عندما توضع إمكانات النفط المادية الهائلة وراءهم، كما وضعت إمكانات الإسلام الروحية الهائلة قبل ١٤٠٠ سنة.

سكت صديقي برهة، وكأنه حقق إصابة مباشرة وقال: لذلك من السخف إعارة أي اهتمام أو انتباه للذي ينادي أن بإمكان الخليج أن يستغني عن الأمة العربية وأن دوله قادرة على الاستغناء عن عرب الشمال.

□ □ □

وقبل أن يتابع صديقي كلامه، قاطعته بقولي: لكن، هناك مسؤول خليجي أعلن في محاضرة له مؤخراً أن القرار العربي

قد انتقل من الشمال (أي المشرق) إلى الجنوب (أي الخليج)، وإن ضعف الكثرة (أي عرب الشمال) قد أصبح تقابله قوة النُدرة (أي عرب الخليج). أليس هذا الكلام يدحض كل نظريتك؟

قال صديقي: لو لم تقاطعني لوصلت بك إلى استنتاج يبيّن سخف هذا الكلام، وإلى رأي يجب أن يقال في وجه موجة التعصب الخليجي والقوقعة الإقليمية التي عمَّ انتشارها أخيراً. سأطرح عليك سؤالاً بسيطاً: هل تعرف الفرق بين المصيبة والكارثة؟ المصيبة أن يغرق هذا المسؤول الخليجي في البحر وهو يقول هذا الكلام. والكارثة أن ينقذ هذا المسؤول الخليجي من الغرق بعد أن يكون قد قال هذا الكلام واستمع له الناس وربما صدقه البعض.

لم أتمالك من أن ابتسم، ثم أضحك وأقهقه، وملامح صديقي ما زالت تحمل أمارات الجد. ولم ينتظرني حتى أقاطعه بسؤال اعتراضي جديد، بل تابع كلامه قائلاً:

سأعود إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية أولاً. صحيح أنه لم يكن لعرب الخليج رأي فيها، وكانوا يتمنون لو أنها لم تقع، إلّا أنه بعد مرور أكثر من سنة عليها اتضح لهم في ضوء التطورات أنها حرب يجب أن يساهم الخليج بانتصار العراق فيها مهما غلا هذا الثمن. وأن الحياد في هذه الحرب أمر لم يعد، وخاصة

بعد أحداث الأشهر الأخيرة، له مبرر وليس مقبولاً. فلا حياد بين طرف عربي يدافع عن عروبة الخليج وبين طرف إيراني له أطماعه التوسعية الواضحة. ونصرة الخليج ودوله للعراق تكون في مساهمته بما لديه ـ إذا كان لديه ـ من نفوذ دولي في الضغط على مَنْ في يده مفاتيح المؤامرة الكبرى ضد العرب واستقرارهم، في وقف هذه الحرب بأسرع وقت ممكن بحل يحفظ للعراق حقوقه وكرامته. أما فاتورة الحرب، مهما بلغت، فيجب أن تدفعها دول الخليج وهي تبتسم. فما أرخص المال في وجه البطولة. وما أسخف المال في وجه الحفاظ على عروبة الجزيرة كلها.

نأتي إلى الفاتورة الثانية وكون الخليج شريكاً أساسياً في المجابهة العربية ـ الإسرائيلية. الجدال ليس حول الرقم المطلوب، الجدال في أن المجابهة العربية ـ الإسرائيلية هي جزء من المجابهة العربية ـ الإيرانية في الخليج، والتي يجب أن تقرها الأطراف العربية الأخرى مهما كان بينها من خلاف. إن ضياع أرض عربية في المشرق ليس أغلى من ضياع أرض عربية في الخليج. ومثلما تتحمل دول الخليج مسؤوليتها في الصراع مع إسرائيل في الشمال، على دول عرب الشمال أن تتحمل مسؤوليتها في الصراع مع إيران في الجزيرة العربية العربية. هنا تكمن وحدة الصراع العربي ضد القوى المتآمرة عليها، بقدر ما تكمن العلاقة العضوية بين

عرب الخليج الذين لا يستطيعون الاستغناء عن عرب الشمال مهما نظّر المنظّرون.

□ □ □

انتظرت أن تهدأ حماسة صديقي، محاولاً أن أفتح النار عليه مجدداً بسؤال اعتقدت أنني سأقحمه فيه. قلت: إذا كان رأيك صحيحاً بأن الخليج لا يستطيع أن يستغني عن عرب الشمال، فلماذا لم يفتح هذا الخليج أبوابه في وجه الكفاءات العربية والخبرات العربية والأيدي العاملة العربية طوال السنوات الأخيرة، مفضلاً العمالة الأجنبية والآسيوية التي أصبحت اليوم من الأخطار التي تهدده؟ بل لماذا فشل الخليج في أن يكون أميركا العرب؟

ردّ صديقي بشيء من البرودة غير المنتظرة: كلامك ليس صحيحاً كلياً. سأعترف بأن هناك بعض المعوقات والإجراءات التي منعت وصول الكفاءات والخبرات العربية إلى الخليج. كما أنني سأعترف بأن من الممكن أن تبني مرافعة منطقية في هذا الموضوع سبق لك أن كتبت عنها في الماضي. لكنها في مجملها ليست صحيحة. ليست صحيحة بالنسبة للكويت بالذات أو للسعودية مثلاً أو لبعض الإمارات. إن أكثر من نصف سكان الكويت هم من العرب غير الخليجيين. أما لو أن الجزيرة العربية استقطبت اليد العربية كما تريدها على

الطريقة الأميركية في بداية هذا القرن، لكان الجرف الفكري والتقني هائلاً في بلدان المشرق العربي. لتمّ تفريغ البلاد العربية، بما في مصر، من طاقات هائلة. يضاف إلى ذلك أن الوضع التعليمي المتردي والأنظمة التعليمية المتخلفة في العالم العربي لم تستطع أن تفرز طاقات عربية فوق مستوى معيّن من الكفاءة التقنية التي يحتاج إليها الخليج. لذلك كان اللجوء إلى الكفاءات الأجنبية المتطورة، وإلى العمالة الآسيوية اليدوية التي لا يريد العرب أن يعملوا فيها.

□ □ □

أردت الانتقال إلى موضوع آخر أعرف أن صديقي الخليجي يحب أن يصول ويجول في أرجائه. قلت له من دون أن يكون سؤالي تحريضياً: مجلس التعاون الخليجي ما زال يراوح مكانه في مواضيع شتى. هل هناك من إنجازات له تبرر قيامه حتى الآن؟

قال صديقي: سأكون إيجابياً وسأتخطى الملف الذي يمكن أن تفتحه أمامي الآن وكل لحظة عن عجز مجلس التعاون الخليجي في قضايا كثيرة. سأفتح أنا أمامك الملف الاقتصادي الذي في رأيي سيكون أكبر إنجازات المجلس. ستقول لي أن الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت العام الماضي (مجلس التعاون الخليجي) تحتاج إلى خمس سنوات

لتنفيذها. وسأقول لك لماذا. لأن هناك ستة خيول عربية أصيلة مطهمة بدأت أشواطها من أماكن ومسافات متباعدة وبسرعة تختلف الواحدة فيها عن الأخرى. إنما تريد هذه الخيول العربية الأصيلة المطهمة أن تصل إلى ميدان سباق مشترك ذي هدف واحد وفي وقت واحد.

أي بكلام آخر، إن ظروف وزمان البناء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الست مختلفة. لكن حسن النية ووفرة الإمكانات المادية وتشابه الأوضاع السياسية والاعتماد على مادة واحدة أساسية مصدراً للثروة وهي النفط، قد وفّر لمجلس التعاون أرضية جيدة لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود. إن مجلس التعاون لم يأتِ بجديد في هذا المجال لأنه لا يحتاج إلى قرار سياسي متخذ سلفاً. لقد ساعد هذا القرار السياسي مجلس التعاون في البناء على أرض صلبة كان قد سبقه إليها اجتماعات وزراء المالي والاقتصاد والصناعة والطيران والشؤون الاجتماعية وغيرها.

التكامل الاقتصادي الخليجي هو مفتاح مجلس التعاون للوصول إلى الوحدة السياسية. ومع ازدياد التكامل الاقتصادي والوصول إلى وحدة اقتصادية، على مجلس التعاون أن يقنع أعضاءه بالتخلي شيئاً فشيئاً عن بعض السيادة على غرار دول السوق الأوروبية المشتركة. لذلك لا يمكن لدول مجلس

التعاون أن تهمل الوضع السياسي لا في دولهم فحسب، بل في المنطقة العربية ككل. لذلك على مجلس التعاون أن ينقل معه أينما اجتمع هموم القضية العربية بمختلف أحجامها، وأن يدرك أن أي خلاف عربي هو من صلب اهتماماته. وبالتالي تتخد المجموعة الخليجية موقفاً سياسياً موحداً ونظرة مشتركة ذات مسؤولية تاريخية تجاه قضية الصراع العربي ــ الإسرائيلي الذي هو جزء من مواجهتها للأطماع التوسعية الإيرانية في الخليج، وجزء أساسي من اعترافها واعتمادها على الرابطة العضوية مع عرب الشمال.

□□□

عند هذا المنعطف، يبدو وكأن صديقي الخليجي قد توقف، لا لأنه تعب من الكلام أو لأنني تعبت من السؤال، بل لأننا خشينا أن نتجاوز الأحداث المتلاحقة في المنطقة ظروف حديثنا.



25 أسرار الطاقة في عالم الفاقة

«ليكن موقفنا واضحاً أشد الوضوح: أية محاولة من قبل أية قوى خارجية للاستيلاء على منطقة الخليج الفارسي، ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. وسيصدّ اعتداء كهذا بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك استخدام القوية»

جيمي كارتر ١٩٨٠

الرئيس الأميركي الأسبق

قرأ محدثي ــ ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك ــ كلام الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر بصوت عال، وتطلع نحوي وقال: «أتريد كلاماً أعنف من هذا ليثبت لك أن النظرية التآمرية في المسألة الخليجية ــ كما سميتها ــ

ليست إلّا شبكة متصلة من الخيوط السياسية التي بدأت القوتان العظميان تلفان حولها جداراً سميكاً من القوة العسكرية لتهددا بها وتنشرا الرعب في أوساطنا.

لم ينتظر محدثي ليسمع جوابي، بل تابع كلامه قائلاً: بل إن الرئيس الأميركي رونالد ريغان قد صرّح قبل شهور بأن الروس إذا قاموا بأي عمل أرعن، «فإنهم يجازفون بمواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة». لذلك اكتمل طوق الشبكة السياسية والعسكرية حول دول الخليج العربي، واتضحت حلقة النظرية التآمرية.

ولم أعلق. أيضاً انتظرت ليرتاح ذلك الدبلوماسي الخليجي المحنّك، محاولاً أن أترك له العنان ليطور نظريته قبل أن أبدأ وابل أسئلتي، في محاولة مني لاستيضاح ما يكون قد غمض من أمور. لذلك استطرد محدثي في كلامه وكأنه يحاول اللحاق بحبل أفكاره قبل أن يفلت منه.

قال: الشيء الواحد الخطير في أحداث الخليج اليوم ــ بل لعل ذلك في رأيي أخطره ــ أن الاتحاد السوفياتي لا يصدق التهديدات الأميركية في الوقوف بوجهه إذا ما قرر أن يفعل شيئاً ما في المنطقة، لأن كل الأدلة الحسية الموجودة على الأرض لا تقنعه بأن واشنطن قادرة على ردعه عسكرياً، كما هي قادرة على التصدي له في أوروبا الغربية حيث لها

نحو ٣٠٠,٠٠٠ جندي أميركي. لذلك يبقى السؤال عن كيفية تأمين رادع عسكري يستطيع أن يثني موسكو عن عزمها على اللعب في مصائر دول حدودها الجنوبية بوضعها العسكري الهش حالياً.

الخليج، الجار الجنوبي لروسيا هو أكبر بحيرة نفط في العالم. أكبر من أي شيء عند الاتحاد السوفياتي، أكبر دولة منتجة للنفط في العالم. ولدى دول الخليج مخزون من النفط يجعل عجلات العالم الصناعي في الغرب تدور لربع قرن قادم إن لم يكن لنصف قرن على الأقل. فهي تزوّد ثلثي حاجات اليابان من الطاقة، وثلاثة أخماس حاجة أوروبا الغربية وسدس احتياجات الولايات المتحدة. لذلك فإن أي تقدم في الموقع الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي في الخليج هو تراجع وضعف في موقع الغرب.

الاتحاد السوفياتي نفسه يعتقد أن مخزونه من النفط قد بدأ ينقص، ولا يريد أن يقول لحلفائه في أوروبا الشرقية بأن يشتروا نفطهم من مكان آخر غيره. فالإغراء المتوفر لروسيا في أن تضع قبضها على عنق الغرب الاقتصادي يبدو كبيراً، وخاصة بعد زوال مظلة الحماية البريطانية سنة ١٩٧٠ وسقوط الشاه سنة ١٩٧٨. أضف إلى ذلك التخلف الأميركي في الميزان النووي، والبعد الجغرافي الأميركي عن منطقة

الخليج ومشاكل التموين في إرسال قوات عسكرية إلى مسرح قتال يبعد أكثر من ٧٠٠٠ ميل، في الوقت الذي تستطيع فيه روسيا أن ترسل قواتها عبر طريق لا يبعد أكثر من ٨٠٠ ميل.

سكت محدثي برهة في محاولة لاسترجاع أفكاره، وانطلق من جديد وكأنه تذكر شيئاً هاماً عندما قال:

«لا تنس أن المشكلة الأميركية الحقيقية بالنسبة لعرب الخليج، والتي لا يمكن لأحد أن يتجاهلها، هي الصداقة الأميركية ــ الإسرائيلية والحلف الاستراتيجي القائم بين واشنطن وتل أبيب. من أجل هذا لم تقع دول الخليج حتى الآن في المطب الخطر الذي ينتظرها ــ بين أحلام القياصرة الجدد في الوصول إلى ينابيع النفط الدافئة وبين قصَر نظر الإدارات الأميركية المتعاقبة في تحالفاتها المميتة مع إسرائيل رغم كل ما تمثله للعرب من عداء تاريخي وخطر ماحق».

صحيح ــ والكلام ما زال لمحدثي الخليجي ــ أن الروس هم أساتذة الحذر في العالم. وصحيح أيضاً أن دخولهم أفغانستان ما هو إلّا عملية توسعية استعمارية خالفت اتفاق يالطا وكسرت الاتفاق الجنتلمن بين روزفلت وستالين وتشرشل بعد أكثر من ثلاثين سنة على وقوعه، إلّا أننا يجب أن نتذكر أن الاتحاد

السوفياتي يعرف كيف يختار أهدافه. بمعنى أن اجتياحه لأفغانستان التي لا تملك أي نفط لن يدفع الغرب إلى حد التصدي له، في الوقت الذي يقرّب حدوده من حدود بلاد النفط، متفادياً أية مواجهة مع الدول الغربية.

□□□

قلت لمحدثي الخليجي، من دون أن أغير من سياق الحديث في محاولة مني لعدم قطع سلسلة أفكاره.

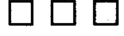
□ هل لنا أن نزيد في موضوع النفط وعلاقته بأطماع الاتحاد السوفياتي في الخليج، وإلى أي حدّ ستظل روسيا حذرة في شدّ خيوط النظرية التآمرية؟

أجاب ذلك الدبلوماسي المحنّك: دعني أذكرك بما قاله وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني بأنه يعتقد أن الاتحاد السوفياتي سيضطر عام ١٩٨٧ إلى استيراد كميات كبيرة من النفط من دول الأوبيك. يضاف إلى هذا تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية المعلن والمنشور الذي يقول بأن الاتحاد السوفياتي سيستمر في إنتاج ما يعادل ١٠ ملايين إلى ١١ مليون برميل في اليوم حتى عام ١٩٨٥، مما يكفي فقط استهلاكه حتى تلك السنة. معنى ذلك أنه سيضطر إلى استيراد ما يزيد على ١٠ بالمئة من حاجته من السوق

العالمي، ودول الأوبيك بالذات، مما سيؤثر على الاقتصاد السوفياتي تأثيراً بالغاً. يضاف إلى ذلك، وتوضيحاً للصورة، أن نصف مدخول روسيا اليوم من العملة الصعبة الذي يبلغ ٦ مليارات دولار سنوياً، هو من بيعها وتصديرها لنفطها. معنى هذا، أن هذا المدخول سيختفي، بل ستضطر أن تدفع من احتياط العملة الصعبة التي عندها لتستورد النفط الذي تحتاج إليه من دول الأوبيك.

عند هذه المرحلة ـ حسبما يقول الشيخ أحمد زكي اليماني نقلاً عن محدثي الخليجي ـ يبقى أن ننتظر لنرى ما إذا كان الاتحاد السوفياتي أو الكتلة الشرقية ستستولي على مصادر جديدة للطاقة وستدفع ثمن النفط الذي تحتاج إليه بالروبل أو بالدولار. عند هذه النقطة بالذات علينا أن نرى إذا كان الاتحاد السوفياتي سيبقى مؤيداً لارتفاع أسعار النفط، المستفيد منها اقتصادياً ومالياً بحكم كونه إحدى الدول المصدرة والمستفيد منها سياسياً وعسكرياً لأنها ترهق موازنة العالم العربي، أم سيميل إلى الكفة الثانية مقترحاً على الغرب الضغط بواسطة الترغيب أو الترهيب على دول الخليج للقبول بخفض أسعار نفطهم، لأنه سيصبح من الدول المستوردة في حينه. ويبدو هذا الموقف واضحاً إلى حد ما، إذا نظرنا بعناية إلى مشروع بريجنيف ـ الخليجي الذي طرحه العام الماضي.

تبقى الزاوية التي يجب أن ينظر إليها للموقف السوفياتي ككل من الخليج والذي يلخص بأن وجوده على مشارف المنطقة يعود إلى اعتباراته الاستراتيجية التي ملخصها في حال قيام حرب عالمية، يريد الاتحاد السوفياتي أن يحرم اليابان وأوروبا الغربية من المصدر الأساسي للطاقة.



«من السهل القول أن المال يستطيع أن يشتري كل شيء»، قال ذلك الدبلوماسي الخليجي جملته هذه بأسى بالغ، وارتاح على كرسيه وكأنه ينتظر رد فعل معيّناً من عندي. ولما لم يجد أنني على استعداد للتعليق، تابع كلامه قائلاً: لكن المال لا يصنع الرجال والرجال قلائل. فدول مجلس التعاون الست لا يتجاوز عدد سكانها ١٤ مليون نسمة ـ أي قدر عدد سكان العراق وحده ـ لذلك فإن التحدي الخليجي التاريخي يكمن في أن يستطيع المال الخليجي أن يقنع مع الرجال بأن الدفاع عن الوطن يحمل إذا امتزجت القدرة الوطنية بالامكانية المالية لتوفر سياجاً منيعاً لا تستطيع جحافل العدو أن تقهر عنفوانه ولا صلابته واستبساله في حماية أرضه.

□ □ □

بين الطاقة النفطية والطاقة العسكرية، وبين الممكن

والمستحيل، وبين الواقع الحقيقي ومرارته وبين حجم الخطر الداهم وحقيقته، شعرت بأن محدثي الخليجي قد تعب من الكلام بعدما فرش أرقامه ومعلوماته أمامي، في محاولة منه للمزيد من شرح النظرية التآمرية في المسألة الخليجية، سابراً بعض أسرار الفاقة في أمور الطاقة.

اللاعبون الجدد (١)

26 الأتراك قادمون

الأتـراك قادمون.

إلى أين؟

إلى حدود الإمبراطورية العثمانية وتخومها التي يعرفونها جيداً.

هذه هي الصيحة الجديدة التي بدأ الناس يسمعونها في أرجاء الخليج العربي هذه الأيام، ولا يكادون يصدقونها.

الفرس قادمون.

قبل سنوات، كانت هي الصيحة المشابهة التي رفض الخليجيون أن يعترفوا بواقعها وأهميتها واحتمالاتها. ولما هدد الفرس حدود الجزيرة العربية الشمالية واندلعت الحرب العراقية ــ الإيرانية، أدرك الناس أن التاريخ سلسلة متصلة قد تنساها الشعوب والدول فترات طويلة، غير أنها سرعان ما تعود إلى البروز، وكأن هوة الأزمنة والقرون لم تردمها عشرات أو مئات السنين. واتضح لأكثر المستجدين بعلم السياسة أن ليس هناك تخطيط سياسي ثابت بمعزل عن العلاقات التاريخية ورواسبها، وبعيداً عن الواقع الجغرافي وتبعاته.

لقد وفّر استمرار الحرب العراقية ــ الإيرانية الفرصة لتركيا بالعودة إلى الشرق الأوسط من البوابة التاريخية ذاتها التي أغلقت في وجهها عند انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وتركيا غير إيران. فخمسة قرون من الحكم التركي والسلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية لم يمحها نصف قرن من التتريك الأتاتوركي، ولا من التغريب الأميركي، ولا من التحالف الأطلسي. والطعم العثماني الإسلامي ما زال يسيل لعاب الأتراك منذ أن انكفأ مصطفى كمال أتاتورك في «جمهوريته الحديثة» إلى آسيا الصغرى.

خمسمئة سنة من أصل ألف وأربعمئة سنة من التاريخ العربي الإسلامي ليست بسيطة حتى تنسى خلال بضعة

عقود، على الرغم من مرور حربين عالميتين، وانفكاك عقد الإمبراطورية العثمانية، وزوال الخلافة الإسلامية، ونشوء الكيانات الاستقلالية العربية، وقيام دولة إسرائيل. هذه العقود ليست شيئاً في حساب التاريخ، وليست شيئاً أيضاً في حساب الطموحات التاريخية التي لا تذوي مع الزمن، وليست شيئاً إطلاقاً في تخطيط الاستراتيجية المستقبلية.

وإذا كانت تركيا غير إيران، فذلك لأن تركيا كانت جزءاً متداخلاً في الكيان العربي الإسلامي، وفي الجغرافية السياسية العربية، وفي الحركات الوطنية والقومية، وفي الإرث الإسلامي العربي التاريخي والسياسي. إيران ـــ فارس كانت إمبراطورية ذات حضارة عريضة قبل الإسلام، وكان امتدادها الجغرافي والسياسي كله قبل وصول الإسلام. وعندما دخل الإسلام بلاد فارس كان إسلام الأقلية التي لم تستطع أن تتوسع خارج حدودها لتصل إلى إسلام الأكثرية. حتى عند قيام دول شيعية عبر التاريخ الإسلامي الحافل، كدولة الفاطميين في مصر، ظل النفوذ الفارسي محدوداً، والحضور الفارسي وتأثيره بعيدين بعيدين. بينما استطاعت الأتراك ـــ بحكم كونهم ينتمون إلى أكثرية الإسلام السنّية، ولم يكونوا ذوي حضارة أو إمبراطورية قبل الإسلام ـــ أن يصل حضورهم إلى كل زاوية من زوايا العالم العربي والإسلامي، وأن يكون هذا الوجود مقبولاً دينياً، وإن رفض في ما بعد عند نشوء القوميات سياسياً.

إنما كان ذلك فقط محصوراً في حدود الخمسين سنة الأخيرة من حياة الإمبراطورية العثمانية. فالإسلام هزم فارس وجازاها. وظل الفرس إلى اليوم يحملون ضغينة هذه الهزيمة، أما الأتراك فجاؤوا إلى الإسلام ومع الإسلام، فوحّدهم ليسيطروا ويحكموا شعوب الإسلام الكثيرة التي كان يشكل غالبيتها العرب. فهزيمة العرب للفرس كانت هزيمة حضارية دينية. أما هزيمة العرب للأتراك فكانت هزيمة سياسية. وظل الأتراك إلى اليوم يحملون هم أيضاً ضغينة هذه الهزيمة. إذ إن الهزيمة السياسية تكون عادة أخف وطأة من الهزيمة الحضارية الدينية، وبالتالي يكون الرد عليها أسهل، وخاصة إذا كان العامل الديني حليفاً فيها.

□ □ □

الأتراك قادمون، وبعضهم يقول إنهم وصلوا فعلاً. ومنذ أن أعلنت تركيا في حزيران ١٩٨٣ عن دخول قواتها مسافة عشرين كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، بموافقة الحكومة العراقية الرسمية والمعلنة، لتنظيف الحدود من جيوب «تمرد كردي»، وإذا بتركيا تصبح لاعباً جديداً في الساحة الخليجية العربية.

فالأحلاف القديمة لا تموت عادة بسهولة. وحلف بغداد يكاد يكون اليوم حياً يرزق عبر حدود تركيا الشرقية. وللمرة

الأولى منذ أن كانت هذه الدول الثلاث، تركيا والعراق وإيران، أعضاء في حلف بغداد سنة ١٩٥٥، يتم شيء شبيه بالتعاون المشترك عبر المتوسط التركي للقضاء على تمرد الأكراد يشكل خطراً مشتركاً للدول الثلاث المعنية.

ولأن العراق اضطر إلى سحب قواته من الشمال لتعزيز الجبهة العسكرية في الجنوب في مواجهة الحرب مع إيران، فقد وجد الأكراد فرصة للتحرك عبر الحدود الشمالية مع تركيا، والاتصال بمواطنيهم الأكراد هناك. فالثمانية ملايين كردي في تركيا الذين يكوّنون خمس السكان فيها، وثلث مجموع الأكراد في العالم لا وجود رسمياً لهم هناك، كذلك لا وجود للغتهم. ومنذ قيام الحكم العسكري في تركيا سنة ١٩٨٠ والنظام في أنقرة يشن حملة ضد التجمعات والنشاطات الكردية متهماً الأكراد بأنهم يساريون وبأنهم كانوا يقفون وراء عمليات التخريب التي انتشرت أيام النظام الحزبي الديموقراطي البرلماني السابق.

ولم يكن دخول القوات التركية الأراضي العراقية خفيفاً. فقد أرسل الأتراك فرقتين محمّلتين من المظليين والكوموندوس مع الطائرات المروحية ومدفعية ميدان لمطاردة الأكراد عبر الحدود الثلاثية المشتركة. فالعملية التركية التي بدأت في أيار ١٩٨٣ قد «انتهت رسمياً بعدما حققت أهدافها، كما أكد

ناطق رسمي تركي في ٢ حزيران ١٩٨٣، لم تكن موجهة كلها ضد الأكراد، بقدر ما كانت موجهة أيضاً ضد الأرمن ومنظمة «الجيش السرّي الأرمني» ومنظمة «جيش تحرير الفلاحين والعمال الأكراد» الماركسية المتهمة بأنها تساعد المتمردين الأكراد والأرمن. ولا شك أن هناك تحالفاً كردياً ــ أرمنياً ضد النظام العسكري التركي، على الرغم من أن كلاً من الأكراد والأرمن يدّعون ملكية مشتركة في أراضي الحدود الشرقية في تركيا، والتي تشكل جزءاً من جغرافية تركستان، وكذلك جزءاً من جغرافية أرمينيا. ومما لا شك فيه أن التحالف الكردي ــ الأرمني ضد تركيا لا بد أن يشكل، بما لدى الأرمن من علاقات في العالم كله وما لدى الأكراد من خبرة عسكرية، جبهة تحرير قوية تتقن فن القتال وحرب العصابات بقدر ما تتقن فن الاتصالات والدعم من الخارج.

إذا كانت هذه الأهداف المعلنة للعملية العسكرية التركية في عمق الأراضي العراقية، فإن مصادر دبلوماسية موثوقة تؤكد أن التدخل التركي يحظى بدعم حلف شمالي الأطلسي ويستهدف بالدرجة الأولى مواجهة أية مخاطر قد تطرأ على تطورات الوضع في إيران، ومنها اختيار قدرة حلف شمالي الأطلسي على مواجهة اختراق سوفياتي على جناحه الشرقي. وهذا ما يعزز الدور الجديد المطلوب من تركيا الأطلسية في المنطقة بحكم الأوضاع الطارئة اليوم في ساحة الشرق الأوسط.

فمما لا شك فيه أن تركيا اليوم تتشوق إلى دور مشرقي من خلال وجود دولتين توسعيتين وقويتين طامحتين في المنطقة، هما إيران وإسرائيل. وقد تكون عملية التدخل التركي في شمال العراق هي نهاية العزلة التركية عن قضايا الشرق الأوسط. فتركيا المتفرنجة، المتغربة، التي فشلت في أن تجد لنفسها دوراً غربياً أوروبياً حقيقياً طوال ثلث القرن الأخير، والتي فشلت في إقناع أوروبا والأوروبيين أنها جزء منها ومنهم، قد تجد اليوم في ظل الظروف الراهنة التي يمرّ بها المشرق الغربي فرصتها الذهبية وقد اكتملت الدورة التاريخية التي بدأت بنهاية الحرب الكبرى وانتهت بالحرب العربية ـــ الإسرائيلية الخامسة، والحرب العراقية ـــ الإيرانية الأولى. ومعنى هذا سقوط سياسة مصطفى كمال أتاتورك الداعية إلى انكفاء تركيا إلى الداخل، والتعامل مع أوروبا والابتعاد عن المشرق العربي والعالم الإسلامي.

□ □ □

لكن التساؤل عن الدور التركي الجديد لا بد أن يبدأ من الخطر الذي تشكله تركيا على الجزيرة العربية وعلى العراق بالذات، خاصة أن تركيا لم تتنازل رسمياً حتى الآن عن الموصل وآبار النفط حولها في كركوك، وهي المقاطعة العثمانية التي أعطيت للعراق بضغط بريطاني بعد الحرب

العالمية الأولى في مؤتمر السلام الذي قام بتصفية الإمبراطورية العثمانية.

لذلك لا بد هنا من التوقف قليلاً عند بعض المعلومات الأساسية والخطيرة عن العلاقات التركية ـ الأميركية منذ مجيء الحكم العسكري إلى تركيا بقيادة كنعان أفرين سنة ١٩٨٠. هذه المعلومات التي لا بد من أن تلقي بعض الضوء على الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط الذي تهيئه لها الولايات المتحدة.

إن قوات التدخل السريع الأميركية التي أنشئت لإعطاء الولايات المتحدة مزيداً من القوة العسكرية للتدخل في الخليج العربي وحماية منابع النفط ضد احتمال أي هجوم سوفياتي أو تخريب داخلي، قد أقامت قواعد عسكرية وقيادة سرية لها شرقي تركيا. وقد تمّ الكشف عن هذه القواعد العسكرية الأميركية في أيار ١٩٨٢، عندما تحطّمت طائرة عسكرية أميركية وقتل فيها ٢٧ رسمياً أميركياً كانوا يعملون في بناء هذه القواعد. وكان قيام هذه القواعد جزءاً من مخطط سري تركي ـ أميركي مشترك، كان أول من أشار إليه الكاتبة الأميركية كلوديا رايت في مجلة «نيو ستيتسمان» البريطانية الأسبوعية في عددها الصادر في ١٤ أيار ١٩٨٢.

وإذا كان الهدف الأميركي من قيام هذه القواعد في

تركيا هو أن تكون قوات التدخل السريع على مقربة من الخليج العربي، فإن الهدف التركي هو أكثر طموحاً من ذلك. ونظام كنعان أفرين العسكري قد خلق مجموعة من الضباط يشكلون نواة شبيهة بـ «تركيا الفتاة» التي برزت في نهاية العهد العثماني والتي كانت أساس جمعية «الاتحاد والترقي» التي خلعت السلطان عبد الحميد، وبدأت موجة التتريك في العالم العربي، وحاربت قيام الحركات الوطنية والقومية، وتحالفت مع ألمانيا.

وطموحات ضباط «تركيا الفتاة» إذا وافق البيت الأبيض على هذه السياسة وسارت الأمور بموجب الخطة المعدة، هي أن تسير تركيا بجيوشها عبر الحدود العراقية تحت ستار أن الأكراد يقومون بعمليات تخريبية ضد تركيا عبر الحدود، مستعيدين بذلك ما أخذته بريطانيا في الحرب العالمية الأولى وأعطته للعراق نتيجة لخسارة الأتراك هذه الحرب.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تفكر فيها أنقرة وواشنطن بخطة كهذه. ففي ١٤ تموز ١٩٥٨ عند قيام الثورة العراقية وسقوط الملكية في العراق، أرسلت إدارة الرئيس أيزنهاور المارينز الأميركيين إلى لبنان وأرسلت حكومة ماكميلان البريطانية جنود المظليين إلى الأردن، وبدأ الجيش التركي زحفه نحو شمال العراق، ولم يوقف تقدم الأتراك نحو

الموصل سوى أن واشنطن غيّرت رأيها في اللحظة الأخيرة.

ويعتقد النظام التركي أن استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية يوفّر له هذه الفرصة التي ضاعت عام ١٩٥٨، خاصة أن إدارة الرئيس ريغان قد أعلنت أنها تتوقع أن «تعود العلاقات التركية ـ الأميركية إلى ما كانت عليه من ازدهار في فترة الخمسينيات، وهي المناسبة التي كان ينتظرها العسكر الأتراك ومعهم الأميركيون الذين يعتقدون أن من الممكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، عندما كانت إيران والعراق جزءاً من التحالف الغربي وعندما كان العالم العربي خاضعاً كلياً لحماية الغرب.

منذ أن تسلّم الجيش الحكم في تركيا في أيلول ١٩٨٠ كان الصراع الدائر بين القياديين العسكريين في أنقرة حول مدى الاستفادة من استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية لاستعادة «الأراضي التركية». وكان أكبر دعاة التدخل الجنرال حيدر سلتيك الأمين العام لمجلس الثورة العسكري وصاحب الطموحات العثمانية التقليدية. وظل الجنرال سلتيك أشهراً طويلة وراء الأحاديث الدائرة في العاصمة التركية عن احتمالات التدخل التركي في شمال العراق تحت ستار تأييد مطالب الأكراد الاستقلالية، إلى أن أقصاه رئيس الجمهورية كنعان أفرين إلى منصب آخر لكثرة ما أصابه من حرج نتيجة

كلامه المتواصل. وكان الجنرال سلتيك يعتقد أن تركيا تستطيع بضربة واحدة أن تستعيد أراضيها السابقة وتحتل آبار النفط في كركوك وبذلك ينقذ الاقتصاد التركي الضعيف والمتدهور منذ عشرات السنين، وتعطي الأكراد العراقيين والأتراك منهم، حكماً ذاتياً تحت إشرافها بحيث تحل مشكلة الأكراد الأتراك المتفاقمة داخل تركيا، وتحمي نفسها من السمعة التاريخية السيئة بأنها تضطهد العناصر القومية والأقليات غير التركية.

ولقيت هذه الخطة تأييد الولايات المتحدة وإسرائيل التي لها تاريخ طويل في التعامل مع تركيا ومع العناصر الكردية المناهضة للعراق. لكن واشنطن أرادت أن تبعد إسرائيل عن هذه الخطة حتى لا تسبب في إحراج أطرافها ولتجعلها أكثر قبولاً لدى الأكثرية العربية. وقد بدت ملامح الخلاف الإسرائيلي ــ التركي حول هذه الخطة، بالتصريح الذي أدلى به إسحق شامير وزير خارجية إسرائيل في بروكسل في ٣ حزيران ١٩٨٣ تعليقاً على دخول القوات التركية الحدود العراقية لملاحقة التمرد الكردي، وقال فيه: «إن من حق الأكراد الانفصال عن تركيا، وإن القوات التركية هي قوات احتلال».

□ □ □

إذا كان هذا السيناريو قائماً وموجوداً فعلاً في أدراج الإدارة الأميركية والحكومة التركية، والذي تؤكده وثائق الكونغرس الأميركي، المنشور منها وغير المنشور، وبموجب الشهادة التي أدلى بها ريتشارد برلي مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون سياسة الأمن الدولي أمام لجنة الدفاع في الكونغرس الأميركي في ١٥ نيسان ١٩٨٢، فإن الدور التركي الذي بدأ محصوراً بعملية محدودة قيل إنها انتهت خلال أيام، لا بد أن يصطدم بإسرائيل، إلّا إذا كانت واشنطن تريد تحجيم الدور الإسرائيلي في المنطقة عن طريق «تكويع» الدور التركي، وإذا كانت إسرائيل دولة عسكرية معتدة بنفسها وذات امتيازات أميركية حربية لا حدود لها، فتركيا دولة عسكرية أيضاً ذات تاريخ عسكري حافل وذات امتيازات حربية أطلسية لا حدود لها أيضاً. لكن الفارق العظيم بين الدولتين ــ وهو الفارق الأساسي الذي يرجّح الكفة في رأي واشنطن ــ أن إسرائيل دولة يهودية غربية مزروعة في المنطقة، بينما تركيا دولة إسلامية هي جزء من تاريخ وتراث هذه المنطقة. وهنا تكمن خطورة اللعبة.

قد يكون الدور التركي موجهاً أيضاً ضد إيران، في محاولة لردعها عن أية طموحات خليجية. لكن يبقى هذا دوراً مرحلياً وموقتاً. فالخطر هو أن يكون الأميركيون يريدون أن يمسكوا اليوم بسيف السلطان العثماني الطويل، وإن

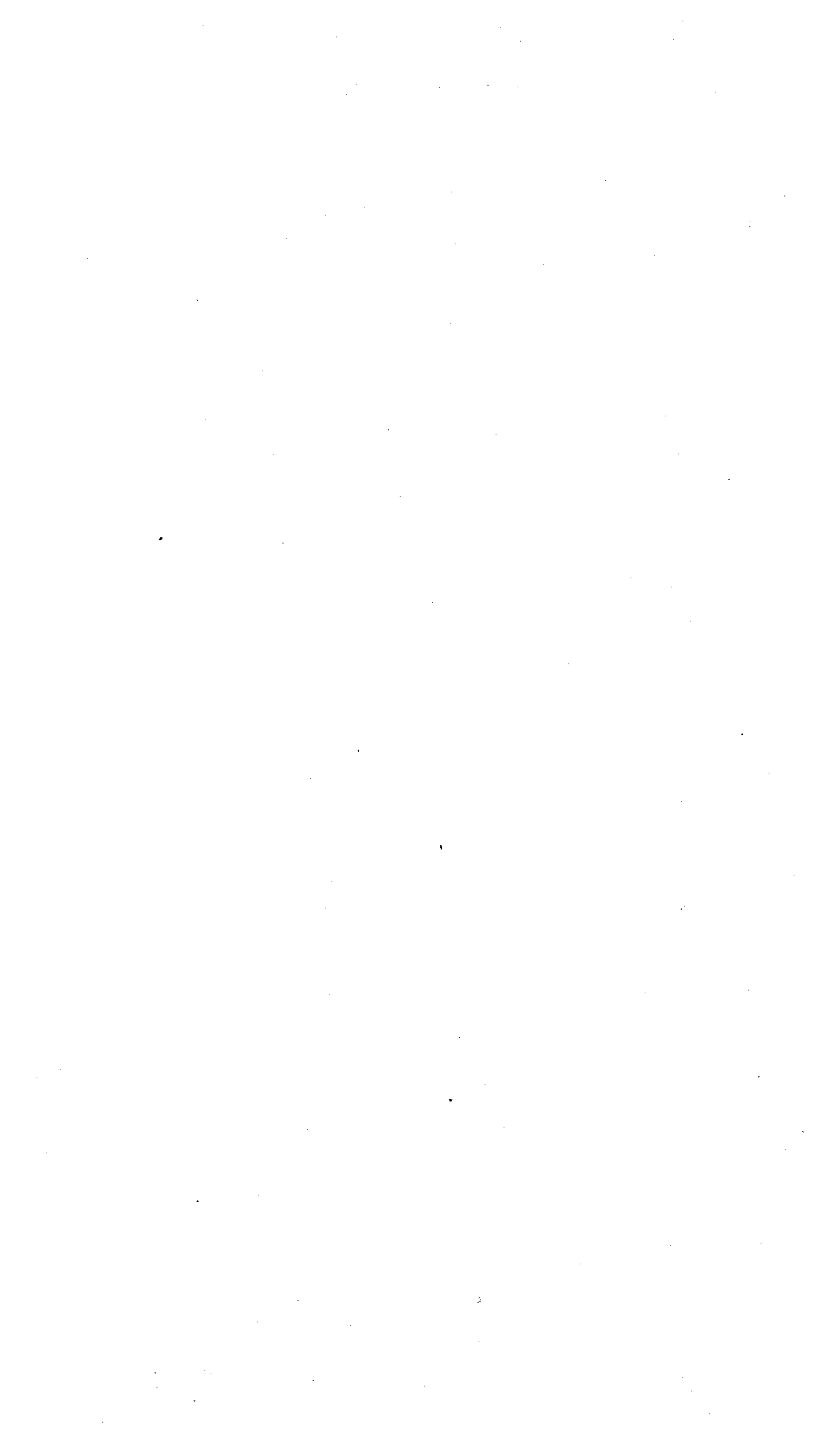
تقاعد، ويحاربوا بجيش «تركيا الفتاة» المسلم، وإن أصبح أطلسياً، نفوذ قيصر روسيا البعيد وقوات الاتحاد السوفياتي الملحدة إنما على حساب أرض عربية لم تعد ملكاً للإمبراطورية العثمانية ولا لخلفائها الجدد.

□ □ □

إن هذا السيناريو ما زال يبحث عن مُخرج جيد. وأنجح الأفلام هي التي تكون عادة مزيجاً من الواقع والخيال — وخاصة عندما يتحول الخيال إلى واقع. وصالة العرض جاهزة والأضواء لم تطفأ بعد والفيلم لم يبدأ والمشاهدون ما زالوا مشغولين بالمناظر.

الأتراك قادمون ...

لا، الأتراك كانوا هنا منذ ٥٠٠ سنة... أم أنهم لم يرحلوا؟



اللاعبون الجدد (٢)

الأرمن يتحركون 27

الأتراك قادمون؟

نعم. إذا لم يكن من أجلنا أو بسببنا نحن العرب، فمن أجل الأرمن والأكراد وتصفية خلافات الإمبراطورية العثمانية التي لم تتم فصولاً بعد أكثر من نصف قرن على نهاية الدولة العثمانية وبداية تركيا الكمالية.

من غرائب الصدف أن التحرك التركي نحو العالم العربي قد رافقه، تصعيد في أعمال العنف الأرمنية ضد الأتراك، في الوقت الذي بدأت فيه الحركة الأرمنية تأخذ شكلاً توحيدياً في العالم. فاغتيال الدبلوماسي التركي في بروكسيل في تموز

١٩٨٣ ووضع قنبلة في مكتب شركة الطيران التركي في مطار أورلي في باريس في تموز ١٩٨٣، أدت إلى مقتل ٦ أشخاص وجرح ٦١، وإعلان «الجيش السرّي الأرمني» (أسالا) عن مسؤوليته عن الحادثين، قد أعطى المؤتمر الأرمني العالمي مدخلاً دعائياً، بقدر ما سبب له إحراجاً دولياً.

فالهدف من المؤتمر الأرمني العالمي هو تجميع الأرمن المنتشرين في أنحاء العالم داخل حركة سياسية من أجل تحرير أرمينيا، الوطن القومي للأرمن، ونيل اعتراف الدول والحكومات والأمم المتحدة بحركة التحرير الوطنية الأرمنية. والمؤتمر الأرمني العالمي هو شيء شبيه بالمجلس الوطني الفلسطيني والمؤتمر اليهودي العالمي. ويقرّ معظم زعماء الأرمن بأن إقامة وطن أرمني هو حلم طوباوي، ولكنهم يذكّرون الناس بأن حلم إقامة دولة إسرائيل كان طوباوياً أيضاً عند انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا سنة ١٨٩٧.

المطلب الأول للمؤتمر الأرمني العالمي هو فتح حوار مع تركيا. لكن تركيا تقول أن ليس عندها شيء لتحاور الأرمن بشأنه، مدركة أنها ساعة تفتح باب الحديث عن أي موضوع مع الأرمن، فإن عليها الإقرار بمسؤوليتها عن مذبحة الأرمن

سنة ١٩٠٥ و١٩١٥ التي أدت إلى بداية التيه الأرمني في العالم. وبالتالي عليها أن تواجه المطالب الأرمنية الثانية والثالثة، وهي العودة إلى أراضيهم في الأناضول ودفع تعويضات مالية كبيرة عن المذابح.

صحيح أن الأرمن حافظوا خلال العقود الماضية على وحدتهم الثقافية والدينية بفضل كنيستهم، إلّا أنهم لم يحافظوا على وحدتهم السياسية. فالخلافات السياسية الأرمنية تكاد تكون بعمق الخلافات العربية والفلسطينية مجتمعة. فالأحزاب الأرمنية القديمة استمرت في خلافاتها التاريخية طوال هذه الحقبة من دون أن تفرز حتى الآن أي خط سياسي مغاير لما عرفه الأمن طوال حياتهم السياسية في الوطن أو في المنفى. والمؤتمر الأرمني العالمي الذي يعقد بدعم مالي من الأرمن المهاجرين في أميركا، حيث بدأت الجالية الأرمنية في الولايات المتحدة تدرك قوتها، وخاصة بعد انتخاب جورج دكمجيان حاكماً لولاية كاليفورنيا، يأمل بدعم سياسي أميركي لقضيته.

لكن من الغباء التصور أن الولايات المتحدة إلى جانب القضية الأرمنية، على الرغم من الصداقة التي ربطت آنذاك بين حاكم كاليفورنيا جورج دكمجيان والرئيس الأميركي رونالد ريغان، ضد تركيا آخر معقل أميركي جنوبي الاتحاد

السوفياتي. يضاف إلى ذلك أن الأرمن لا يملكون خيار السعي وراء الاتحاد السوفياتي كبديل للدعم الأميركي، لأن السوفيات لا يستطيعون المغامرة بدعم الأرمن، خوفاً من إثارة العواطف القومية داخل جمهورية أرمينيا السوفياتية نفسها مما يفتح باب التمرد أمام الأقليات القومية كلها داخل الاتحاد السوفياتي.

أمام هذا المأزق لم يستطع المؤتمر الأرمني العالمي أن يدين ولا أن يؤيد عمليات العنف التي كان يمارسها الجيش السري الأرمني ضد الأتراك والمصالح التركية في العالم. وقد اكتفى الناطق الرسمي للمؤتمر والمنظم له جيمس كارنوسيان، وهو قسيس أميركي من أصل سويسري، بأن يقول إنه حتى عام ١٩٧٥ عندما بدأ «الجيش السري الأرمني» عملياته لم يكن قد سمع أحد في أوروبا بقضية أرمينيا ولا فكّر فيها. وهكذا برز خيار العنف الذي أخذ يغزو أفكار الشباب الأرمن، مقابل خيار السياسة التقليدية التي اتبعها آباؤهم كان دون أية نتيجة. أما السؤال الذي كان يقلق خبراء السياسة فهو: هل سيحتوي المؤتمر «الجيش السري الأرمني» وعملياته أم سيكون له الغطاء السياسي والشعبي الذي يحتمي به؟



لفهم ما تقوم به تركيا على الساحة العربية اليوم، وهي تقف على أبواب الشرق الأوسط، لا بد من العودة إلى تاريخ العلاقات الأرمنية ـ التركية والكردية ـ التركي. فقد أخذ الأرمن منذ عهد السلطان سليم في القرن السادس عشر ينافسون اليهود واليونانيين في ميدان الحياة الاقتصادية في الدولة العثمانية. وكانت اسطمبول تضم عدداً كبيراً منهم، وكان لهم بطرك خاص يدفع إلى الدولة العثمانية ضريبة سنوية.

وعند بداية القرن العشرين، في عصر السلطان عبد الحميد، كانت النزعة إلى الحياة القومية المستقلة قد بدأت تراود نفوس هؤلاء الأرمن منذ زمن بعيد. وخاصة أن عدداً كبيراً من الأرمن المنتشرين في بلدان البحر المتوسط، غرباً إلى الهند، وشرقاً، قد جمعوا ثروات ضخمة وأخذوا يغذّون بها هذه النزعة الاستقلالية ويؤججون جذوتها. وكان الشعب الأرمني المقيم في السلسلة الوسطى العليا من الجبال القائمة بين الأناضول وأذربيجان وبحر قزوين، قد حفظ، خلال أجيال خصائص الشعب الأناضولي العرقية الأصلية في أصفى حالاتها. ولكنه استعار لغته من إحدى موجات المهاجرين الهنود الأوروبيين وكيّفها بما يتفق مع لغة أجداده الأولين.

وكان النظام الإقطاعي الأرمني قد نشأ، في بلادهم

الحافلة بالسهول الواسعة القائمة ما بين الجبال الشاهقة، منذ عهد باكر جداً. وقد ساعدهم هذا النظام على أن يتمتعوا بسلطة مركزية مرة واحدة في العصور القديمة، في حين أنهم وقعوا في جميع العهود الأخرى تقريباً فريسة سهلة للدول المجاورة. فلم يكادوا يخضعون للحكم التركي حتى تعاظم نفوذ جيرانهم الجنوبيين الأكراد في بلادهم تعاظماً متواصلاً. وكان السلطان عبد الحميد يخشى الأرمن وحدهم من دون سائر رعايا الإمبراطورية. والواقع أن عبد الحميد كان يعتقد، على الرغم من أن أمه كانت أرمنية، بأن باستطاعته أن يثق بالأكراد ويتخذهم دعامة ليس أضمن منها ولا أثبت لسلطته ولقوته، ومن هنا كان حرسه الخاص في اسطمبول (الفرقة الحميدية) يتألف بالدرجة الأولى من فئات كردية.

أما الأرمن، كصناع مهرة ورجال عمل نشيطين، ولكن من دون أي تنظيم، فقد كانوا أكثر تقدماً اقتصادياً ورقياً من جيرانهم. وكان الأرمن المقيمون خارج الإمبراطورية العثمانية منذ زمن طويل قد جمعوا في كثير من الأحيان ثروات كبيرة. وراحوا يوظفون نفوذهم لدى الدول الأجنبية لصالح مواطنيهم المقيمين في الوطن. لذلك كان لنضال الشعوب البلقانية أثره في تحريك الأرمن للمطالبة بدرجة ما من الاستقلال.

كل هذا أثار شكوك السلطان عبد الحميد، لذلك لم يعارض سنة ١٩٠٥ المذبحة الوحشية التي قادها الأتراك بالاشتراك مع الأكراد ضد الأرمن في مدن الدولة العثمانية الكبرى كلها تقريباً، من طرابزون إلى اسطمبول، والتي تكررت في السنة التالية وما بعدها في أنحاء أخرى من مدن السلطنة، فكانت سبباً في زعزعة أساس الدولة العثمانية نفسها.

□ □ □

في العقد الأول من القرن العشرين تحرك عدد من الضباط الأتراك في صفوف الجيش العثماني المرابط في مقدونيا ضد السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، وأسسوا سنة ١٩٠٧ حركة «تركيا الفتاة» التحريرية الداعية إلى إعادة الدستور، والتي تحولت في ما بعد إلى حزب باسم «جمعية الاتحاد والترقي»، بتمويل من «الدونمة»، وهم يهود سالونيك الذين دخلوا في الإسلام صورياً والذين كانوا يسيطرون على الحياة الاقتصادية في معظم مرافق البلاد.

أدّت هدنة «مودروس» إلى احتلال اليونان مع الحلفاء لمدينة أزمير سنة ١٩١٩ مما أتاح الفرصة لمصطفى كمال بقيادة الحركة الوطنية التركية وبداية الحركة الكمالية التي وضعت أسس تركيا الحديثة كما نعرفها اليوم. وجاءت معاهدة «سيفر» في ١٠ آب ١٩٢٠ التي فرضها الحلفاء على

تركيا مهددين بإخراج الأتراك من أوروبا كلها إذا ما رفضت توقيعها. وقضت المعاهدة بسلخ الولايات العربية عن الإمبراطورية العثمانية وأن تصبح أرمينيا دولة مستقلة وأن تعطى كيليكيا وكردستان الجنوبية لفرنسا، على أن يعطى الأناضول الجنوبي حتى منطقة أزمير لإيطاليا. وأن تمنح أزمير والأقسام الداخلية التابعة لها استقلالاً داخلياً ويخضع البوسفور والدردنيل لرقابة دولية. والواقع أن هذه المعاهدة تعني، لو نفذت بحذافيرها، القضاء على الوجود التركي القومي كلياً. إلّا أن أهم ما يعنينا في معاهدة «سيفر» أنها أقرت للمرة الأولى والأخيرة في التاريخ على أن أرمينيا دولة مستقلة.

وشنّ مصطفى كمال حربه الاستقلالية التي أدّت إلى معاهدة لوزان التي بسطت بموجبها تركيا سلطانها من جديد على آسيا الصغرى كلها. وأعلن مصطفى كمال الجمهورية وألغى الخلافة الإسلامية، موطداً النفس على أن يسير بالدولة التي أنشأها في طريق أوروبا بعيداً عن الماضي الإسلامي. وكان الأكراد أول من سار معترضاً على خروج تركيا عن الخلافة الإسلامية.

□ □ □

الأكراد شعب من أصل إيراني لم يسبق له أن حقق خلال التاريخ أي حياة استقلالية صحيحة في بلاده، التي

حالت دون اتصالها بعضها ببعض سلاسل من الجبال الشاهقة. وكان الأكراد قد دخلوا في طاعة العثمانيين سنة ١٥١٥، ولكن رجلاً منهم هو المؤرخ إدريس البدليسي، وفق إلى أن ينقذ سلطة زعماء بيوتاتهم النبيلة، بمفاوضات بارعة. وليس من شك في أن السلطان عبد الحميد كان قد كبت كل حركة وطنية في ما بينهم وحظر حتى طبع أول كتاب بالنحو الكردي. ولكنه حرضهم على التضييق على الأرمن والتنكيل بهم، بل ذهب إلى أبعد من ذلك فألّف حرسه الفرسان (الحميدية) من الأكراد كما ذكرنا. وكان رجال «تركيا الفتاة» قد واصلوا سياسة عبد الحميد هذه وتكررت مذابح الأرمن في عهدهم وأفادوا من الأكراد أثناء الحرب العالمية الأولى في قتال الأرمن. أما بعدما فصلوا عن إخوانهم في منطقة الموصل، هذه المنطقة التي كانت بريطانيا وتركيا تتساومان عليها منذ زمن طويل، تنبهوا هم أيضاً إلى الرغبة في الاستقلال الوطني، وداخل نفوسهم الأمل بالتخلص من الحكم التركي.

والواقع أن الأكراد وجدوا الذريعة إلى ذلك في نقض الدولة التركية للقانون الإسلامي بإلغائها الخلافة. وفي ١٣ شباط ١٩٢٥ رفع الشيخ سعيد، شيخ «الطريقة النقشبندية» التي كانت تتمتع بسلطة عظيمة عند الأكراد، راية العصيان على الأتراك. وسرعان ما ضمنت له صلته الوثيقة ببكوات

الأكراد عدداً ضخماً من المؤيدين والأنصار. وما هي إلّا فترة يسيرة حتى عمّت حالة الثورة الولايات الشرقية التركية الثلاث، حيث يؤلف الأكراد أغلبية السكان. وقد طالب الثائرون بتوفيق خليل ابن عبد الحميد خليفة وسلطاناً. وشنّ الأكراد بادىء الأمر هجوماً على ديار بكر فسقطت المدينة في أيديهم في ٧ آذار ١٩٢٥ ولكنها ما لبثت أن حررت من جديد. وإذا كان قواد الأكراد الرئيسيون لاقوا حتفهم في هذه المعارك فقد تلاشت قدرة الثوار على مواصلة المقاومة. ومهما يكن من أمر فلم يقع الشيخ سعيد في الأسر إلّا في حزيران ١٩٢٥ ليعدم في ما بعد في أنقرة. وفي سنة ١٩٢٩ نشبت ثورة كردية أخرى في إقليم أرارات وبحيرة وان، لكن الحكومة التركية سيرت قوات ضخمة لإخمادها وقضت عليها.

□ □ □

لكن العنصر الأساسي في السياسة التركية الكمالية خلال السنوات الأولى من حياة الدولة الناشئة ظل ذلك الصراع الذي خاضته في سبيل امتلاك ولاية الموصل القديمة. وكان لهذه الولاية أهميتها الخاصة لما تنطوي عليه من ثروة بترولية لم تكن قد استغلت بعد. من هنا طالبت بريطانيا بأن تضم إلى العراق الموضوع تحت انتدابها، فيما طالبت بها تركيا

على أساس أن كثرة سكانها هم من الأكراد شأن الولايات المحايدة في تركيا، وكان صلح لوزان قد أرجأ تسوية هذه المشكلة تسوية نهائية، على أن تحال إلى عصبة الأمم إذا تعذر الوصول إلى اتفاق بشأنها. وبعد مطالبات وتحقيقات طويلة عُدّت ولاية الموصل في ١٥ كانون الأول ١٩٢٥ جزءاً من أراضي العراق الواقعة تحت الانتداب البريطاني. وفي اتفاق أنقرة الموقع في ٥ تموز ١٩٢٦ نزلت تركيا عند هذا القرار بعدما حصلت على تأكيدات بريطانية بإشراكها بنسبة ١٠ بالمئة من مشروعات استثمار البترول المزمع تنفيذها في المستقبل.

وكان على تركيا أن تسوي مع جارتها الجنوبية سورية الخاضعة للانتداب الفرنسي في حينه مشكلة لواء الإسكندرونه حيث يعيش سوريون مع أقلية تركية. وفي معاهدة عقدت مع فرنسا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ اتفق الجانبان التركي والفرنسي على أن تكون لهذا السنجق أو هذا اللواء إدارته الخاصة وعلى جعل التركية اللغة الرسمية فيه وعدم التعرض لحياة الأتراك الثقافية. بيد أن هذه المشكلة التي أثارت الرأي العام التركي والعربي معاً لم تسوَّ بين الدولتين إلّا بمعاهدة صدّقت عليها عصبة الأمم في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧. وقد ضمنت هذه المعاهدة للإسكندرون استقلالها التام للإدارة الداخلية، ولم تربطها بسورية إلّا في ما يتصل بالسياسة

الخارجية، إلى أن انسلخت نهائياً عن سورية وضمت إلى تركيا سنة ١٩٢٨.

□ □ □

إذا أراد عرب اليوم أن يفهموا أكثر أسباب التحرك التركي الجديد باتجاه المشرق العربي ودوافعه السياسية والقومية، فلا بد من التذكير ببعض من هذا التاريخ، حتى تكتمل الصورة عندهم، وحتى يكون التقييم حقيقياً على الواقع الأرضي. والتاريخ هذا ليس تاريخاً قديماً إنما تاريخ لا يتجاوز عمره بضعة عقود وما زال الكثيرون من معاصريه أحياء حتى الآن.

لكن إذا عدنا إلى أحداث اليوم، فلا بد من الاعتراف بأنني لست من دعاة «النظرية التآمرية في السياسة الخارجية»، وقد كتبت طويلاً عبر السنوات في ذلك. إلّا أنني لا أستطيع إلّا أن أقف مشككاً بالعلاقات الأميركية ــ التركية وفي تفسير ما جرى بين تركيا، من جهة، وبين المخطط الأميركي المعد للشرق الأوسط، من جهة ثانية. هذا المخطط الذي بدأت أولى حلقاته بدخول القوات التركية الأراضي العراقية في ٢٦ أيار ١٩٨٣ تحت ستار قمع «تمرد عصابات كردية» صغيرة. والمصادر الأميركية في واشنطن تؤكد أن الاختراق التركي للحدود العراقية هو جزء من خطة كانت معدّة قبل

سبعة أشهر من هذا التاريخ. بل إن بعض المصادر الأميركية تعتقد بأن تركيا قد قربت من موعد العملية لتصادف تاريخ زيارة رئيس الأركان الأميركي الجنرال جورج لأنقرة في أيار ١٩٨٣. لكن السؤال: ماذا كان يُعدّ الجنرال الأميركي مع الجنرالات الأتراك؟

منذ أن قام وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر بزيارة لأنقرة في كانون الأول ١٩٨٢ توصل فيها مع نظيره التركي وزير الدفاع هالوك بايلاوكون إلى تفاهم حول إنشاء قواعد عسكرية أميركية لقوات التدخل السريع في شرق تركيا، بالإضافة إلى قيام مجلس عسكري مشترك بين الدولتين. وخرج واينبرغر من أنقرة وقد حقق مطلباً ثالثاً هو نقل القوات التركية في جنوب شرق تركيا، وعددها نحو المئة ألف جندي، من مواجهة اليونان وبحر إيجه، إلى الجنوب الغربي، ومواجهة العراق وإيران. فالقوات التركية المعروفة بالجيش الإيجي قد عكّرت العلاقات التركية ــ اليونانية وزادت من خلافات البلدين، مما عطّل الخطط الأميركية لتقوية دفاع الحلف الأطلسي في المنطقة.

لكن الأتراك قبضوا ثمن موافقتهم على المطالب الأميركية. فبالإضافة إلى زيادة المساعدات العسكرية الأميركية إلى حدود ٤٦٥ مليون دولار للتسلح و٣٤٠ مليون دولار

قروضاً اقتصادية لعام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ طلب الأتراك من الولايات المتحدة أنه إذا أراد الأميركيون التحرك والعمل في الشرق الأوسط من قواعد في الأراضي التركية فعليها أن تعد ـ أي أميركا بالدفاع عن الحدود التركية مع الاتحاد السوفياتي وسورية والعراق وإيران، مع ضمانات بالتدخل العسكري الأميركي المباشر إذا دعت الحاجة إلى ذلك. فالمعسكر التركي الحاكم في أنقرة اليوم كان قلقاً من إمكانية رد سوفياتي إذا تحرك الأميركيون باتجاه إيران أو العراق أو سورية من قواعد في تركيا.

إن المخاوف التركية هذه ليست جديدة على الأميركيين. فمن قبل أن يستولي الجنرال كنعان أفرين والعسكر التركي على الحكم سنة ١٩٨٠ كشفت الحكومة الإيرانية وثائق سرّية عند احتلالها السفارة الأميركية في طهران تعود إلى سنة ١٩٧٨. وتشير هذه الوثائق إلى سؤال موجّه من حكومة أنقرة إلى واشنطن عما ينوي الأميركيون فعله تجاه التهديدات المحتملة التي يمكن أن تواجهها تركيا في حال سقوط الشاه. وكان الجواب الأميركي أن التدخل الأميركي بالنيابة عن تركيا مضمون بموجب الرسائل السرّيّة المتبادلة بين البلدين سنة ١٩٥٩ تحت غطاء حلف المعاهدة المركزية «السنتو». وأضاف الجواب الأميركي أن هذه الضمانة ما زالت سارية المفعول، على الرغم من حلّ السنتو. لكن ما كانت تريده

أنقرة من واشنطن هو معرفة مدى الالتزام الأميركي في دعم العسكر التركي وإلى أي حدّ.

لكن المصادر الأميركية كانت تميل إلى السيناريو الممكن حدوثه، وهو التالي:

في حال وقوع تغيير في النظام العراقي فإنه سيؤدي إلى تحالف العراق مع سورية التي بدورها ستعرض وساطتها مع إيران لوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية والتوصل إلى تسوية سلمية. لكن من الممكن زعزعة الوضع في سورية عن طريق تحريض إسرائيل على التدخل ضدها. لذلك ليس من المتوقع أن يتدخل الاتحاد السوفياتي ضد تركيا أو العراق، ما دامت القواعد الأميركية في الأراضي التركية وقوات التدخل السريع فيها، والأسطول السادس مرابطاً في مياه البحر الموسط والأسطول السابع في مياه بحر العرب.

والافتراض الأميركي في هذا السيناريو هو أن الاتحاد السوفياتي غير قادر سياسياً وعسكرياً على التدخل لسببين:

الأول: انشغاله عسكرياً وسياسياً في بولندا وأفغانستان.

الثاني: عدم قدرة زعماء الكرملين على اتخاذ قرار بالتدخل لانشغالهم بصراعاتهم الداخلية مهما بدا أن الوضع قد تغير في عهد يوري اندروبوف. ومن ثم فإن الاتحاد

السوفياتي لن يحتاج إلى التدخل بموجب هذا السيناريو ما دامت القوات التركية لا تهدد مباشرة الاتحاد السوفياتي أو إيران أو حتى العراق. لذلك سيبقى السوفيات مترددين إلى أن تفوتهم الفرصة.

إلّا أن هناك نقطة ظلت مستعصية في التفاهم الأميركي ـ التركي، وهي إلحاح العسكر التركي الحاكم على الإدارة الأميركية لإعطائها تفويضاً بإعادة احتلال الموصل وكركوك في حال وقوع أي اضطراب داخلي في العراق. لكن واشنطن تحفّظت في هذا الجزء من السيناريو.

لذلك بدا مضحكاً التباطؤ الأميركي ـ التركي ضد الأكراد، وهي التي سلّحت الأكراد ضد العراق منذ ١٩٦٠ إلى نهاية الحرب العراقية ـ الكردية سنة ١٩٧٥ بالتعاون مع شاه إيران وإسرائيل. وبدا مبكياً أيضاً أن أعداء الأمس وحلفاء أميركا التقليديين اليوم، الأرمن والأكراد، لم يجدوا من الولايات المتحدة أي دعم أو عون ضد الحليف الأهم والأقوى والأبقى: تركيا.

□ □ □

إلّا أن السيناريو الأخطر الذي كانت تفكر فيه الولايات المتحدة بإعطاء تركيا دوراً في سياسة الشرق الأوسط هو أن

توفّر الفرصة لتركيا بأن تحلّ محلّها عسكرياً في العالم العربي. فبعد بناء القواعد العسكرية الأميركية لقوات التدخل السريع في غرب تركيا باتت القوات الأميركية تستطيع الدفاع عن حدود تركيا ضد الخطر السوفياتي، وبالتالي مثّل وجودها رادعاً أهم بالنسبة لموسكو، فهذا الأمر يحرر القوات التركية من حماية الحدود السوفياتية ويوفّر لها مجال التحرك جنوباً نحو الجزيرة العربية، في حال تعرض دول الخليج العربي لأي خطر سوفياتي أو إيراني، أو حتى قلاقل داخلية قد تهدد الأنظمة القائمة هناك. فبدلاً من إرسال قوات أميركية «ملحدة» إلى أراضٍ إسلامية محرّم أكثرها على غير المسلمين، ترسل أميركا قوات تركية مسلمة سنيّة إلى أرض تعرفها جيداً وسبق لها أن خبرتها عشرات السنين. فالقوات التركية ظلت في الحجاز وفي اليمن حتى سنة ١٩١٧ ـ ١٩١٨.

وما دامت مصر غائبة عن العالم العربي ودورها العربي والإسلامي معطلاً لسنوات قادمة، تقوم تركيا، الدولة المسلمة الأولى، والتي حوت آخر خلافة إسلامية في التاريخ بالدفاع عن أراض إسلامية مهما كانت علاقاتهما الاستخبارية بإسرائيل ومصالحها الاستراتيجية معها. وبذلك يكون المسلمون هم الذين يدافعون عن المسلمين. وتبقى أميركا بعيدة عن إثارة العواطف الإسلامية والعربية ضدها بقدر ما

تبقى بعيدة عن المواجهة العسكرية والاحتكاك المباشر مع الاتحاد السوفياتي... فتحقق بذلك أطماع تركيا العثمانية التاريخية، بقدر ما تحقق سياستها، من دون أن يخدش أميركي واحد.

أم أن هذه الاحتمالات كلها في مستقبل الأيام اللاحقة، ووراء هذه التراكمات التاريخية العاتية: تدخل تركيا ساحة الشرق الأوسط من باب الأقليات الأرمنية والكردية من جهة، ومن باب الإسلام الذي أغلقته وأدارت ظهرها إليه قبل عقود من جهة ثانية، وعندما تفتح أميركا هذه الأبواب لها بعد أن علاها الصدأ، تكون دورة التاريخ قد اكتملت بأن تدير تركيا وجهها نحو المشرق بعدما تعبت من احتقار الغرب لها وإهماله.

عندئذٍ يكون الأتراك قد وصلوا.

أما الآن فما زالوا قادمين!

28 الباكستانيون قاعدون

لا يعني العالم العربي الغارق بمشاكل لا حصر لها، من الحرب اللبنانية إلى الحرب الفلسطينية إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية حتى حرب الصحراء المغربية وحرب تشاد، ما يحدث في باكستان اليوم، لولا أن أحداث باكستان المتفاقمة ستولد انعكاسات مباشرة على أوضاعه وعلى أمنه وعلى مستقبل كياناته، وعلى الأخص دول الخليج العربي.

إذا كان الأتراك قادمين والفرس صاروا داخل الأسوار، فالباكستانيون قد أصبحوا منذ سنوات حراساً للأبواب التي يخاف أصحابها من أن تخترقها إيران أو الاتحاد السوفياتي.

فالحراس الباكستانيون لا يؤتمن لهم ما دامت مفاتيح الأبواب الخليجية ليست معهم، وأن هناك ربما قسماً منها في أنقرة أو واشنطن، فالتنسيق الباكستاني ـ التركي ـ الأميركي في الجناح الشرقي للعالم العربي من عمان إلى العراق داخل القوس الممتد من باكستان إلى أفغانستان مروراً بإيران حتى تركيا الموازي لحدود الاتحاد السوفياتي، هو بيت القصيد.

العالم العربي الذي شغل في العقود الأخيرة بمجموعة حروب لم يعرفها في تاريخه المعاصر ولم تعرفها دوله منذ أن نالت استقلالها، قد انحسرت حدود آفاقه السياسية والعسكرية، بحيث لم يعد يميّز الشجر من الغابة. فضاقت معالم استراتيجيته وتقلصت تطلعاته إلى داخل كياناته، هذا العالم العربي عليه أن ينظر إلى أهداف باكستان أبعد من أنفه المجدوع في الحرب الصغيرة التي تدور داخله.

ما يحدث من اضطراب في باكستان الآن أمر يعني كل دولة عربية. وبالذات كل دولة خليجية. بل إن تأثير ما يحدث في باكستان على الجزيرة العربية ودولها، لهو أكثر أهمية من أحداث إيران من قبل سقوط الشاه وبعد قيام الثورة وما جرّت من نتائج على الخليج العربي. وكما هزّت الاضطرابات الإيرانية دول الخليج وغيّرت الكثير من

المسلّمات التي كانت سائدة في المنطقة، فإن أحداث باكستان أكثر منها خطورة.

كيف ولماذا؟

باكستان هي الدولة الوحيدة غير العربية التي تملك وجوداً عسكرياً فعلياً وحقيقياً داخل عدد كبير من دول الخليج العربي. مدرّبون، خبراء، مستشارون، ضباط، جنود، خدم، مرتزقة، انكشاريون. كل هذا وذلك وأكثر. إنما الأهم من ذلك كله أن باكستان هي العمود الفقري للاستراتيجية العسكرية الأميركية في منطقة الجزيرة العربية وخط الدفاع العسكري الأول مع الاتحاد السوفياتي لا أفغانستان. والنظام الباكستاني بتركيبه الحالي هو الدعامة الأساسية للاستراتيجية الغربية في آسيا الوسطى. والجسر الباكستاني ـ التركي، الذي أخذ يُدعم أخيراً عسكرياً عن طريق تبادل الخبرات العسكرية والتنسيق المشترك، وسياسياً عن طريق محاولة تقليد التجربة السياسية التركية لكنعان افرين.

ضياء الحق العسكري الباكستاني الفظ أطاح عن طريق انقلاب عسكري حكم ذو الفقار علي بوتو السياسي ـ الحزبي ـ الشعبي ـ البرلماني. كنعان افرين، العسكري التركي الأكثر فظاظة أطاح أيضاً عن طريق انقلاب عسكري حكم سليمان ديميريل السياسي ـ الحزبي ـ الشعبي ـ

البرلماني. وكلا الانقلابين قاما تحت شعار القضاء على الفوضى السياسية والخوف من تغلغل اليسار وبرضى الولايات المتحدة. الانقلاب التركي، بحكم قربه من أوروبا وعضويته في حلف الأطلسي، كان أسرع إلى اختراع نوع من الديموقراطية المفصلة على قياسه وقيام أحزاب لا تتألف إلّا بمشيئته وإجراء انتخابات لا يفوز فيها إلّا من له حظوة عند العسكر.

وعلى الرغم من ذلك ظلت الديموقراطية التركية المصطنعة مرفوضة حتى الآن من شركاء تركيا الأوروبيين ــ الأطلسيين ذوي الديموقراطيات الأكثر عراقة وأصالة. أما باكستان، بعدما خذل ضياء الحق الباكستانيين بباطل وعوده سنة بعد سنة بعودة الديموقراطية، قرر أن يستعير التجربة التركية في تشكيل الأحزاب وإجراء الانتخابات وتقنين الديموقراطية في محاولة لوقف الثورة الشعبية التي انفجرت في وجهه وأخذت تهدد نظامه. وإذا بالمحاولة «الضبابية» الباكستانية تجربة حق أريد بها باطل.

عندما بدأ نظام الجنرال محمد ضياء الحق تجربة إجراء انتخابات محلية في تشرين الأول ١٩٨٣ تمهيداً لانتخابات برلمانية بعد أشهر أو سنوات، وبعد سلسلة وعود كاذبة استمرت سنوات بحكم عسكري تعسفي وأحكام عرفية

جائرة، تحولت المعركة الانتخابية إلى معارك ضارية بين السنّة والشيعة في مقاطعة السند وفي ضواحي عاصمتها كراتشي. هذه المعارك التي لم تكن لتقع قبل أن يحوّل ضياء الحق باكستان إلى دولة إسلامية وجمهورية ثورية فرضها فرضاً محاولاً الاستفادة من المد الثوري الإسلامي الذي خلقته إيران في المنطقة، والإسلام التقليدي المحافظ الذي تدعو إليه بعض الدول العربية. وخلق ضياء الحق بأنظمته الإسلامية الجديدة وأسلوب تطبيقها حالة عداء نادرة بين السنّة والشيعة في باكستان أين منها حالة العداء التي نشأت بين الهندوس والمسلمين عند تقسيم شبه القارة الهندية عند الاستقلال سنة ١٩٤٦، وقيام الكيان الباكستان بجناحيه الغربي والشرقي، الذي أصبح في ما بعد بنغلادش بعد حرب خاسرة قام بها جنرالات من طراز ضياء الحق.

فجأة، وسط أعنف ما عرفته باكستان من اضطرابات في عهد الجنرال ضياء الحق، وصل وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر إلى العاصمة الباكستانية إسلام آباد في تشرين الأول ١٩٨٣. واستقبلته جماهير الشعب الباكستاني الغاضب بلافتات «يسقط الاستعمار الأميركي، تسقط الصهيونية» بعدما أحرقت العلم الأميركي أمامه. واعتبر السياسيون والمثقفون والحزبيون الداعون لعودة الديموقراطية البرلمانية إلى باكستان زيارة وزير الدفاع الأميركي في ذاك الوقت بالذات «لتأكيد

تأييد إدارة ريغان لنظام ضياء الحق ودعم موقفه ضد رغبة شعب باكستان». وحذّر بيان «حركة إعادة الديموقراطية» من أن استمرار الدعم الأميركي لنظام ضياء الحق الديكتاتوري في باكستان سيؤدي إلى المصير نفسه الذي وصل إليه شاه إيران ونظامه ووصلت إليه الولايات المتحدة عند قيام الثورة الإيرانية.

وقد تجّسم التأييد والدعم الأميركي لنظام ضياء الحق بزيادة المساعدات الأميركية العسكرية والاقتصادية لباكستان.

وقد تمت هذه الزيادة تحت غطاء رغبة الولايات المتحدة بأن ترى باكستان معقلاً للغرب يقف في وجه الاتحاد السوفياتي بعد غزوه لأفغانستان. وقد بلغت المساعدات الأميركية هذه السنة بين عسكرية واقتصادية ٣,٥ مليارات دولار.

إنما الذي شغل بال ضياء الحق وعسكره في مفاوضاته مع وزير الدفاع الأميركي، ليس زيادة حجم المساعدات الأميركية لبلاده بل مدى استعداد الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها للحفاظ على نظامه في وجه التصعيد المتوقع للإضرابات التي كانت تعد لها المعارضة ضده. لكن أهم من ذلك كله ــ وهو الهاجس الحقيقي للنظام الباكستاني ــ مدى رغبة أميركا واستعدادها للوقوف في وجه أو منع أي

تدخل هندي محتمل ضده في حال تردّي الأوضاع في باكستان إلى حد المواجهة العسكرية بينه وبين المعارضة من جهة وبينه وبين الهند من جهة ثانية. ولم تمنع هواجس النظام الباكستاني من اتهام أميركا في جريدة النظام «باكستان تايمز» بأنها «حليف لا يوثق به».

كل العوارض الباكستانية هذه تذكّر بالأمراض الإيرانية التي عصفت بالشاه وقضت على نظامه. مع فارق بسيط أن ضياء الحق على لسان وزير إعلامه رجا ظفر الله حق (ليس قريباً لضياء) اتهم الصحافة والإعلام في العالم لاهتمامهما باضطرابات بلاده، بأنهما في قبضة اليهود. لكن سرعان ما صرّح الوزير نفسه في اليوم التالي معتذراً بأن باكستان كدولة إسلامية تكنّ كل الاحترام لليهود وأنبيائهم، لكن أعداء باكستان يسيطرون على الإعلام الدولي الذي يملكه الصهاينة من أنصار إسرائيل. ولم يمنع ذلك وزير الإعلام الباكستاني من أن يدخل وزير خارجية الهند في عداد أعداء باكستان لمجرد أن الوزير الهندي قد أدلى بتصريح أبدى فيه «قلقه» من أحداث باكستان حينها، معتبراً أن ذلك التصريح يشكّل تدخلاً في شؤون بلاده الداخلية، مع العلم بأن وزير خارجية الهند ليس يهودياً وليس صهيونياً.

ولم يفت المراقبين السياسيين في باكستان حتى من بين

المتعاطفين مع ضياء الحق، اعتبار أن نظامه لم يحقق شيئاً بعد ست سنوات من قيامه. فحالة الأمن الداخلي باتت أكثر تردياً مما كانت عليه في أي وقت مضى. وانهيار الوحدة الوطنية الداخلية التي قامت بعد ضياع باكستان الشرقية (بنغلادش) وتعميق الهوة بين السنّة والشيعة في ظل دولة إسلامية واحدة قد قوّض أسس قيام باكستان نفسها. وأن قرار دعوة الأفغانيين للجوء إلى باكستان وتزويدهم بالمال والسلاح ورعاية مخيماتهم كان كارثة اقتصادية وسياسية، والاقتصاد الباكستاني لم ينمُ والمال الذي أتى من الخارج على شكل مساعدات أو تحويلات من المهاجرين الباكستانيين قد ضاع في الفوضى والرشوة وسوء الاستعمال بدل استثماره، لدرجة أن النظام «بات عاجزاً عن إبعاد الذئاب عن الحلوى في الأسواق».

□ □ □

تعرف دول الخليج عبر تعاملها الطويل مع باكستان كم عريقة هي العسكرية الباكستانية. فأقدم أكاديمية عسكرية في المنطقة، كانت وما زالت في باكستان. ويعرف الخليجيون أيضاً أن العسكري الباكستاني الذي يعمل عندهم يحمل كفاءة معينة. لكنه يحمل إلى جانب هذه الكفاءة هويته الإسلامية التي ترشحه للقيام بالدور الذي أفسحه الخليجيون له في بلادهم. فكفاءة العسكري الباكستاني وحدها لم تكن

جواز مروره الوحيد. بل كانت إسلاميته إلى جانب خبرته الطويلة في العمل «الإنكشاري» سبباً في الإقبال على استخدامه. يضاف إلى ذلك أن باكستان منذ قيامها كدولة مستقلة، كانت على ارتباط وثيق بالولايات المتحدة ودول الغرب وتحمل علم مناهضة الشيوعية والنفوذ السوفياتي، مما أفسح في المجال لها لأن تكون مقبولة لدى دول الجزيرة العربية كلها. فباكستان منذ قيامها كانت عضواً في الأحلاف الغربية مع جارتيها إيران وتركيا الموازية في حدودها للاتحاد السوفياتي، بدءاً بحلف بغداد ومروراً بحلف المعاهدة المركزية «السنتو» ونهاية بالتنسيق المشترك مع نظام الشاه في إيران بالأمس والنظام التركي.

وزاد الوجود السوفياتي في أفغانستان من العبء الغربي على باكستان، بتحويلها إلى خط تموين أساسي للمجاهدين الأفغانيين وعملياتهم العسكرية ضد الجيش السوفياتي داخل أفغانستان، وإلى مركز لإيواء نحو مليوني لاجيء أفغاني. ولم تستطع زيارة زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي السابق كارتر إلى خطوط التماس الباكستانية مع أفغانستان ولا زيارة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانية للحدود الباكستانية ــ الأفغانية، ولا زيارة كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأميركي لمواقع الأفغانيين على الجبهة الباكستانية الأمامية، من أن تقنع أحداً بأن الغرب جاد في

مواجهته للاتحاد السوفياتي في أفغانستان. ولم تستطع الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون أن يقدموا شيئاً لباكستان مقابل الوجود السوفياتي العسكري لأفغانستان إلّا مزيداً من المساعدات التي صرفها نظام ضياء الحق على القمع الداخلي وعلى استعداداته العسكرية ضد الهند، التي يخاف منها أكثر مما يخاف الاتحاد السوفياتي.

وإذا بالتواجد الأفغاني الكثيف في باكستان يخلق حالة من اللاتوازن في البلاد، ويشكل عبئاً على الحكومة الباكستانية، بحيث أخذت تتوقف عن تلبية طلبات المجاهدين الأفغانيين وتعرقل من وجودهم، بعدما توصلت إلى قناعة تقول بأن القضية الأفغانية قد انتهت وأنها دخلت ضمن صفقة تسوية أميركية ــ سوفياتية.

لكن إذا كانت القضية الأفغانية قد «انتهت»، إما بحكم الأمر الواقع للوجود السوفياتي في أفغانستان أو بحكم الصفقة الأميركية ــ السوفياتية، فهل يعني ذلك أن قضية وجود باكستان كدولة ما زال مطروحاً للبحث.

الجواب على الأغلب نعم. فكلما مرّ زمن على تأسيس باكستان وفتحت ملفات وكشفت أوراق، اتضح أن قيام دولة باكستان كان خطأ فادحاً، وأن محمد علي جناح قد أمعن في الإصرار على هذا الخطأ عندما دفع إلى تقسيم الهند إلى

دولتين وبعد مرور قرابة نصف قرن على إنشاء الكيان الباكستاني ليكون دولة المسلمين في الهند، لم تستطع باكستان أن تحل مشكلة المسلمين داخل باكستان أكثر منها في أي دولة في العالم. وإذا بالمسلمين في الهند الذين هم أقلية يبلغ تعدادها نحو أربعين مليون نسمة لا يعاملون أسوأ ما تعامل به باكستان مواطنيها المسلمين، وهي الدولة التي قامت أساساً لحماية المسلمين، بل على العكس. وإذا بدماء المسلمين التي هدرت في باكستان بين جناحها الغربي الذي هو باكستان اليوم وجناحها الشرقي الذي هو بنغلادش اليوم، أكثر مما هدر من دماء المسلمين في الهند عند تقسيم شبه القارة الهندية عند الاستقلال. فتبريرات محمد علي جناح «القائد الأعظم» باختراع هذا الكيان السياسي وانتزاعه من الجسم الهندي لم تعد مبررة في ضوء حصيلة تجربة ٤٠ سنة من الأخطاء المتراكمة والفشل المتفاقم.

إن خطر تقسيم باكستان أمر حقيقي وإمكانية واقعية. ونظام ضياء الحق قد جعل التعايش بين شعوب أقاليم باكستان الأربعة، البنجابيين والسنديين والباتان (سكان الشمال الغربي) والبلوش، أمر في غاية الصعوبة. وجعل من خطر انفصال بلوشستان موضوعاً جدياً. وكما يمكن أن تنفصل بلوشستان يمكن أن تنفصل البنجاب والسند.

□□□

لكن احتمال «بلقنة» باكستان لا بد أن تقلق دول الخليج، لما تسببه من انعكاسات على المنطقة ككل وعلى الأيدي العاملة الباكستانية فيها المتعددة الولاء القبلي والإقليمي. حتى من قبل أن يتم طرح احتمالات تقسيم باكستان من جديد، فإن الباكستانيين العاملين في الخليج هم اليوم منقسمون في ما بينهم مع من هو مع نظام بلده ومن هو ضده ـ إلى جانب تنوعهم القبلي وبين الباتان والبنجاب والبلوش، إذ لا بد من أن يرسو ولاؤهم على الاختيار القبلي الإقليمي عند نهاية المطاف.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن خلاصة موضوع الخلاف الباكستاني المتشعب أمران بسيطان: الأول، الديموقراطية والمطالبة بعودة مؤسساتها وضماناتها لوقف حكم العسكر التعسفي. والثاني وقف تسلط فئة إقليمية قبلية (كالبنجابيين مثلاً) على فئة إقليمية قبلية أخرى تعتبر نفسها مغبونة الحقوق كالسنديين والبلوش. وهذا ما حصل بالضبط وأدى إلى انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الغربية وقيام دولة بنغلادش، عندما ثار البنغاليون ضد حكم العسكر البنجابيين في باكستان الغربية وتسلطهم على مقدرات البنغال بقيادة الشيخ مجيب الرحمن، الذي بدأ بالمطالبة بعودة الأحزاب والديموقراطية، وانتهى إلى ما واجه قمع عسكر أيوب خان بالانفصال التام ودعا الهند للتدخل العسكري إلى جانبه.

إن هناك احتمالاً بأن تتكرر التجربة الانفصالية الباكستانية السابقة، مع الإدراك أنها اليوم أكثر خطورة في مضاعفاتها الخليجية. والشعار المطروح بين الباكستانيين في الخليج هو الديموقراطية وليس «البلقنة». الديموقراطية بمعناها الحزبي التعددي البرلماني. وهذه مؤسسات لا تملك منها شيئاً دول الخليج. وبالتالي قد تؤدي في حال تصعيدها إلى طرح شعارات ومواضيع، أنظمة الخليج في غنى عنها اليوم. وهذا ما سيجعل تواجد العمالة الباكستانية على الأرض الخليجية محرجاً، وخاصة أن ضياء الحق قد أفلح في إقناع دول الخليج أن الباكستانيين وعلى الأخص العسكريين منهم هم إحدى ضمانات استقرار الأنظمة ووسيلة أساسية في حمايتها.

لذلك لا بد لمجلس التعاون الخليجي من أن يواجه عدداً من الأسئلة المتداولة الآن، بداية بطرح شعار الديموقراطية ونهاية بالتساؤل عما إذا كان الباكستانيون نواطير أمن الخليج هو بالفعل أداة استقرار وحماية لصدّ احتمالات أي غزو مسلح وحراس يعتمد عليهم، أم هم طابور خامس داخلي بالفعل؟ والباكستانيون الذين اعتادوا الخدمة في جيوش الآخرين وأصبح أحد تقاليدهم تجارة تصدير الخبرات العسكرية إلى الخارج، لا بد من أن يواجهوا في الأيام القادمة خيار أن تكون قلوبهم مع الدول التي يخدمون ويعملون فيها، لكن سيوفهم ضد نظامهم الذي تدعمه وتؤيده كل دول

الخليج، وهذا مما سيخلق حالة تناقض بين مصالح هذه الدول وبين المواطنين الباكستانيين المقيمين فيها. والباكستانيون المقيمون والعاملون في دول الخليج، لا يعنيهم نظام تلك الدول إلّا بقدر ما توفر لهم سبل الارتزاق. لكن، قطعاً، يعنيهم نظام بلادهم وحقهم في أن يكون لهم رأي وموقف من الأحداث. وقد يصطدم الموقفان خاصة إذا حدثت المواجهة على الأرض الخليجية.

إن احتمالات «بلقنة» باكستان، عن طريق الطرح الديموقراطي للنظام الحاكم فيها الآن، لن يبقى محصوراً في نطاق الدولة. فنحن كعرب نعرف معنى هذا الطرح، في ضوء تجاربنا من تردّي الأوضاع العربية نتيجة لحرب لبنان. لذلك نعرف أن مشاريع «البلقنة» الباكستانية قد تصل إلى شواطئنا ولن تبقى محصورة داخل باكستان المتعارف عليها الآن، إن رسامي الخرائط الجدد، لن يكتفوا برسم خريطة واحدة لبلد واحد. إنما هناك خرائط حديثة وجديدة لحدود لا نعرفها تشمل بلادنا.

فلسطين:

29 الدم والنفط

بدأت سؤالي لمحدثي الخليجي بأن قيام «مجلس التعاون الخليجي» لا بد من أن يكون على حساب القضية الفلسطينية مضيفاً محوراً جديداً إلى المحاور العربية المتعددة.

قال لماذا تريد من الخليج أن يكون جبهة مواجهة؟ ولماذا تريد أن تتحمل دولة عبء المواجهة الفلسطينية دائماً؟ ولماذا يحق لباقي العرب أن يحاربوا بعضهم بعضاً بعيداً عن فلسطين ولا يحق لدول الخليج أن تتفق في ما بينها. لماذا يطلب منا دائماً ثمن أكبر من الثمن الحقيقي للقضية والذي يجب على العرب الآخرين تحمّل القسط الأكبر منه؟ اذكر

لي واقعة واحدة تخلّت فيها دول الخليج عن القضية الفلسطينية.

ولم يمهلني حتى ألحقه بسؤال جديد، بل تابع كلامه قائلاً: لنبقَ في إطار القضية الفلسطينية قليلاً، التي فجأة خاف العرب أن يضيّعها الخليجيون بعدما أضاعوها هم لثلث قرن. قل لي بكلمتين ما هو الخليج العربي بالنسبة للعالم؟ هو: نفط ومال. ولأنه كذلك فهو يستطيع ككتلة واحدة وبصيغة واحدة أن يفاوض العالم بنفطه وماله ويفرض شروطه من أجل تلك القضية، أكثر مما تستطيع ست دول متوزعة السياسات والأهواء والمشارب، ومتنوعة الرضوخ لضغوط معينة ومعروفة، من أن تفعل شيئاً للقضية التي خاف عليها العرب.

قلت له، وقد استغللت توقفه عن الكلام ليشرب بعض الشاي الذي أمامه: لكن ألا تقر بأن «مجلس التعاون الخليجي» سيضعف من الجامعة العربية وكيانها؟

قال، وما زال كوب الشاي لاصقاً بفمه: لقد جرّب العالم العربي طريق الجامعة العربية لمدة تزيد على ثلاثين سنة. أين وصلوا؟ إلى الحد الأدنى الذي لا يسمن ولا يغني من جوع. إنه أسلوب الأمم المتحدة. أسلوب الحلول الوسط. أسلوب التصويت بالإجماع. وفشلت الجامعة العربية. لماذا؟ لأسباب كثيرة. أولها أن العالم ــ بما في ذلك العالم العربي

ـ أصبح كبيراً جداً وأصبح أكثر اعتماداً بعضه على بعض، فاقداً استقلاله الاقتصادي والسياسي التقليدي. وبالتالي لم تعد دوله جزراً مسوّرة قادرة على العيش وحدها. ثم إن لكل دولة عربية جارة مختلفة عنها أو معها أثقلتها بالهموم. أتريد لائحة طويلة بها؟ اكتب: المغرب والجزائر. تونس وليبيا. اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. سورية والعراق. مصر والسودان. بل مصر وكل العالم العربي اليوم. هل أستمر في تعداد هذه اللائحة الطويلة؟

لكنه لم يستمر، بل تابع كلامه: إن كل مشكلة بين هذه الدول مرتبطة بدولة خارج الإطار العربي. مشكلة ليبيا وتشاد مرتبطة بفرنسا. مشكلة الصومال وإثيوبيا مرتبطة بكوبا. مشكلة اليمن الشمالي واليمن الجنوبي مرتبطة بالاتحاد السوفياتي. مشكلة سورية والعراق مرتبطة اليوم بإيران. مشكلة سورية والأردن ولبنان مرتبطة بالفلسطينيين. بل إن مشكلة فلسطين كلها مرتبطة بالولايات المتحدة والاتحاد والسوفياتي وأوروبا بل بالعالم بأسره.

إذن ليس هناك مشكلة قائمة وحدها، وبمعزل عن عوامل خارجية. لكن العرب الآخرين لا علاقة لهم بهذه المشاكل الثنائية. لا علاقة للخليج مثلاً بقضية تشاد. وليس الخليج طرفاً بمشكلة الصحراء المغربية. ولا للخليج موقف من

خلاف سورية والعراق. لكن لهم مشكلة واحدة مشتركة، ذات اتصال عضوي بكل هذه المشاكل: هي القضية الفلسطينية فقط. لذلك فإن كل موضوع يحتاج إلى اتصال منفصل مع الطرف غير العربي. فالخليج لا يستطيع أن يتحدث مع فرنسا عن تشاد ولا مع الاتحاد السوفياتي عن الصومال ولا مع إيران عن العراق ولا حتى مع اللبنانيين عن سورية. يستطيع أن يتحدث فقط مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبعض دول العالم الصناعي عن القضية الفلسطينية كمشكلة عربية. ولأنه كذلك سيكون ذا صوت أقوى وأفعل ككتلة إقليمية تملك النفط والمال. وهي إذ تزج نفسها بالقضية الفلسطينية كالتزام حقيقي، لأن كل مستقبل علاقة الخليج بالعالم الغربي يتوقف على هذه القضية.

استراح صديقي الخليجي قليلاً ولم ينتظر أي تدخل مني يقطع حبل أفكاره، واسترسل يقول: لنبتعد قليلاً عن المقارنة السياسية ولنأخذ العلاقات الاقتصادية مع أوروبا مثلاً. المغرب العربي ينتج الخمور. المشرق العربي ينتج الحبوب والحمضيات. مصر والسودان ووادي النيل ينتج القطن. العراق ينتج التمور. الخليج العربي ينتج النفط. كل موضوع من هذه المواضيع يحتاج إلى علاقة منفردة مع أوروبا واجتماع منفصل مع السوق الأوروبية المشتركة وإلى اتفاق خاص مع الدول المستوردة أو المستهلكة. فحتى التكامل الاقتصادي لم

تستطع الجامعة العربية القيام به.

لذلك نعود إلى فكرة التجمعات الإقليمية «فمجلس التعاون الخليجي» يوفر لنا ــ نحن الخليجيين ــ التنسيق الاقتصادي بظروف بيئية متساوية، ويعطينا حجماً تفاوضياً أكبر نستطيع أن نفرض من خلاله مكاسب أكثر لنا. لذلك نصرّ نحن على أن تكون أرضية «مجلس التعاون الخليجي» أرضية اقتصادية، ويبدأ بالقضايا الاقتصادية. لذلك نعتبر أنفسنا ــ أو هكذا نطمح ــ لأن نكون الولايات الجنوبية لأميركا العرب، كما كانت تكساس بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. التكامل العربي يبدأ بالتكامل الإقليمي. وتكاملنا الإقليمي في الخليج، وبنيتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشتركة هي الأساس. نحن لم نضعف الجامعة العربية وليس لنا مصلحة في ذلك. إضعاف الجامعة العربية كان سببه الأساسي الصراعات القومية داخل المجموعة العربية. وعندما طار نصف الجامعة ــ أي مصر ــ شعر الخليج بأنه يجب أن يفتش عن ذاته وعن أمنه، حتى نكسر طوق الحصار الغربي التاريخي علينا الذي يمكن أن يلخص بجملة واحدة هي: «حصانة ضد التطور ومناعة ضد الموت». يمنعنا من التقدم ولكن يحرص على أن لا يكون تخلفناً خانقاً. لا نريد أن ننتهي إلى ما انتهى إليه ملوك الطوائف في التاريخ العربي. منهم من قضى نحبه ومنهم مَنْ ينتظر. والتكتل الجغرافي مقبول في

ميثاق الجامعة العربية. فنحن لسنا خوارج العرب. والصوت العاقل هو أعلى وأكبر من كل الأصوات النشاز الصغيرة.

سكت صديقي الخليجي برهة وفرك جبينه بأصابعه وكأنه يدفع بعض الصداع الذي أصابه. وتطلع في شيء من التحدي وقال: يجب أن نوضح أمراً نحن الخليجيين، مرة واحدة وإلى الأبد، بحيث لا يثار حوله أي تساؤل أو شكوك في المستقبل. أن لا استقرار ولا أمن ولا رخاء لدول الخليج إذا لم تحل القضية الفلسطينية حلاً مشرّفاً. مفهوم. وقضية فلسطين لا يحلّها اليوم إلّا سائلان: الدم والنفط. ويجب أن يُسْكَبا معاً. والسائل الأرخص هو النفط. مفهوم. إن أي تجمع إقليمي عربي، أكان خليجياً أم مغربياً أم مشرقياً أم نيلياً، لا يضع القضية الفلسطينية في سُلّم أولوياته، هو تجمع معرّض للدمار الفوري. مفهوم؟ ونحن الخليجيين طرف في أولوية هذه القضية.

وقبل أن يقول لي صديقي الخليجي، مفهوم، أسرعت بسؤاله: لكن كيف يُسكب هذان السائلان معاً، وبأية وسيلة؟ ابتسم وقال: النفط أقل كثافة من الدم وأرخص، لكن يجب أن يُسكبا في أن واحد معاً حتى يعطيا القوة المطلوبة للتوصل إلى حل حاسم للقضية. نحن نقطع النفط ونضحي به وأنتم تحاربون وتضحّون بأرواحكم. لا تسألني كيف؟ فلا أنا

أعرف ولا غيري يعرف. الذي أعرفه أن كلينا يجب أن يضحي بما يملك ـ بل بأعزّ ما يملك. هكذا يجب أن يكون التزامنا بالعالم العربي وقضيته الكبرى. إن عشرة آلاف جندي إسرائيلي فقط قادرون على تهديد الجزيرة العربية إن لم يكن احتلالها. ماذا ستفعل لنا الجامعة العربية ونصفها المصري مشلول؟ لا شيء. لذلك نحن نعرف أننا في الجزيرة العربية لن ننام مرتاحين قبل أن يتوصل العالم إلى حلّ عادل ومشرّف لهذه القضية. هل تعتقد أن مصر، وقد خرجت من العالم العربي، قادرة على أن تحل مشاكلها من قبل التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. هذا هو قصر النظر «الساداتي». لقد ظنّ أنه بانفراده بالعمل من دون إيجاد حلّ لقضيته يستطيع ترتيب شؤون بيته المصري. وحتى أبسط الأمور المصرية لن تحل قبل حلّ القضية الأم. فالخروج من العالم العربي لن يقيك متاعب العالم العربي ولا يحل مشاكلك المحلية، بل سيعرضك إلى إصابات جديدة.

ساد الغرفة فترة قصيرة من الصمت، حاولت أن أقطعها بسؤال عن كيفية تحقيق لقاء هذين السائلين: النفط والدم، ودول الخليج غير قادرة عن التملص من العلاقة الأميركية الخاصة التي تجعل ذلك أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

تطلع فيَّ مجدداً بعدما طلب مزيداً من الشاي، وقال:

العلاقة بين العرب وأميركا لا صلة لها بتوفير هذين السائلين، ومدى فاعلية التقائهما منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن وتلك العلاقة مسكونة بالشيطان الإسرائيلي. والسبب قلّة تفكيرنا نحن العرب. كذلك فإن العلاقة العربية ـ الأميركية محكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بثلاث قواعد:

□**الأولى:** إن العالم العربي، والجزيرة العربية بالذات، منطقة أميركية حسب اتفاق «يالطا».

□**الثانية:** إن وجود إسرائيل داخل العالم العربي قد أصبح ذات طابع حيوي بالنسبة لأميركا.

□**الثالثة:** إن وجود النفط في الأرض العربية، وحاجة أميركا والعالم الصناعي له، جعل السياسة الأميركية في العالم العربي ذات خطين متوازيين: خط إسرائيلي وخط نفطي. وبالتالي جعل الدفاع عن النفط بأهمية الدفاع عن إسرائيل.

ولم يفهم العرب هذه القواعد، ولم يعرفوا كيف يتعاملون معها. واستفادت إسرائيل من كل متغيرات الأوضاع الدولية لتأليب الرأي العام الأميركي والغربي ضد العرب. لعبت إسرائيل لعبة بسيطة. إذا برز مخترع أو عالم عربي فهو سوري أو لبناني أو فلسطيني. وإذا ألقي القبض على مجرم ما، فهو عربي. إذا تمَّ تحقيق إنجاز عربي، فهو إنجاز مصري أو

سعودي أو أردني. وإذا وقع حادث إرهابي، فهو عربي. لعبت لعبة التأليب. الأمور الحسنة يعزونها إلى قطر من الأقطار العربية. والأمور السيئة كلها عربية.

في هافانا، العرب عالم ثالث غير منحاز. في روالبندي. العرب مسلمون. في الشرق الأوسط، العرب فلسطينيون. ولم يعرف العرب كيف يستفيدون من هذه المواقع الثلاثة. لكن إسرائيل عرفت كيف تصفّنا لصالحها وتستعدي علينا الرأي العام الأميركي والغربي. فإذا اختلفت أميركا مع كوبا، فنحن حلفاء لهافانا ضد واشنطن بحكم كوننا من كتلة عدم الانحياز. وإذا اختلفت أميركا مع إيران فنحن مع طهران لأننا مسلمون. وإذا اختلفت أميركا مع الهند فنحن مع نيودلهي لأننا من العالم الثالث. وإذا اختلفت أميركا مع الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، فنحن مع موسكو لأننا فلسطينيون. وهكذا استطاعت إسرائيل أن تصفّنا في أية خانة شاءت حسب ظروف الرأي العام الأميركي، من دون أن نستطيع نحن أن نوظف مواقعنا المتعددة مع أصحاب القضايا في تلك الدول، لصالح قضيتنا.

تسألني ــ والحديث ما زال لصديقي الخليجي ــ ماذا نستطيع أن نفعل إذا كنا لا نستطيع أن نعلن الحرب غداً ونقطع النفط بعد غد. وأن لا تسمح الأقدار الدولية بلقاء الدم والنفط في معركة واحدة. لا أملك إلّا جواباً بدائياً ولكنه في

رأيي جواب عملي: أن يقاطع العرب أميركا كما قاطعتها الصين. لأكثر من ربع قرن والصين موصدة الأبواب في وجه أميركا. حتى تغيرت المعادلة الدولية وجاء الوقت وأدركت الولايات المتحدة أنها تحتاج إلى الملايين البشرية التي في الصين لتشتري منها التكنولوجيا والسلاح والغذاء و... و...

الحلّ بسيط: أن يقاطع العرب أميركا اقتصادياً وتدريجياً. وأن يلعبوا لعبة المعسكرين من داخل المعسكر الغربي الواحد. نبيع أميركا النفط بسعره الحالي، إنما نبيعه لأوروبا واليابان بسعر أرخص. ولا نشتري من أميركا أي شيء. فأي شيء في أميركا متوفر مثله خارجها. نشتري من أوروبا السلاح والتكنولوجيا. ونتساهل في أسعار النفط كلما تساهلت معنا أوروبا سياسياً. نشتري من اليابان. نشري من كوريا والصين. نشتري من الاتحاد السوفياتي. نشتري من السوق الحرّة. ولا نشتري من الولايات المتحدة ولا نصرف قرشاً واحداً في السوق الأميركية. نوظف أموالنا في كل مكان. في أوستراليا. في نيوزيلندا. في زيمبابوي. ولا نوظفها في أميركا. ونقوم بهذا الأمر تدريجياً ومن دون ضجيج وإعلام وصياح. إلى أن تشعر أميركا بأنياب العرب الاقتصادية تعضّ على بطنها الخاوي. لا أعادي أميركا علناً ولا أضرب مصالحها عندي ولا أنسف سفاراتها ولا أستفزها، حتى لا أعطيها مبرراً عسكرياً أو سياسياً لاحتلالي وضربي، عندئذٍ لا بد لأميركا

من أن تستدير نحوي وتسألني: ماذا أريد. وعندئذٍ فقط تدرك أميركا أن مصلحتها معي وعندي، وأن مصلحتها الاقتصادية وشريان حياتها يتوقف عند تحقيق حلّ عادل ومشرّف لقضيتي. وعندئذٍ فقط نكون قد مسسنا بقدس الأقداس الأميركي المصالح الاقتصادية. فهمت!

□ □ □

لملم صديقي الخليجي أفكاره ـ فلم يكن أمامه أية أوراق، وودعني قائلاً: تذكر، إن الحصانة ضد التطور والمناعة ضد الموت، لا تعني الحياة. ونحن نريد أن نحيا وأن نصل إلى النجوم كما وصل غيرنا. فعندنا كل مؤهلات الحياة إلّا شجاعة أفكارنا. ازرع بعض هذه البذور في الأرض ولو كانت يباباً، فلا بد للمطر أن يلتقط بعضها فيعطيها شجاعة الحياة.

تركت صديقي الخليجي ووقفت عند شاطىء ذلك البحر الضحل أنظر إلى أفقه لعلّني أرى واحدة من سفن أجداده القراصنة العرب، وقد كانت تملك الشجاعة لأن تتصدى لأساطيل الدول الكبرى. ولم أرَ شراعاً واحداً وراء الخليج يجري.

وحزنت!



مخرج:

30 النشرة الجوية قبل ثلاثين عاماً

الذي يعرف الخليج ويتابع نشرة الأحوال الجوية السياسية منذ سنوات طويلة يلاحظ أن احتمالات الصحو أكثر من احتمالات العواصف، ويلاحظ أيضاً أن تنبؤات النشرة الخليجية التي كانت تنذر دائماً بموضوع أمن الخليج والأخطار المحيطة به قد أصبحت تنبؤات مشتركة لكل نشرات الأحوال الجوية السياسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

خبراء الأرصاد الجوية السياسية في الخليج كانوا يعتقدون أن سبب توحيد أو تشابه الرصد السياسي بين مسقط والرياض من جهة، وبين باقي الدول الخليجية من جهة ثانية يعود في

الدرجة الأولى، إلى الصحو في العلاقات في مجلس التعاون وإدراكها أن الرؤية كانت تبدو أكثر وضوحاً من هرمز، ومن ثم أن العواصف التي هبّت على المنطقة خلال السنين الماضية على الأقل، بدءاً بالغزو السوفياتي لأفغانستان ومروراً بالحرب العراقية ــ الإيرانية واستمرارها طوال أكثر من ثماني سنوات، إلى المؤامرة الإيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين، قد أكدت سوء الأحوال الجوية ــ السياسية.

منذ أن عقد أول مؤتمر لدول الخليج في مسقط في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٦ وحضرته دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى كل من العراق وإيران، وحكاية أمن الخليج هي هاجس الجميع. ولم يؤد هذا المؤتمر إلى أي شيء عملي في حينه، إلّا أنه أطلق للمرة الأولى في سماء السياسة الخليجية جديّة الأخطار التي تعرض لها الخليج. وفي هذا المؤتمر بالذات كانت بداية البذرة التي أثمرت بعد ٥ سنوات كياناً إقليمياً اسمه مجلس التعاون الخليجي. لقد كان الرصد الجوي والذي كان قيام مجلس التعاون الخليجي نتيجة طبيعية وحتمية له، مبنّياً على اعتبار أمن الخليج كلاً لا يتجزأ، إلى أن أصبح حديث الأمن الخليجي جدول أعمال يومياً لكل مؤتمر أو لقاء يعقد بين المسؤولين في الخليج.

حديث الأمن الخليجي كما يراه الخليجيون، لا يعني

مجرد النظرة الجغرافية المحدودة، لكنه يعني تحديداً أن هناك عملاً جماعياً مشتركاً تسعى دول الخليج من خلاله إلى بلورة قدراتها وتوحيد صفوفها وتسخير طاقاتها، لتحقيق قدرة ذاتية تستطيع من خلالها أن توطّد هذا الأمن، سواء بتحديث أسلحتها أو بإنشاء قوة خليجية مشتركة أو تعاون خليجي مشترك في مجالات تستطيع كل دولة أن تعطي فيها قدر استطاعتها.

أهم ما في مرتكزات الأمن الخليجي في بداياته هو محاولة إبعاد المنطقة عن الصراع الدولي، وخاصة الأطماع السوفياتية الممثلة بالسياسة التي ينتهجها اليمن الجنوبي والتحالفات الاستراتيجية التي تتم بين وقت وآخر بين موسكو وبين أطراف أخرى في المنطقة والتي كان أبرزها المعاهدة الثلاثية التي عقدت العام ١٩٨١ بين طرابلس وعدن وأديس أبابا، وبذلك تمّ للمرة الأولى إدخال طرف غير عربي في لعبة الأمم إلى الجزيرة العربية وتوازن القوى فيها.

□ □ □

حدثت بداية التغير في النظرة إلى أمن الخليج في الرياض في تشرين الثاني ١٩٨١ عند انعقاد القمة الخليجية الثانية التي سبقها مؤتمر رؤساء أركان دول الخليج. وانعقدت القمة

الخليجية الثانية في جو المعاهدة الثلاثية إياها التي وقعت في عدن. كذلك انعقدت القمة في جو الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي في بغداد والاستفزازات الإسرائيلية المستمرة للأجواء الخليجية. لذلك فقد كان جو القمة في الرياض مشحوناً بموضوع الأمن.

ناقش ملوك ورؤساء الخليج الورقة العمانية التي سبق أن قدمت إلى قمة أبو ظبي الأولى، إلى جانب ورقة سعودية أخرى مماثلة قدمها الجانب السعودي. وكانت الورقة السعودية عبارة عن تزاوج بين المفهوم العماني والمفهوم السعودي لأمن الخليج. وبينما كانت الورقة العمانية تركز على الخطر السوفياتي كانت الورقة السعودية تركز على الخطر الإسرائيلي ـ بل تساويه بالخطر السوفياتي أهمية. وتوقعت أوساط قمة الرياض في حينه أن ترفض عمان هذا التزاوج. لكن العمانيين فاجأوا المؤتمر بالموافقة على مضمون الورقة السعودية وتحليلها، لأنها تحمل الأسس نفسها التي تشتمل عليها الورقة العمانية. فالخطر الإسرائيلي والخطر السوفياتي هما خطر واحد ـ ربما تحالفي ـ قد يتعرض له الخليج.

وكانت قد عُقدت اجتماعات جانبية بين السعوديين والعمانيين وحدهم، تمَّ الاتفاق فيها على توصيات رؤساء

الأركان التي رفعت إلى القمة الثانية. وكان كلام قمة الرياض الأمني يدور حول الموقف السعودي الذي لا يريد أن يبدو أي اتفاق أمني جماعي خليجي وكأنه يدور في فلك مجموعة القرارات التي اتخذتها اللجنة العسكرية في المواضيع الدفاعية ورفعها إلى المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته العادية الثالثة التي انعقدت في الرياض بين ٧ و٩ آذار ١٩٨٢. وبحث المجلس الوزاري المؤلف من وزراء خارجية الدول الست الأعضاء الدراسات التي قدمها وزراء الدفاع، بما في ذلك تقارير وتوصيات اللجنة العسكرية التي زارت عمان والبحرين.

وهكذا دار موضوع الأمن الخليجي دورة كاملة منذ أن طرح رسمياً للمرة الأولى في مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦ إلى أن أصبح دراسة عسكرية شبه متكاملة ليقرها ملوك وأمراء ورؤساء الدول الخليجية. وذلك كله خلال سنوات من إلحاح تنبؤات نشرة الأحوال السياسية الخليجية، التي كانت وما زالت تنذر باحتمالات استمرار الغيوم الدولية المتلبدة فوق الخليج.

□ □ □

إن أهم ما كان يشغل بال العواصم الخليجية تلك الأيام،

وشغل المجلس الوزاري في مجلس التعاون الخليجي في اجتماعه العادي الثالث في الرياض، في آذار ١٩٨٢ كان علاقته بإيران أمنياً وسياسياً. فقد أسفرت مداولات وزراء خارجية دول الخليج في الرياض عن رفضهم سياسة إيران تجاه دولهم وعدم قبولهم بالتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للخليج ومحاولة النظام الإيراني تصدير الثورة الخمينية إلى خارج حدوده. وارتأى المجلس الوزاري لمجلس التعاون أن المفهوم الطبيعي لمبدأ حسن الجوار هو الاحترام المتبادل المطلوب قيامه والمفترض وجوده بين إيران ودول الخليج. لذلك فالمبادرة إلى تطبيق سياسة مفهوم حسن الجوار تقع على عاتق إيران. وعلى النظام في طهران أن يبرهن عن حسن نيته في هذا المجال، خاصة وأن العذر الذي استمر طوال السنوات الماضية وهو وجود الفوضى الثورية قد يمنع قيام مبادرة كهذه. لذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن الكرة هي في الملعب الإيراني إذا أرادت إيران أن تحسن علاقاتها بالخليج، وتضع حداً للتوتر الخطر في الأجواء، الذي يهدد بالانفجار كل لحظة.

الأمر الآخر الذي شغل بال وزراء خارجية دول الخليج، كان موضوع الأمن الدفاعي العسكري، والذي شكّل العبء الأساسي في مناقشات وزراء الخارجية. لكن الأمر الذي أكدته الدراسات العسكرية التي قدمت كان تشكيل القوة

البحرية الخليجية كأولوية قصوى. وأن التنسيق القيادي الجماعي بدلاً من قيادة عسكرية جماعية واحدة، كان أن تصبح جيوش الدول الخليجية الست بمثابة فرق ذات اختصاص عسكري معين.

مثلاً: تعطى الأولوية للطيران في السعودية والبحرية في عمان والمدرعات في الكويت وما إلى هنالك من فروع الاختصاص العسكري بحيث تكمل جيوش الدول الخليجية بعضها البعض.

انشغل وزراء خارجية دول الخليج بخلاف أساسي فاجأهم وكان تفجير الخلاف التاريخي بين البحرين وقطر حول جزيرة «حوار». وهو، في الشكل، خلاف حدودي قديم. وفي المضمون، هو خلاف عائلي سياسي ذو احتمالات اقتصادية. وقد وضعت السعودية يدها على هذا الخلاف فوراً بإعلان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي طلبه من السعودية استئناف المساعي الحميدة بين البلدين من أجل إنهاء هذا التوتر في العلاقات بين المنامة والدوحة.

الخلاف الآخر الذي لم يكن هناك خلاف حوله بين الدول الخليجية هو العلاقة المتوترة والسيئة بين المملكة العربية السعودية وليبيا، والتي تردت أكثر بعد تصريحات

العقيد معمّر القذافي المعادية التي أعرب مجلس التعاون الخليجي عن استيائه الشديد لها واصفاً الموقف الليبي بأنه «موقف لا يتفق وروح الأخوة العربية وأنه تصعيد في الخلافات بين الدول العربية». لكن هذا الإجماع الخليجي حول لتوتر السعودي ـ الليبي لم يثن من عزم بعض دول الخليج، كدولة الإمارات مثلاً على استخدام صداقتها مع ليبيا وصداقة رئيسها مع العقيد القذافي في إطفاء نار هذا الخلاف وتجميد إمكانيات تصعيده أو تطوره مستقبلاً.

بقيت الاتفاقية الأمنية الشاملة التي يريدها مجلس التعاون الخليجي بين جميع دوله، بعدما وقّعت المملكة العربية السعودية اتفاقات أمنية ثنائية بينها وبين كل دول مجلس التعاون، عدا الكويت، منذ الإعلان عن المؤامرة الإيرانية في البحرين في تشرين الثاني ١٩٨١. وظلت الكويت خارج هذه الاتفاقية الثنائية الأمنية رغبة في عدم إحراج علاقاتها مع العراق. والتي قد يساء تفسيرها نظراً لتاريخ العلاقات الكويتية ـ العراقية وحساسيتها خاصة في ظروف الحرب مع إيران. لذلك كان الدافع لقيام اتفاقية أمنية شاملة توقعها دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة المخرج اللائق المنتظر.



وإذا كانت نشرة الأحوال الجوية السياسية الخليجية قد أكدت أن الجو ما زال بين غائم وماطر، وبين صحو وضباب. فالميزان الجوي كان يدل على مؤتمر جديد قد يفسح في المجال أمام تغييرات قد تكون بداية منعطف خطير في سياسة دول مجلس التعاون الخليجي. هذا المنعطف الذي قد يخترق أبواباً للمرة الأولى لحلّ الكثير من المسائل العربية المستعصية التي تنتظر من يرفع سيفه ويكسر به عقدتها.

بداية ونهاية:

عاد الاستعمار! 31

هذا الفصل كتب قبل ثلاثين سنة ونيف بعنوان: «عودة الاستعمار». كتب قبل غزو العراق للكويت ووصول القوات الأميركية والأجنبية إلى الجزيرة العربية في آب ١٩٩٠، وبدء حرب «عاصفة الصحراء»، وقبل الغزو الأميركي للعراق في آذار ٢٠٠٣ وتدمير بلاد الرافدين بالشكل الذي صار فيه اليوم.

وكل ما في هذا الفصل، صحيح بتواريخه وأسمائه وحتى مفرداته، ولم يكن في الأمر نبوءة إطلاقاً، إنما لعله قراءة جيدة للأحداث والتاريخ في عصر عربي ليس عندنا فيه مَن يقرأ الأحداث إلّا متأخراً.

أردت إثبات هذا الفصل في الكتاب، لأؤكد أن هذه هي أجواء الخليج في بدايات مجلس التعاون وقبل أن تهب عليه رياح التغيير الذي يعيشها اليوم، أو بسببها وصل إلى ما وصل إلى ما حققه الاستعمار الجديد، بسلاحه القديم.

□ □ □

سأحتفظ باسم المكان وباسم الشخص في ملف الذكريات. المكان حتى لا أسيء إلى ضيافته. الشخص حتى أحتفظ بتعهدي أن لا أبوح باسمه. ليس مهماً أين ومَنْ وكيف. المهم أن الكلام الذي قيل كلام خطير وأنه يمثل قطاعاً كبيراً من عقلية الغربيين هذه الأيام ـ أيام الغنى العربي الفاحش وأزمة الطاقة العالمية المستفحلة.

□ □ □

□ **المكان:** بلد خليجي غني بالنفط.

□ **الزمان:** تموز ١٩٧٩.

□ **الأشخاص:** ديبلوماسي بريطاني سابق وصحافي عربي.

□ **المشهد:** فندق حديث في الصحراء.

□ □ □

كان المبنى قديماً متداعياً وسط مدينة حديثة نمت بين الرمال، تحيط به أسوار طينية ذات أبراج يقف عليها الحمام، تصعد إليه بدرج لولبي طويل بُني حديثاً. في الداخل، النوافذ الخشبية المستطيلة تحاول أن تعزل الحرّ اللافح الآتي من الخارج، والمراوح الكبيرة تتدلى من السقف العالي في عصر المكيفات، كل شيء يوحي أن التاريخ يسكن هذا المكان. وبالفعل فقد أصبح هذا المكان مركزاً للتوثيق والأبحاث والدراسات، وكأن المشهد قد أعدّ إعداداً يتفق مع مجريات الأحداث.

كنت أزور صديقاً هناك، عندما دخل علينا رجل طويل أنيق أشيب ذو قوام عسكري وملامح أوروبية ووقار سلطوي، وسأل الصديق بلهجة عربية فصحى لا أثر للحن فيها عن معنى من معاني الكلمات الخليجية المتداولة، وعما إذا كانت تعني مكاناً جغرافياً في الصحراء أم صفة من الصفات، وشعرت، وأنا أتطلع في الرجل وهو يحدث صديقي، وكأنني رأيته من قبل، بدا الوجه أليفاً والملامح معروفة والوقار طبيعياً. وخلت أن صورته نشرت في جريدة ما. وأثار منظر الرجل وسؤاله فضولي، فسألت الصديق الذي كنت عنده عن هويته، فقال لي: «ألم تعرفه؟ إنه السير (وذكر اسمه) أحد أشهر شخصيات الخليج. لقد كان حاكماً عاماً لعدة بلدان إبان الاستعمار البريطاني ومعتمداً في الخليج ثم مقيماً ثم سفيراً

بعد الاستقلال. واليوم تقاعد. إلّا أنه يزورنا بين وقت وآخر حيث يعد حالياً كتاباً عن المنطقة». وفجأة لمع في ذاكرتي أنني تعرفت إليه من قبل، وأننا تقابلنا قبل قبل سنين عندما كانت بريطانيا تحكم الخليج والجنوب العربي، وعندما كان حاكماً عاماً لدولة لها صولجانها ونفوذها وجيشها وسياسيوها في كل مكان في العالم. يوم كانت كلمته هي القانون ويوم كان الناس يقفون على بابه يطلبون لقاءه ـ ومعه الإذن بالمغفرة.

وغادرت مكتب الصديق في ذلك المبنى القديم وعدت إلى فندقي. وفي المساء، حين يبدأ الفراغ الطاحن في الصحراء يأكل من يومنا وأعصابنا وتفعل دورته اليومية الكاملة فعلها، جلست كعادتي في بهو الفندق أقرأ الصحف عندما دخل الرجل الأوروبي الملامح، العربي النطق، الذي كنت قد رأيته هذا الصباح. تطلع حوله لثوان معدودة وكأنه ينتظر أحداً ثم جلس إلى طاولة بجانبي وسحب كتاباً صغيراً من جيبه بعدما طلب شراباً. بعد دقائق، وكان قد وصل الشراب، التفت إليَّ وكأنه أدرك أننا التقينا من قبل، فبادرني بالتحية. رددت التحية وقلت له:

ـ ألست أنت السير (وذكرت اسمه)؟

قال: «بلى».

قلت له: «أنا فلان. لعلك تذكر أننا التقينا قبل سنوات في (وذكرت اسم البلد) وقد نلت منك حديثاً صحافياً يوم كانت الاضطرابات تعمّ حاكميتك ويوم كانت بلادك تحارب الوطنيين ويوم كانت حرب الاستقلال في مستعمرتك السابقة حديث الوطن العربي وحديث بريطانيا معاً.

وبالفعل، تذكر الرجل الذي يقف على مشارف السبعين وأخذ هو يذكرني بمن حضر الحديث وبأسماء وزراء ومسؤولي تلك الفترة ويسألني عن أخبارهم ومن مات منهم ومن ظل حياً. وإذا بذلك الرجل قد استعاد فجأة حيويته وترفق معها سيل الذكريات.

ونمت بيننا ألفة ليلية لا يعرف معناها إلّا منْ عرف معنى الانتظار في فنادق الخليج، بحثاً عن موعد أو خبر أو قصة، يصارع فيه الضجر. ولا بد لي من الاعتراف بأنني شغفت بهذا الدبلوماسي البريطاني السابق وذكرياته ومعرفته برجال هذه المنطقة وتاريخها وعاداتها. وصرنا نتبادل ليلياً التعليقات والأخبار والأحديث كما نتبادل الصحف والكتب. وكان مؤتمر «أوبيك» الأخير قد أقرّ ذلك اليوم زيادة أسعار النفط، وأخذت الصحف الأوروبية والأميركية تتناقل أخبار أزمة الطاقة في العالم وتعلق عليها وتشير إليها كيفما شاءت.

تطلع الدبلوماسي البريطاني العجوز إلى أكوام الصحف التي كنت غارقاً فيها، وسألني: «ماذا تقرأ»؟ قلت له: «أخبار الأزمة العربية ــ الكندية وعن غباء جو كلارك رئيس وزراء كندا الجديد وتصريحاته بنقل السفارة الكندية من تل أبيب إلى القدس وردود فعل العالم العربي عليها».

هكذا بدأ الحديث.

رفع العجوز البريطاني نظارتيه واستراح على كرسيه وقال لي: «هل تلاحظ أن الرأي العام العربي قد بدأ تحولاً أساسياً وجذرياً نحو اليمين. لقد عادت حكومة المحافظين برئاسة مارغريت ثاتشر إلى الحكم في بريطانيا وبعقلية تدعو إلى التغيير الجذري. وتبع ذلك تغيير في حكومة كندا وسبقت تغييرات مماثلة في حكومات استراليا ونيوزيلندا. واليوم يتحدثون عن عودة رونالد ريغان، أكثر السياسيين الأميركيين محافظة ورجعية، إلى حلبة السياسة الأميركية إلى درجة أن بعضهم يعتقد ويعمل ليكون رئيس جمهورية الولايات المتحدة المقبل. كذلك فرانز جوزف شتراوس، الأكثر رجعية ومحافظة في ألمانيا من ريغان في أميركا، والمرشح ليكون مستشار ألمانيا الغربية القادم. كل هذه مؤشرات حقيقية إلى أن الرأي العام في الغرب قد بدأ يتجه اتجاهاً لا يقبل الشك نحو اليمين. وهذا أمر خطير على العرب أن يعوه».

قلت للدبلوماسي العجوز: «ماذا يعني العرب إذا طار جيمس كالاهان وجاءت مارغريت ثاتشر، أو سقط كارتر وفاز ريغان، أو خسر شميت وربح شتراوس أو فشل ترودو ونجح كلارك؟».

ابتسم الثعلب البريطاني وقال: «هذه هي المشكلة التي لم يستوعبها العرب حتى الآن. هناك من يظن أن الاتجاهات اليمينية في الدول الغربية ما هي إلّا تعبير عن رد فعل الرأي العام تجاه غلاء المعيشة أو ارتفاع الضرائب أو الخدمات الاجتماعية أو نقابات العمال. لا. إنها نهاية لعقدة الذنب لدى البورجوازية الغربية تجاه التطبيق الاشتراكي للأحلام الطوباوية وشعور جديد بالثقة لدى الرأسمالية».

□ «ولكن ماذا يضير العرب من كل هذا، خاصة وأن الدول العربية الغنية لا تطبق الاشتراكية لا حلماً ولا تطبيقاً. وعودة الثقة بالرأسمالية أمر يرحبون به؟». سألت سؤالي للدبلوماسي البريطاني وخامرني الشعور بأنني أفحمته.

ــ ابتسم محدثي من جديد وقال: «لا. لا. لا. إن نجاح اليمين هذا يعني أيضاً اتجاهاً متصلباً نحو القضايا الخارجية بعيداً عن القيم التقدمية، إنها عودة إلى تفكير القرن التاسع عشر الاقتصادي في التطبيق الرأسمالي في الداخل والبحث عن أسواق في الخارج والسيطرة عليها واحتكارها. إن هذا

التفكير ذاته هو الذي قاد في القرن التاسع عشر إلى الاستعمار وديلوماسية البوارج والمدافع وسياسة الأمر الواقع. إن الهرب من أعباء الدعاية التقدمية التي تدّعي أن على القوي أن يساعد الضعيف في الداخل ــ أي أن تعيل الدولة الفرد الذي يعمل والذي لا يعمل ــ ستدفع أيضاً الرأي العام الغربي إلى التخلص من الأوهام ومن القيود الأخلاقية التي كانت تحدد سلوكه تجاه الدول الأخرى. إن تحدي النفط العربي يعطيهم هذه الفرصة. هذا ما يضير العرب إذا نجح هذا الاتجاه في السيطرة على مقدرات الأمور في الغرب».

«دعني أسألك ــ تابع محدثي كلامه ــ لماذا على المواطن الغربي وبالذات سائق السيارة المنتظر عند محطة البنزين، أن يتحمل على مضض وبصمت التهديد اليومي الدائم لطريقة حياته ومعيشته، المتوقفة على مزاج عدد من الشيوخ العرب وآيات الله الإيرانيين؟ بل أي حق أخلاقي للدول المصدرة للنفط، والتي لم يكن لها أي دور على الإطلاق في اكتشاف هذا الذهب السائل، يسمح لها بأن تلعب بمصير الحضارة الغربية كلها؟ أليس من الممكن خلق قضية فيها كل مواصفات الإقناع ولياقة المنطق وقوة حجة الاقتصاد وتبريرات السياسة تدعو الغرب إلى إعادة استعمار هذه المنطقة التي هي بمثابة حبل الوريد لكل مصالح العالم الغربي. بل أضيف أكثر فأقول، أليس هناك التزام بضرورة

عودة الاستعمار كوسيلة وحيدة لتحقيق استقرار العالم؟».

وجد الحاكم والمقيم والمعتمد والسفير البريطاني السابق أن سؤاله الاستفزازي قد فتح أذني للاستماع بكثير من الدهشة كما فتح شهيته للكلام بكثير من الخبث. ضحك محاولاً التخفيف من حدة السؤال وقال: «لقد أردت أن أسألك هذا السؤال بالذات لأقول لك بأن هذا ما يسأله كل مواطن أوروبي وأميركي عندما يأخذ صحيفته عند كل صباح. إنما الأخطر من ذلك أن الجواب لم يعد كما تتوقع. لقد أصبح شيئاً آخر. لقد أصبح شيئاً خطيراً. إن هناك في الغرب من يدعو جدياً إلى إعادة استعمار بلدان منابع النفط، وتحديداً بلدان الخليج العربي. حتى إن هناك من يعتقد أن الاتحاد السوفياتي الذي يخاف، لأسبابه الخاصة فورة الإسلام عند حدوده الجنوبية، سيرحّب بخطوة غربية كهذه».

□ □ □

عبّ محدثي بقايا الشراب الذي في كأسه وتابع حديثه قائلاً: «أعترف بأن ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة. لكن من الممكن القول أن احتمالات عودة الاستعمار قد أصبحت مفتوحة وأن هذه الاحتمالات لن تلقى معارضة أخلاقية أو مبدئية كما كان يمكن أن تلقى قبل ثلاث أو أربع سنوات، لأن كثيراً من التحفظات الأخلاقية والمبدئية

للاستعمار الغربي قد زالت عندما بدت على خطأ. فجلاء الاستعمار عن أفريقيا وآسيا لم يقد إلى الرخاء والحرية، بل قاد إلى مزيد من الفقر والتخلف ومزيد من القهر والاضطهاد. لقد نشأت بعد الاستقلال أشكال جديدة من العبودية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حتى إن غلاة المعارضين للتدخل الأميركي في فيتنام، أدركوا بعد انسحابها أن نتائج خروج أميركا من فيتنام كانت أسوأ بكثير مما لو ظلت هناك».

سكت محدثي قليلاً، ومن دون أن يتطلع إليّ، واسترسل قائلاً: «إن تاريخ العداء للاستعمار في الغرب، وخاصة في الأوساط الأوروبية والأميركية المثقفة والتقدمية الأفكار واليسارية الميول، كان قائماً على إعطاء الأفريقيين والآسيويين حق الاستقلال ومنع الأوروبيين الرعناء من استغلال هذه الشعوب الضعيفة الطيبة طمعاً بخيراتهم وثرواتهم. إلّا أن هذه النظرية لدى المثقفين والتقدميين الأوروبيين قد سقطت فكرياً وعملياً كما سقطت نظرية دولة العدالة الاجتماعية والمساواة في الداخل. إن أهمية تحدي النفط أنه بلور خيبة الأمل المتراكمة في الشؤون الخارجية وأدخلها إلى كل بيت، فأصبحت متساوية لدى الفرد العادي الأوروبي والأميركي لمشاكله الضرائبية والحياتية والاجتماعية. وانطلاقاً من هذا الشعور لم يعد يساوي ويقارن دول النفط العربية بالدول الحديثة الاستقلال الفقيرة حتى تحتاج إلى حماية من البعبع

الغربي الذي يريد ابتلاعها. بل تعزز لديه الشعور كمستهلك غربي بأنه هو الـمُسْتَغَلّ أما الـمُستغِل فهو المنتج العربي».

هنا تفرض المقارنة نفسها مع الوضع الداخلي ــ أردف محدثي يقول ــ حيث كان الضمير التقدمي الأوروبي يقف إلى جانب العامل الذي يُستَغل مؤيداً الحق البروليتاري ومتعاطفاً معه. وبعد ربع قرن من هذا الشعور وجد هذا الضمير التقدمي الأوروبي متناقضاً مع نفسه في وجه العامل والطبقة العمالية البروليتارية التي تستعمل سلاح الإضراب للحدّ من حريته وبغير وجه حق في نظره، فإذا هو الـمُعتدى عليه لا المعتدي.

صحيح أن هذا الضمير ــ أو هذه الطبقة التقدمية ــ ليس عندها حلول لتقليص قوة نقابات العمال، كذلك ليس عندها حلول لتقليص أو للحد من نفوذ دول النفط، لكن في كلتا الحالتين، المشكلة أصبحت مشكلة حلول عملية لا مشكلة مواقف أو روادع أخلاقية أو مبدئية. بكلمات أخرى: إذا أراد الغرب أن يحتل من جديد دول الخليج العربي أو يقيم قواعد عسكرية أو استعمارية في الجزيرة العربية، فلن يصيح الرأي العام الغربي بأعلى صوته منبهاً أو معارضاً أو محذراً صيحته المعادية للاستعمار. إن صيحة الغرب المعادية للاستعمار التي أطلقها إبان أزمة السويس سنة ١٩٥٦، لن تخرج عن بضع

حناجر اليوم، ومن دون أي تأنيب للضمير الأوروبي أو الأميركي أو شعور بالذنب».

طلب الدبلوماسي البريطاني المتقاعد كأساً أخرى، وكأن شهيته قد انفتحت للحديث، واستمر في حديثه من دون أن يسمح لي بالاستفسار أو التدخل وكأنه يريد أن يلقي عليَّ أطروحته بكاملها قبل أن يسمح بالأسئلة والأجوبة. قال: «لقد يسّرت نتائج الانتخابات الأخيرة واتجاهاتها اليمينية فرصاً لزعماء الغرب للقيام بأدوار تاريخية. لقد أيقظت أزمة النفط لدى رجل الشارع العادي الإحساس بالعجز والعقم لدى زعمائه. وأدرك أن الحرية ليست وحدها القضية التي تستحق أن يحارب من أجلها. إن المواد الأولية والمواد الخام والطاقة هي قضايا في أهمية الحرية التي يستحق المرء أن يموت من أجلها. إن استعماريي القرن التاسع عشر كانوا على حق بينما كان كل الاقتصاديين على خطأ. لذلك فإن الاتكال على الحصول على المواد الأولية والطاقة لا يمكن أن يترك للحسابات التجارية وأسواق العرض والطلب وتقلبات أسعار العملة».

«قد تقول لي يا صاحبي أن الظروف الدولية المعاصرة غير مؤاتية لفكرة العودة إلى الاستعمار. وإنها فكرة غير عملية وغير صالحة. الزمن وحده كفيل بتكذيبي. إنما ما أستطيع أن

أجزم به هو أن المناخ الفكري والأخلاقي في أوروبا وأميركا اليوم لم يعد رافضاً لفكرة كهذه كما كان قبل عدة سنوات، وأن زعامات غربية كثيرة تبحث عن شعبية لها قد تجد في تحقيق هذه الفكرة وتنفيذها مجالاً لاستعادة شعبيتها المفقودة ودخول التاريخ من أوسع أبوابه. إن كل سيناريو التدخل الذي تذكره الصحف قد أصبح ممكناً وواقعياً بزوال عقدة معاداة الاستعمار. بل أضيف أكثر فأقول إن كل سيناريو يطرح للحصول على الطاقة من دون التدخل العسكري المباشر قد أصبح غير واقعي. ومن السذاجة الاعتقاد أن الغرب سيقبل أن تشدّ الخناق حول عنقه مجموعة من العرب. لقد تحرر الرأي العام الأميركي من عقدة ما بعد حرب فيتنام وأصبح على استعداد لتقبل الأمر الواقع الضروري في السياسة الخارجية كما يتقبل الأمر الواقع الاقتصادي في سياسة بلاده الداخلية».

ارتاح الدبلوماسي البريطاني القديم على كرسيه وتلفت حوله من جديد وكأنه يستكشف المكان ليعرف إذا كان أحد غيري قد سمع حديثه. ثم نظر نحوي، ولما رأى على وجهي علامات التعجب الكثيرة، قال لي: «ما رأيك؟ هل اعتبرت كلامي تنظيراً من قبل شيخ يحن إلى صباه؟ صدقني أنني أعرف بلادي والغرب جيداً، لقد خدمت الاستعمار القديم في مناصب عدة أكثر من أربعين سنة. إن الذي أقوله لك يجري التفكير فيه والإعداد له يومياً في أروقة لندن

وباريس وواشنطن. متى تدركون يا عرب أن لا مجال للعاطفة في السياسة وأن العبء الاقتصادي الذي يشعر به الغرب اليوم قد تخطى كل حدود العاطفة والصداقة. بل سأتمادى في كلامي وأذكّرك بأن الذين يقولون أن احتلال الخليج عسكرياً أو إقامة قواعد عسكرية في الجزيرة العربية أمر غير عملي، سيكتشفون سريعاً أن الأمر الوحيد غير العملي هو تأخير هذا القرار. إن كلما تأخر التنفيذ كلما أصبح صعباً ـ سياسياً وعسكرياً. إن تاريخ الاستعمار قد علّمنا أنه متى وجدت الإرادة السياسية، لحقتها دائماً الأداة العسكرية».

□ □ □

كان الليل رطباً وقد شارفت الساعة على الثانية فجراً وأوقفت إدارة الفندق المكيفات في القاعة، وانتصب الاستعماري البريطاني وقوفاً ومدّ يده ليصافحني وعلى فمه ابتسامة إنكليزية لها ألف معنى ومعنى، وقال لي: «تصبح على خير. ذكّر قراءك العرب أن التاريخ لا يمزح. التاريخ ينتظر إلى أن تقع الفرص في أحضانه. والفرص اليوم كثيرة». ومشى من دون أن ينتظر أن أرد عليه التحية. لقد أدرك أنه سيتركني أياماً من غير نوم. تطلعت حولي في القاعة الفارغة وأدركت كم هي كثيرة الفرص التي يتيحها العرب اليوم لعودة الاستعمار، وشعرت بالكآبة. ولم يتوقف رنين كلماته الأخيرة في أذني:

«متى وُجِدَت الإرادة السياسية لحقتها دائماً الأداة العسكرية».
وانتابني إحساس «ديوجين» حاملاً مصباحه في وضح النهار بحثاً عن الحقيقة. وتمنيت أن أجد في متاهات الرمال وفي صحراء الصمت الفارغة ـ الإرادة العربية المفقودة.

يا خوفنا من التاريخ!



كتب صدرت للمؤلف:

١ ـ **موت الآخرين** ـ شعر، ١٩٦٢.

٢ ـ **الفترة الحرجة** ـ دراسات نقدية (٩٦٠ ـ ١٩٦٥). الطبعة الأولى ١٩٦٥، الطبعة الثانية مزيدة وليست منقحة، بعنوان فرعي **«نقد في أدب الستينات»** ـ ١٩٩٢.

٣ ـ **صراع الواحات والنفط** ـ هموم الخليج العربي. الطبعة الأولى ١٩٧٣. الطبعة الثانية ١٩٧٤، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤.

٤ ـ **البحث عن توفيق صايغ** ـ شعر، ١٩٧٥.

٥ ـ **المسار الصعب** ـ المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، ١٩٨٦ (مع دنيا نحاس) [صدر بالإنكليزية أيضاً].

٦ ـ **ظفار** ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) الطبعة الأولى ١٩٧٨، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة منقحة ومزيدة ٢٠٠٢.

٧ ـ **الخليج العربي ورياح التغيير** ـ مستقبل الوحدة والقومية والديموقراطية. الطبعة الأولى ١٩٨٦، الطبعة الثانية ١٩٩٠.

٨ ـ **وثائق الخليج العربي** ـ طموحات الوحدة وهموم الاستقلال. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩٠. الطبعة الثالثة ٢٠٠٢.

٩ ـ **جواسيس بين العرب** ـ صراع المخابرات الأجنبية. الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٩١، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢.

١٠ ـ **شخصيات عربية من التاريخ** ـ الطبعة الأولى ١٩٨٧، الطبعة الثانية ١٩٨٩.

١١ ـ **المسيحيون والعروبة** ـ مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨، الطبعة الثانية ١٩٩١.

١٢ ـ **العرب وجيرانهم** ـ الأقليات القومية في الوطن العربي، ١٩٨٩.

١٣ ـ **قبل أن تبهت الألوان** ـ صحافة ثلث قرن، ١٩٩١.

١٤ ـ **رياح السموم** ـ السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج، ١٩٩١ ـ ١٩٩٤. الطبعة الأولى ١٩٩٤، الطبعة الثانية ١٩٩٥، الطبعة الثالثة ١٩٩٧.

١٥ ـ **أكتب إليكم بغضب** ـ كيف تقول «لا» في عصر «نعم»، ١٩٩٦.

١٦ ـ **ثلاثة شعراء وصحافي** ـ رسائل جبرا إبراهيم جبرا، يوسف الخال وتوفيق صايغ إلى رياض نجيب الريّس، ١٩٩٦.

١٧ ـ **رياح الشمال** ـ السعودية والخليج والعرب في عالم التسعينات. الطبعة الأولى ١٩٩٧. الطبعة الثانية ١٩٩٧.

١٨ ـ **صحافي ومدينتان** ـ رحلة إلى سمرقند وزنجبار. الطبعة الأولى ١٩٩٧.

١٩ ـ **رياح الجنوب** ـ اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧) الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٢٠ ـ **حديث صحافي مع الإمام علي بن أبي طالب** ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢١ ـ **المفكرة الأندلسية** ـ أموي في غرناطة دمشقي في قرطبة. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٢ ـ **رياح الشرق** ـ الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٣ ـ **مصاحف وسيوف** ـ إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٤ ـ **قضايا خاسرة** ـ من الإسكندرونة إلى البلقان ومن عُمان إلى الشيشان. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٥ ـ **الجاني والضحية** ـ مصادرة الإسلام والعروبة. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٦ ـ **لبنان ـ تاريخ مسكوت عنه** ـ الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٢٧ ـ **سيناريو لمستقبل متغيرات عربية** ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

٢٨ ـ **آخر الخوارج** ـ أشياء من سيرة صحافية ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

٢٩ ـ **الحرب المنسيّة**: السويس ١٩٥٦ ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

٣٠ ـ **الجانب الآخر للتاريخ**: أسفار صحافي في طرق العالم ـ الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٣١ ـ زمن السكوت: خيبات الصحافة والسياسة والثقافة ـ الطبعة الأولى ٢٠١١.

٣٢ ـ الصحافة ليست مهنتي: أحاديث وحوارات ـ الطبعة الأولى ٢٠١١.

٣٣ ـ حديث صحافي مع الإمام علي بن أبي طالب: كتاب جديد ٢٠١١.

٣٤ ـ أوراق منسية ـ أحاديث هزت الخليج: الطبعة الأولى ٢٠١١.



فهرس الأعلام

أ

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ف

ق

ك

ل

م